-جامعة عبد الحميد بن باديس –مستغانم

كلية العلوم الاقتصادية، العلوم التجارية و علوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر اكاديمي في العلوم الاقتصادية

تخصص: بنوك وأسواق مالية

موضوع

تحديث وعصرنة وسائل الدفع في المصارف العمومية الجزائرية

حالة البنك الخارجي الجزائري

:من اعداد الطالبة: تحت اشرف الدكتور

ياسمينة مصباحي وهراني مجدوب

د/محمود ولد محمد: استاد محاضر (ا) .....جامعة مستغانم.....مناقشا

ا/مختار دقيش:استاد مساعد(ا).....جامعة مستغانم.....رئيسا

د/مجدوب وهراني: استاد محاضر (ب).....جامعة مستغانم.....مؤطرا

:السنة الجامعية 2015-2016

كلمة شكر

الحمد و الشكر لله الدي وفقني الى ما استطعت الوصول اليه لإنجاز هدا العميل ، و ادا كان الشكر فلله وحده قبل كل احد احمده و اشكره على توفيقي له .

اتقدم بالشكر الجزيل لإستاد المشرف وهراني مجدوب على النصائح و التوجيهات التي قدمها لي و انتقاداته البناءة كما اتقدم بالشكر الجزيل و العرفان لكل من ساعدني في اعداد هده المدكرة.

الى كل الدين ساهموا من قريب او من بعيد في انارة دربي و تصويب عقلي الى كل هؤلاء شكرا جزيلا.

ياسمين

إهداء

نحمد اله تعالى الذي قدرنا على شرب جرعة ماء من هدا العلم الواسع ،فالعلم لا يتم إلا بالعمل و إن العلم كالشجرة و العمل به كالشجرة .

فاهدي ثمرة جهدي طيلة مشواري الدراسي إلى أمي الحبيبة أطال الله في عمرها، إلى الرجل العظيم دو القلب الرحيم، الذي لقنني دروس الفضائل و دفعني للنهوض و الكد ليوفر لي سبل التعليم إلى أبي الكريم أطال اله في عمره.

إلى الكوكب المتلألئة في سماء حياتي لتملأها روحا و فرحا إلى إخوة ، والى أختي الغالية شهرزاد و خاصة يونس.

و كل من يعرفني من قريب وبعيد وشكرا.

ياسمين

الفهرس

فهرس المختصر

العنوان	الصفحة
المقدمة	ا-ث
الفصل الأول: تطور وسائل الدفع	06
الفصل الثاني : التحول إلى وسائل الدفع الالكترونية	23
الفصل الثالث: عصرنة وسائل الدفع في البنوك الجزائرية	63
الفصل الرابع: دراسة حالة البنك الخارجي الجزائري	108
الخاتمة	128
المراجع	130
الملاحق	135

قائمة الجداول:

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
01	مقارنة بين نسبة التوفير في المصاريف بين القنوات التقليدية و استعمال الانترنت نهاية سنة 2010	26
02	التوزيع الجغرافي لسوق البطاقة الذكية لسنتي 2004-2010	41
03	تطور حجم وسائل الدفع التقليدية المعروضة في غرف المقاصة ببنك الجزائر في الفترة 2003-2005	64
04	تطور وسائل الدفع التقليدية في الجزائر لفترة الممتدة من 2003-2005	65
05	عمليات الدفع بالشيك التي تم معالجتها في غرف المقاصة ببنك الجزائر لفترة الممتدة من 2003-2005	66
06	عمليات الدفع بالشيكات قابلة لدفع و الشيكات الغير القابلة لدفع التي يتم معالجتها في غرف المقاصة بنك الجزائر لفترة الممتدة من 2003-2005	66
07	حجم التحويلات المقدمة في غرف المقاصة ببنك الجزائر لفترة الممتدة 2003-2005	68
08	حجم القابلة للدفع التحويلات و التحويلات الغير القابلة للدفع المقدمة في غرف المقاصة ببنك الجزائر لفترة الممتدة من 2003-2005	68
09	حجم التحويلات بالأرقام باستعمال بطاقة السحب خلال الفترة الممتدة من 1997-2007	81
10	عدد مستخدمي الانترنت في الدول العربية في الفترة الممتدة من 2000-2007	85

قائمة الأشكال:

الرقم	عنوان الشكل	الصفحة
01	توضيح احد أشكال السفتجة	09
02	توضيح نموذج الشيك	11
03	تطور الشيك مقارنة وسائل الدفع الأخرى بفرنسا	17
04	مقارنة عدد الشيكات في أوروبا بين سنتي 1990-2004	18
05	حصة الدفع بالبطاقات من إجمالي عمليات الدفع في فرنسا في الفترة 1997-2004	19
06	مقارنة بين التطور البطاقة و الشيك في فرنسا من سنة 1997-2004	20
07	توزيع وسائل الدفع في الاتحاد الأوروبي بين سنتي 1996-2003	20
08	مستويات البنوك الالكترونية على الانترنت	26
09	الأطراف المشكلة للبنك الالكتروني	28
10	احد أشكال البطاقات الالكترونية	32
11	مسؤوليةالأطراف و العلاقة القانونية الناشئة عن استخدام البطاقة	35
12	حجم أسهم البطاقات المعرفة في العالم نهاية سنة 2008	38
13	حجم العمليات التي يتم بطاقة فيزا في العالم نهاية سنة 2008	39
14	مؤشر فيزا العالمي للتجارة و الإنفاق في الفترة 2004-2010	40
15	حجم البطاقات الذكية عبر العالم لفترة 2004-2010	41
16	دورة استخدام الشيك الالكتروني و أجراءته	47
17	حصة الدفع بالبطاقات من إجمالي عمليات الدفع في فرنسا خلال الفترة 2004-2011	49
18	حجم المعالجة الالكترونية لوسائل الدفع بفرنسا في افريل سنة 2008	50
19	طبيعة العمليات البنكية التي تنجز من قبل البنوك الالكترونية	51
20	تطور وسائل الدفع التقليدية في الجزائر لفترة الممتدة من 20052003	65
21	عمليات الدفع بالشيكات القابلة للدفع و الشيكات المرفوضة التي تم معالجتها في غرف المقاصة ببنك الجزائر	67

	2003-2005لفترة الممتدة من	
22	حجم التحويلات القابلة للدفع و التحويلات الغير القابلة للدفع مقدمة في غرف المقاصة ببنك الجزائر لفترة 2003-2005الممتدة من	69
23	حجم السندات لأمر و السفتجات المقدمة في غرف المقاصة ببنك الجزائر لفترة الممتدة 2003-2005	70
24	تطور حجم وسائل الدفع العدد و المبلغ غير مسددة المعروضة في غرف المقاصة ببنك الجزائر لفترة الممتدة	72
25	حجم الشيكات الغير القابلة للدفع في الجزائر لسنتي 2003-2005	73
26	الهيكل التنظيمي للوكالة	111

فهرس المحتويات

العنوان	الصفحة
مقدمة	ا-ث
الفصل الاول :تطور وسائل الدفع	06
تمهيد	06
المبحث الأول :وسائل الدفع التقليدية و تطورها	07
المطلب الأول :ماهية وسائل الدفع التقليدية ومكوناتها	07
المطلب الثاني : العوامل المؤدية إلى تطور وسائل الدفع	14
المبحث الثاني:مكانة وسائل الدفع التقليدية في ظل وجود وسائل الدفع الحديثة	15
المطلب الأول:تطور طرق معالجة وسائل الدفع الالكترونية	15
المطلب الثاني:حظوظ بقاء وسائل الدفع التقليدية	16
الخلاصة	21
الفصل الثاني : التحول الى وسائل الدفع الالكترونية	23
تمهيد	23
المبحث الأول:العوامل المساعدة على ظهور وسائل الدفع الالكترونية	24
المطلب الأول: ظهور الخدمات المصرفية و البنوك الالكترونية	24
المطلب الثاني :اشكال وسائل الدفع الالكترونية	29
المبحث الثاني:مزايا ومخاطر وسائل الدفع الالكترونية	52

المطلب الأول:مزايا وسائل الدفع الالكترونية	52
المطلب الثاني: مخاطر وسائل الدفع الالكترونية	56
الخلاصة	61
الفصل الثالث :عصرنه وسائل الدفع في البنوك الجزائرية	63
تمهيد	63
المبحث الأول :واقع وسائل الدفع في البنوك الجزائرية	64
المطلب الأول :وضعية وسائل الدفع التقليدية في الجزائر (الوضعية و الأفاق)	64
المطلب الثاني : تطوير وسائل الدفع الالكترونية في البنوك الجزائرية	75
المبحث الثاني:تحديث نظام الدفع في الجزائر	87
المطلب الأول:الصيرفة الالكترونية في الجزائر	87
المطلب الثاني:تطور الصيرفة الالكترونية في الجزائر	91
الخلاصة	106
الفصل الرابع: واقع وافاق وسائل الدفع في البنك الخارجي الجزائري	108
تمهيد	106
المبحث الأول:تقديم البنك الخارجي الجزائري	108
المطلب الأول: عموميات حول البنك الخارجي الجزائري	108
المطلب الثاني :آلية اعتماد وسائل الدفع الالكترونية و تأثيرها على البنك الخارجي الجزائري	109
المبحث الثاني:خدمات البنكية الالكترونية مقدمة من طرف بنك الخارجي الجزائري	109
المطلب الأول:الخدمات البنكية الإلكترونية في بنك الخارجي الجزائري و فوائدها و عوامل نجاحها	113
المطلب الثاني: البطاقات المستعملة من طرف بنك الخارجي الجزائري	114
الخلاصة	116
الخاتمة	128
قائمة المراجع	130
قائمة الملاحق	135

المقدمة

مقدمة عامة:

شهدت العقود السابقة تطور كبيرا في التجارة الدولية وازدهار في النمو الاقتصادي الدولي مما دفع بالكثير من المؤسسات إلى المناداة بالإيجاد نظام مصرفي متكامل يقوم بتقديم خدمات مالية على مستوى العالمي، وقد لاقت هذه الفكرة رواجا واسعا على الصعيد الدولي و يرجع ذلك الى عدة اسباب:

المنافسة المتناهية بين المؤسسات المالية ، تطور انظمة الاتصالات ، ايجاد انظمة الكترونية ذات فعالية وقدرة لقيام تجارة الكترونية دولية ، ارتفاع تكاليف خدمات التقليدية مقارنة مع الخدمات المالية الالكترونية .

ولمواجهة تلك التحديات لم يكن امام المصارف سوى العمل على ايجاد انظمة الكترونية متكاملة و متنوعة ترتكز على الانترنيت كقاعدة أساسية لها ،لتتمكن من خلالها من القيام بعملها على اكمل وجه ، الى ايجاد وسائل دفع تكون بديلا للنقود التقليدية و يمكن استخدامها في اي وقت في اي مكان في العالم.

اصبح من الضروري ابتكار و سائل دفع حديثة تمثلت في وسائل الدفع الالكترونية و هي تجمع بين السرعة والفعالية التي تتطلبها هذه البيئة التجارية الجديدة.

كما إن استعمالها يوفر جملة من المزايا كالسرعة في التسوية، الانخفاض في تكاليفها، السهولة في استعمالها واختصارها لجهد و الوقت.

هذه الوسائل بعيدة عن حركية الاخطار و الجرائم الالكترونية التي تشهد هي الاخرى تحولات هامة ، وهذا بالضبط ما يمثل تحديات حقيقية امامها، وفي ظل دلك ،أدركت الجزائر ضرورة الارتقاء بنظامها البنكي الى مستوى تلك التطورات، وبالتالي ضرورة تحديث نظام الدفع الذي لا يعاني فقط من التأخر في التطبيق و ادخال وسائل دفع الالكترونية بل ايضا يعاني من مجتمع يرفض التعامل بالوسائل التقليدية الا قليلا معطيا الاولوية لسيولة النقدية في تعاملاته، و خلص هذا الإدراك بتبني عدة مشاريع دخل بعضها حيز التنفيذ في اطار تحديث وسائل الدفع و عصرنتها، متضمنة بذلك الخطوات الاولى

نحو تطبيق وسائل الدفع الالكترونية بالإضافة الى اعادة الاعتبار لوسائل الدفع التقليدية.

ومما سبق يمكن صياغة الاشكالية الرئيسية للموضوع بشكل التالي:

طرح الاشكالية:

بمان في عصر ملئ بجل أنواع التكنولوجيات المتطورة ،و جب كذلك على قطاع البنوك

إن يواكب هذا التطور، لدى عمل تسهيل تعاملاته مع العميل قصد كسب ثقته ذلك من خلال

إحلاله لوسائل دفع الكترونية مكان التقليدية و من هذا المطلق قمنا بطرح الاشكالية التالية:

ماهية أهمية تحديث عصرنة وسائل الدفع في مصاريف العمومية الجزائرية.

الاسئلة الفرعية:

من خلال الإشكالية الرئيسية نقوم بطرح الأسئلة الفرعية التالية:

1-ماهي وسائل الدفع التقليدية ولماذا احلت مكانها بالإلكترونية؟

2-ماهي دوافع تطبيق الخدمات المصرفية الالكترونية في هذا المجال؟

3-وما مدى تطبيق هذه وسائل الكترونية في البنوك الجزائرية؟

4 ما الذي ستقدمه هذا النوع من الوسائل الكترونية للبنوك الجزائرية؟

الفرضيات:

سنضع بعض الفرضيات لتساؤلات المطروحة:

1-**الفرضية الاولى**: وسائل الدفع الالكترونية هي تطور لوسائل الدفع التقليدية حيث جاءت فقط لتغطية النقائص الموجودة فيها.

2-**الفرضية الثانية**: توفر الوسائل الدفع الكترونية تسهيلات كبيرة للمعاملات البنكية.

3-**الفرضية الثالثة**: البنوك الجزائرية لا زالت في المراحل الأولى لتطبيق هذه الوسائل نظرا لعراقيل التي تواجهها في النظام البنكي لكن هناك إمكانيات عديدة تساعدها على القيام بهذه الخدمات بشكل اوسع.

4-**الفرضية الرابعة:** للخدمات المصرفية ايجابيات ومزايا عديدة في حين أنها لا تخلو من المخاطر

اهمية الدراسة:

-تعتبر وسيلة الدفع العنصر الاساسي في تنظيم و تطوير اقتصاديات دول العالم وذلك لاستخدامها في تسهيل المبادلات و المعاملات المالية و التجارية.

تستمد اهمية الدراسة من اهمية الدور التي تلعبه النقديات في الاقتصاد ، وضرورة مسايرة التطور البنكي الذي يعتبر دعامة التطور الاقتصادي ،فقد أصبح من المهم للبنوك اختيار

التقنيات و الوسائل و الانظمة التي تحقق لها عوائد و أرباح من جهة، وتقليل التكاليف و الاخطار من جهة اخرى ،تحصل بالمقابل على رضا العملاء، و الأهم في ذلك ان تساهم

في التطور الاقتصادي للدولة.

اهداف الدراسة:

1-الدور المهم التي تلعبه وسائل الدفع و المتمثل في كونه مؤشر مهم على وضعية وقوة الاقتصاد.

2-التعريف بالخدمات البنكية الالكترونية و معرفة واقعها في ظل المتغيرات الجديدة بالإضافة الى ابراز بعض المفاهيم و المصطلحات المتداولة حديثا و المتعلقة بهذا الموضوع من شكلها التقليدي الى الحديث.

3-محاولة تقييم وسائل الدفع الحديثة للإمكانية مقارنة مع تلك التقليدية.

4-محاولة معرفة مدى استجابة البنوك الجزائرية للتطورات الحاصلة في المجال البنكي ،واهم العراقيل التي تواجهها لا يجاد الحلول المناسبة.

مبررات اختيار الموضوع:

من اهم الاسباب الذاتية التي دفعتنا لاختيار هذا الموضوع هي:

-محاولة رصد التجربة الجزائرية في مجال نظام الدفع ومقارنتها بالتجربة العالمية.

-الرغبة في الحصول على معلومات وافية حول هذه الوسائل ومدى أهميتها في الاقتصادي الوطني ، وفهم

المصطلحات البنكية مثل: البطاقة البنكية و البطاقة الذكية ، النقود الالكترونية .....الخ التي ورد ذكرها في الآونة

الأخيرة.

-وهناك أسباب أخرى و هي بحكم التخصص، حيث نحن طلبة ماستر من قسم العلوم الاقتصادية تخصص بنوك و اسواق مالية ،دعت الضرورة الى ادراج موضوع يتعلق بالبنوك يمكن ادماجه كبطاقة عملية للنظري ومدى تطبيقاته على ارض الواقع.

حدود الدراسة:

تحدد دراستنا للموضوع من جانبين المكاني و ألزماني:

فالجانب المكاني ،يتمثل في قيامنا بدراسة ميدانية استطلاعية في بنك من البنوك الجزائرية

و هو بنك الخارجي الجزائري BEA ،حيث تم أخده كعينة لمعرفة مدى استخدام وسائل

الدفع الالكترونية في الجزائر و ماهية الوسائل الأكثر انتشارا.

إما الجانب الزمني، فيمكن أن يتحدد من بداية ظهور وسائل الدفع التقليدية وصولا الى العصر الحديث و ظهور الوسائل دفع الالكترونية ، اما في دراسة حالة الجزائر اعتدنا على الاحصائيات التي تتعلق بمشروع تحديث وسائل الدفع منذ دخوله حيز التنفيذ لسنة 2005.

المنهج المستخدم:

للإجابة على الاشكالية المعتمدة في هذه الدراسة الموضوع و التساؤلات المتفرعة عنها تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي و الذي من خلاله تعرفنا على اسس انظمة الدفع، واستقرئنا به ابرز المستجدات ،الحاصلة على المستوى الدولي و الوطني، و الوقوف على أهم حقائقه ، كما اعتمدنا في الجانب التطبيقي على منهج دراسة حالة لأنه الانسب لجمع البيانات التي تتم انتقاؤها حيث درسنا فيه جانبا محددا من المؤسسة وذلك بالاعتماد على المقابلة و الوثائق و السجلات الادارية ترتبط بجمع البيانات وتعتبر من اكثر اساليب جمع البيانات الفعالة.

الدراسات السابقة:

نظرا لنقص المراجع المتخصصة في وسائل الدفع الالكترونية ،اعتمدنا على القليل من الكتب و الكثير من الملتقيات و المداخلات و حتى اطروحات قدمت لنيل شهادة الماجيستر ورسائل الدكتوراه، كما اعتمدنا على المواقع الالكترونية.

تقسيم الدراسة:

تم تقسيم الدراسة إلى اربع فصول متساوية المباحث حيث تطرقنا في:

الفصل الأول :إلى مفهوم وسائل الدفع التقليدية و تطورها و مكوناتها ومكانتها في ظل وجود وسائل الدفع الحديثة و حظوظ بقائها.

أما **الفصل الثاني** :خصصناه لعرض احدث واهم وسائل الدفع الالكترونية المتوفرة عالميا ،وكذا العوامل المعرقلة

لتقدم و نجاح هذه الوسائل وكذلك إدارة المخاطر الناجمة عنها.

أما في **الفصل الثالث :** فخصصناه للإجابة عن اشكالية تحديث عصرنة وسائل دفع في مصاريف عمومية الجزائرية، حيث قمنا بعرض التجربة الجزائرية في هذا المجال وقدمنا بعض الاحصائيات التقديرية لهذه الوسائل.

-وأخيرا **الفصل الرابع :** هو فصل تطبيقي تناولنا فيه اهم الخدمات البنكية الالكترونية في البنك الخارجي الجزائري (دراسة حالة).

الفصل الأول

تطور وسائل الدفع

تمهيد:

لقد دفع التغيير الحاصل في الاقتصاد عدة مجالات للتجديد قصد مواكبة هذا التطور، حيث اوجب على بعضها القيام بتغيير كلي، و على بعضها الاخر تغيير جزئي مثل البنوك، حيث طورت وسائل دفعها واستبدلت التقليدية الكلاسيكية بأخرى الكترونية حديثة ،فما هي هذه الوسائل التقليدية ولما تم استبدالها؟

لكي نجيب على هذه الإشكالية، قمنا بتقسيم الفصل الى مبحثين اساسيين وهما:

المبحث الاول:وسائل الدفع التقليدية و تطورها .

المبحث الثاني وسائل الدفع التقليدية في ظل وجود وسائل دفع الحديثة.

المبحث الاول: وسائل الدفع التقليدية وتطورها:

أصبحت النقود بمختلف أنواعها،أهمأداة للتعامل في المجتمع كافة ،ولقد حملت التطورات الاقتصادية و الاجتماعية البنوك على ابتكار واساليب قانونية للقيام بنشاطاتها بطريقة تتماشى و ما تطلبه الحياة الاقتصادية من سرعة في الانجاز، وتتمثل هذه الوسائل القانونية في وسائل الدفع ((les moyens de paiement)) التي خففت من الاستخدام الكبير للنقود سواء المعدنية منها أو الورقية.[11]

المطلب الاول: ماهية وسائل الدفع التقليدية و مكوناتها:

1-ماهية و سائل الدفع التقليدية:

ان انظمة الدفع لا يفرضها القانون بل تنتج عن تغيرات ثقافية وتاريخية و اجتماعية و اقتصادية لأي بلد، وكذا التطورات التكنولوجية ،وقبل ان تتدخل التكنولوجيات فان هذه المميزات تحدد اشكال و طرق استعمال وسائل الدفع في بلد ما.

و لقد عرفها الكاتب BONNAEU .Thierry تعتبر و سائل الدفع كل الادوات التي مهما كانت الدعائم و الاساليب التقنية المستعملة تسمح لكل الاشخاص بتحويل الاموال.

كما عرفها DUCLES –Tirry على أنها: جملة الوسائل التي مهما كانت الدعامة المنتهجة و التقنية المستعملة تسمح لكل شخص بتحويل أموال

عرفها D'hoir. Lonprétrecarterine على أنها : وسائل تسمح بتحويل أموال لكل شخص ،مهما كان السند المستعمل ، سند بنكي كالشيكات خاصة بطاقة الدفع،السنداللأمر ، تحويلات بنكية " ودور البنك هنا هو مشرف ،خصوصا في إصدار الشيكات أيضابالإصدار و تحصيل الأوراق التجارية الأخرى باسم و لحساب العميل، ويكمن الدور الاقتصادي لوسائل الدفع في حلولها محل النقود في المعاملات، حيث يتخلص العملاء من مضايقات استعمال النقود في تسوية مدفوعاتهم و تحررهم من مخاطر ضياعها أو سرقتها، كما تسمح لهم بسحب اموالهم المودوعة لدى البنوك اما لحسابهم أو لحساب الغير، وينتج عن استعمال هذه الوسائل الحد من المعالجة اليدوية للنقود من طرف البنوك، وهذا ما يؤذي الى التقليل من تزايد حجم العمل البنكي من جهة و ربح الوقت في تسوية مختلف العمليات البنكية من جهة اخرى ،نظرا لفعاليتها و الاستعمال السهل غير المكلف ، وعليه فان تطور هذه الوسائل يتماشى مع تطور التبادل الاقتصادي .

.وعليه يمكن تعريف وسائل الدفع على أنها وسيلة للقرض حيث تسمح بتحويل قوة شرائية حاليا

---

[1]1-وهيبة عبد الرحيم،"إحلال وسائل الدفع المصرفية التقليدية بالالكترونية"،دراسة حالة الجزائر ،مذكرات تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجيستر ،في النقود و المالية ، كلية علوم التسيير ، جامعة الجزائر الجزائر، 2007 ،ص 19

و اعادة استرجاعها في المستقبل وعلى العموم فان اختيار وسيلة الدفع التي تكون اما نتيجة ابداع النظام الذي يصدرها يجب ان يستجيب الى بعض الشروط و أولها ضرورة القبول الاجتماعي لها

2- مكونات وسائل الدفع التقليدية:

تتمثل مكونات وسائل الدفع التقليدية في السفتجة و التي كانت السابقة في الظهور تم الشيك ، السند لأمر و التحويلات

المصرفية و التي سنتناولها فيما يلي

2-1- السفتجة:

أ-تعريف السفتجة

لم يقم المشرع الجزائري بتعريف السفتجة، غيرانه تناول الأحكام التي تنظمها من خلال المواد 390 الى غاية 464 المنصوص عليها في القانون التجاري الجزائري رقم 75-59 المؤرخ في 26 سبتمبر 1975.

و يمكن تعريف السفتجة بأنها "محرر كتابي وفق شروط مذكورة في القانون يضمن،امرأ صادرا من شخص هو الساحب الى شخص اخر هو المسحوب عليه بان يدفع لأمر شخص ثالث هو المستفيد او حامل السند مبلغا بمجرد الاطلاع في ميعاد معين او قابل للتعيين" و يسمى أيضابالكمبيالة أو سند السحب او بوليصة.[21]

وعليه نستخلص وجود تلاث اشخاص في السفتجة:

-**الساحب:** هو من يحرر الورقة و يصدر الامر الذي تتضمنه.

-**المسحوب عليه**: و هو من يصدر اليه هذا الامر.

-**المستفيد**: و هو من يصدر الامر لصالحه.

وليس تمة شكل معين السفتجة و انما يجري تحريرها بأشكال كثيرة الا ان جميع هذه الاشكال تتضمن البيانات التي الزم القانون توافرها.[2]

ب-بيانات السفتجة:

تسمية "سفتجة" في السند نفسه و باللغة مستعملة في تحريره.

نصتها المادة 390 من القانون التجاري الجزائري في:

-امر غير معلق على قيد او شرط يدفع مبلغ معين.

---

[1]الياس صلاح: مستقبل وسائل الدفع التقليدية في ظل وجود الوسائل الحديثة"،مداخلة مقدمة في الملتقى الدولي الرابع حول عصرنة نظام الدفع في البنوك الجزائرية و اشكالية اعتماد التجارة الالكترونية في الجزائر ،عوض تجارب دولية المركز الجامعي لخميس مليانة، الجزائر، المنعقد يومي 26-07 ابريل،،2011 ،ص ص 3-4.

2

- اسم من يجب عليه الدفع (المسحوب عليه)
-تاريخ الاستحقاق.
-المكان الذي يجب الدفع له ولأمره.
- اسم من يجب الدفع له ولأمره.
-بيان تاريخ إنشاء السفتجة و مكانه.
-توقيع من اصدر السفتجة(الساحب)

ج-احد أشكال السفتجة:[11]

شكل رقم (01): توضيح احد أشكال السفتجة.

الجزائر.....(تاريخ انشاء السفتجة)
المبلغ بالأرقام.....(4000)
الى السيد.....(اسم المسحوب عليه و عنوانه)
.....(ارفعوا بموجب هذه السفتجة)
السيد.....(اسم المستفيد و عنوانه)
او الحامل.....
مبلغ قدره(المبلغ بالأحرف).....(اربعة الاف دينار جزائري)
في .....(تاريخ الاستحقاق)
توقيع الساحب
.....

د-تتداول السفتجة :تتداول السفتجة بالطرق التجارية ،حيث يمكن لحامل السفتجة إن يحتفظ بها إلى غاية تاريخ استحقاقها، ويقوم بخصمها لدى البنك إذا احتاج إلى سيولة، يمكنه تسوية عمليات اخرى تجارية (كوسيلة لدفع) بواسطتها و ذلك عن طريق تظهيرها الى الغير وادخالها

في التداول في الفترة بين تاريخ سحبها و ميعاد استحقاقها،فلا يكون للمستفيد ملزما بانتظار هذا

1

برهان الدين جمل،" السندات التجارية في القانون التجاري الجزائري"،ديوان المطبوعات الجامعية ،الجزائر ،الطبعة الثانية ، 1988 ،ص ص 24-2

الميعاد لتحويل الصك الى مبلغ نقدي و انما يقوم بالوفاء بأحد ديونه النقدية عن طريق نقل حق الثابت في السفتجة إلى احد دائينيه تم يستخدمها هذا الاخير مرة أخرى في ذات القرض فتتولى عملية التظهير الى أن يحل ميعاد الالتحاق.[1]

2-2 الشيك.

أ-تعريف الشيك:

-تعريف لغوي: هو كلمة مشتقة من الفعل الانجليزي''TO check''الذي يعني بالفرنسية '' vérifier''و بالعربي

الفعل حقق أي مقدم الشيك يجب أن يتحقق من الرصيد كافي، و لهذا يعاقب القانون كل من يقدم شيك بدون رصيد.

-تعريف قانوني: تنص المادة 472 من القانون التجاري الجزائري علىان الشيك هو مكتوب من الساحب الى

مسحوب عليه و مكتوب بان يدفع بمجرد الاطلاع عليه مبلغ من النقود لمصلحة من يحدده الامر.

-تعريف الشيك اصطلاحا:هو ورقة تجارية ثلاثية الاطراف تتضمن امر يصدر من شخص يسمى الساحب الى شخص اخر معروف و مكتوب اسمه في الشيك، وقد يكون غير معروف اذا كان الشيك محررا لحامله، و لهذا فان الشيك عبارة عن سند للأمر دون اجل او يشبه الكمبيالة باعتباره وثيقة ثلاثية الأطراف.[2]

حيث هذه الأطراف تتمثل:[3]

الساحب: او صاحب الحساب و هو الشخص الذي يصدر عنه الشيك.

المسحوب عليه: يكون المصرف(البنك)

المستفيد: حيث يجب على المصرف رفع مبلغ الشيك للمستفيد.[3]

ب-بيانات الشيك:

لقد حددت المادة 472 من القانون التجاري الجزائري البيانات اللازمة للشيك كالتالي:

-ذكر كلمة الشيك.

-امر غير معلق على شرط بدفع مبلغ معين.

-اسم المسحوب عليه و عنوانه.

-تاريخ انشاء الشيك.

---

1 الطاهر لطرش، ''تقنياتالبنوك''، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، الطبعة السادسة، 2008، صص 34 -36

2 مجدي محب حافظ، ''جرائمالشيك''، دار الفكر الجامعي،الإسكندرية، مصر،1996، ص 12-

3 الطاهر لطرش، مرجع سبق ذكره، ص ص 36- 37

-توقيع الساحب.

ج-احد اشكال الشيك:

شكل رقم 02: توضيح نموذج الشيك.

د-تداول الشيك:

يتم تداول الشيك من يد إلى يد، و استعماله في إجراء المعاملات،فإذا كان هذا الشيك محرر باسم معين ،فان تداوله يتم بمجرد انتقاله من يد إلى يد.[11]

الشكل رقم : (02)توضيح نموذج الشيك

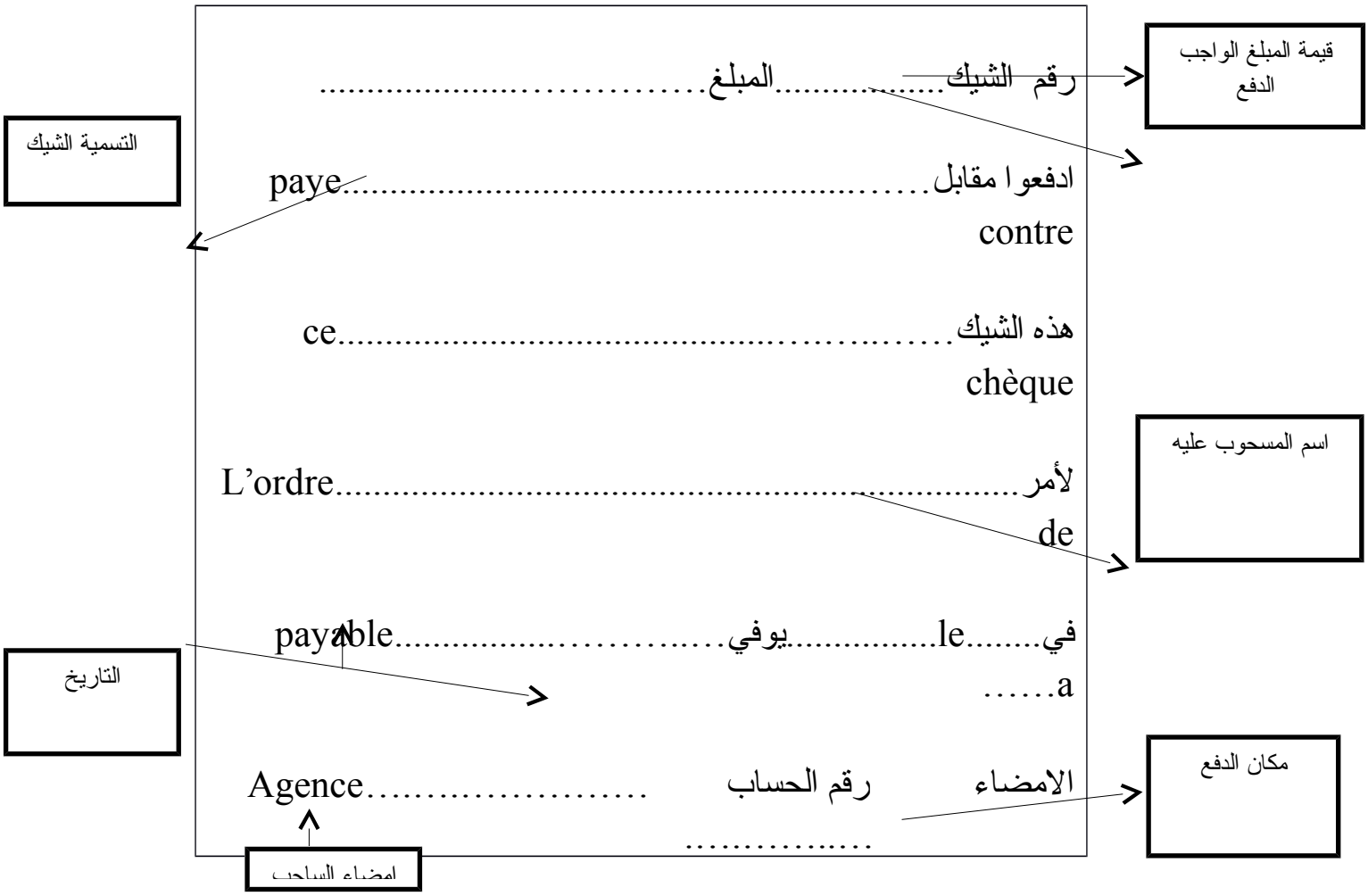

Contre nationale d'Aménagement professionnel à Distance[1]

ه-أنواع الشيك:

وللشيك عدة أنواع خاصة ،نقتصرها فيما يلي:

-الشيك المسطر: هو شيك محرر في شكل عادي إلا انه يتميز بوضع خطين متوازيين على وجه الشيك، مما يترتب عليه امتناع البنك عن الوفاء بمبلغ الشيك إلاإلى البنك ليتولى استفاء

[1].الطاهر لطرش، مرجع سبق ذكره، ص ص 36- 37

المبلغ لحساب هذا العميل، حيث يوجد نوعان من التسطير.
قد يكون **التسطير عام** و هو وضع خطين متوازيين على صدر الشيك دون كتابة أي كلمة ،ترك الفراغ بين الخطين على بياض وإذا كتب لفظ البنك من غير تعيين اسم بنك معين
وقد يكون **التسطير خاص** متى ذكر اسم بنك بين الخطين وعندئذ لا يقوم البنك(المسحوب عليه) بدفع مبلغ الشيك الا للبنك المذكور اسمه بين الخطين ،عكس التسطير العام حيث يجوز تقديم الشيك لأي بنك لاستفاء المبلغ.
- **الشيك المعتمد:**وهو شيك محرر بشكل عادي، فضلا عن انه يحمل توقيع البنك مسحوب عليه على صدر الشيك بما يفيد اعتماده مع ذكر التاريخ، ويترتب على اعتماد الشيك إن المسحوب عليه لديه رصيد الكافي
للوفاء بقيمية الشيك حتى في حالة عدم وجود الرصيد فيصبح الوفاء بالشيك مؤكد لصالح حامل
الشيك المقيد : إذ ورد على الشيك بما يفيد بان قيمته تقيد في الحساب او في حكمة كان البنك ملزما بوفائه بطريق تسويته في حساب المستفيد و امتنع عليه الوفاء بقيمته نقدا [1]
الشيك السياحي: هو شيك امر بالدفع بمبلغ معين بعملية قابلة للتحويل يصدره بنك معروف او منشاة مالية معروفةو المستفيد منه هو حامله المعروف بتوقيعه،و يسمى الشيك سياحيا لان القصد من اصداره هو ان يصرف المستفيد قيمته خارج البلاد،و عليه هو وسيلة دفع تشبه نظام النقود لكن أكثر ضمانا منها، لكن في حالة ضياع الشيك السياحي لا يصبح له اي قيمة و غير قابل للاستعمال إذ لم يكنيحمل إمضاء صاحبه.

و-الفرق بين السفتجة و الشيك

1-يقرر القانون عقوبة جنائية لمن يصدر الشيك بدون رصيد قائم و كافي و غير قابل للسحب ، في حين انه لا عقوبة للساحب الذي يصدر السفتجة ليس لها مقابل الوفاء.
2-يعاقب الساحب اذا لم يكن الشيك مقابل الوفاء وقت إصدارهلأنه مستحق الدفع بمجرد الاطلاع بينما يكفي في السفتجة ان يكون مقابل الوفاء موجود و قت استحقاقها دون تاريخ انشاءها.
3-السفتجة تستعمل على الاخص للوفاء بالديون الخارجية اما الشيك فيقتصر عمله غالبا على الوفاء بالديون الداخلية.

3-2- السند الأمر:

أ-تعريف السند الأمر:

هو ورقة تجارية تحرر بين شخصين لإثبات ذمة مالية واحدة، فهذا السند هو عبارة عن وثيقة يتعهد بواسطتها شخص معين بدفع مبلغ معين لشخص أخر في تاريخ لاحق هو تاريخ الاستحقاق [1]
وعلىأساس هدا التعريف يمكن أن نستنتج إن السند الأمر هو وسيلة قرض حقيقية، حيثإن هناك انتظار من جانب الدائن للمدين كي يسدد ما عليه في تاريخ الاستحقاق الذي يتفق بشأنه.

ب-الفرق بين السفتجة و السند الأمر: السفتجة بين ثلاثة أطراف الساحب و المسحوب عليه و المستفيد عند إنشاءها بينما يتضمن سند لأمر عند إنشاءه إلا شخصين هما المحرر و المستفيد.

2-السفتجة عقد تجاري نتيجة بيع بضاعة يطبق عليه القانون التجاري إما السند الأمر هو عقد مدني نتيجة اعتراف[1]

بدين يطبق عليه القانون المدني

ج- الفرق بين السند لأمر و الشيك:[2]

1-السند لأمر يتضمن تعهد محرره بدفع مبلغ معين بمجرد الاطلاع بينما الشيك يتضمن الأمر بالدفع يصدره الساحب

للمسحوب عليه بالوفاء بقيمة الشيك لصالح المستفيد عند الاطلاع.

2-السند الامر يعتبر اداة ائتمان ووفاء بينما الشيك يعتبر اداة وفاء و حسن.

3-يفترض السند الامر عند تحريره و جود طرفين بينما الشيك يتطلب ثلاثة اطراف.

4-السند لأمر يتطلب تاريخيين، تاريخ الإنشاء و تاريخ الوفاء بينما الشيك يتطلب تاريخ واحد

5- يقرر القانون عقوبة لمن يصدر الشيك بدون رصيد قائم وكافي في حين لا عقوبة لمن يصدر سند لأمر ليس له مقابل وفاء

4-2- التحويلات المصرفية (البنكية):

أ-تعريف التحويلات المصرفية:

هي نوع من الخدمات التي تقوم بها البنوك في العصر الحديث ، وهي عمليةمصرفية يقيد البنك بمقتضاها مبلغا معينا في الجانب المدين لحساب الزبون ويقيد نفس المبلغ في الجانب الدائن لحساب زبون أخر،إي بعبارة أخرى نقل مبلغ من حساب الى حساب اخر بمجرد قيود في حسابين.

وتتم عملية التحويل عن طريق إرسالإشهار من البنك المحول إلى البنك الأخر المحول إليه، وذلك عن طريق البريد ، الهاتف، أو التلكس وان كان التحويل بين حسابين في دولتين مختلفين فان اجراءات هذا النوع من التحويل يتم عن طريق شبكة مغلقة مثل شبكة SWIFT* اي الهيئة العالمية الاتصالات المالية فيما بين البنوك.[1]

ب- تصنيف التحويلات:

1عمار لوصيف،" استرجيات نظام المدفوعات لقرن الحادي و العشرين مع الإشارة إلى التجربة الجزائرية ،دراسة حالة الجزائر، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجيستر،في التحليل و الاستشراف المالي،جامعة قسنطينة ، الجزائر، 2009،ص ص 8-9

2محمد أمين بن عزة وحليلة زدهري،" واقع المصاريف الجزائرية في تطبيق نظام الدفع الالكتروني" ، مداخلة مقدمة في ملتقى العلمي الرابع حول عصرنة نظام الدفع في البنوك الجزائرية و اشكالية اعتماد التجارة الالكترونية في الجزائر ، عرض تجارب دولية ،المركز الجامعي لخميسمليانة ، الجزائر، منعقد 26-27 ابريل، 2011، ص 03.

-التحويل الداخلي:لكون التحويل في نفس البنك (المصرف)
-التحويل الخارجي: يكون التحويل بين بنكيين مختلفين.
-التحويل المستعجل:هو تسريح لتحصيل الشيك مقابل عمولات يدفعها المستفيد مقابل عمولات عادة يكون في حالة الشيكات المسطرة.
-التحويل البريدي: هو تحويل بنكي لان القانون يجبر كل البنوك ان يكون لديها حساب بريدي
-التحويل المنفرد و المتعدد: هو التحويل المنفرد بين حسابين و المتعدد بين حساب و عدة حسابات.

ج- الفرق بين الشيك و التحويل:

1**-من حيث المؤونة:** الشيك يمكن تحصيله كسحب عن المكشوف أما التحويل فالعكس فهو يشترط وجود المؤونة.2[1]

2-من حيث الشكل:الشيك له شكل معين يحدده القانون،أما التحويل ليس له شكل معين يمكن أن يكون بالفاكس،الهاتف، الانترنيت

المطلب الثاني :العوامل المؤدية الى تطور وسائل الدفع:

هناك عدة عوامل ادت الى تطور وسائل الدفع و تحولها من الشكل التقليدي الى اشكال اخرى تؤدي نفس الوظيفة لكن بطرق مختلفة واكثر تطورا من اهمها:

1-تراجع فعالية وسائل الدفع التقليدية:

بالرغم من انها كانت في السابق الحل الامثل و البديل للنقود الا انها مع مرور الوقت ظهرت عليها بعض المشاكل منها:

-انعدام الملائمة: الحاجة الى الوجود الشخصي لكلا الطرفين يقيد الحرية المعاملاتية ،و بالنسبة للزبائن يترجم هذا الى تأخير في اقتناء المنتج او الخدمة و بتكلفة عالية ايضا.

-عدم إجراء المدفوعات في الوقت الحقيقي: لا تتم المدفوعات التقليدية في الوقت الحقيقي ويتوقف التأخير في التحقق الفعلي على نوعية السداد، فالمدفوعات بالشيكات تستغرق ما يصل الى اسبوع.

-انعدام الامن: وذلك اما من خلال تزوير التوقيع (الامضاء معني بالأمر) او ضياع الكمبيالات و السندات لأمر و الشيكات او سرقتها و كذا لجوء التجار الى الغش و الاحتيال.

-ارتفاع تكلفة المدفوعات:إن كل معاملة تكلف مبلغا ثابتا من المال، و بالنسبة المدفوعات الصغيرة تغطي بالكاد تكاليف المصروفات للبنوك [1].

2-استخدام شبكة الانترنت في المجال البنكي:

كان التطور التكنولوجي في مجال الاتصالات الفضل في حدوث ثورة في المعاملات البنكية ، من خلال شبكة الانترنت، وأيضا ظهور شركات خدمة الانترنت حيث تزود الأشخاص بالاشتراك بخدمة الانترنت عبر شبكة الاتصال الهاتفي و من ايجابيات و محاسن هذه الشيكات:.

1راشد راشد ،" الأوراق التجارية الافلاس و التسوية القضائية في القانون التجاري الجزائري"، ديوان المطبوعات الجامعية ،الجزائر ، الطبعة الرابعة ،2004 ،ص 119.

-التعامل بكفاءة مع النمو الهائل و المتسارع لعدد حسابات العملاء بالبنوك .
-تخفيض تكلفة الحقيقية لعمليات المدفوعات
-ضرورة تحرير العملاء من قيود المكان و الزمان.[1]

3-التوجه نحو التجارة الالكترونية:

منذ تسعينيات القرن الماضي تمت الاستفادة من الإمكانيات الهائلة لاستعمال شبكة الانترنت في التسويق و المعاملات التجارية عل نطاق واسع و هو ما أطلق عليه اصطلاحا بالتجارة الالكترونية، و من هنا نستنتج أن طبيعة المبادلات والمعاملات في التجارة الالكترونية والتي يمكن تعريفها بأنها: العمليات التجارية التي تتم عبر المبادلات الالكترونية و من هنا نستنتج أن طبيعة المبادلات و المعاملات في التجارة.وسائل الدفع وانتقالها من التقليدية الى الالكترونية

المبحث الثاني: مكانة وسائل الدفع التقليدية في ظل و جود وسائل الدفع الحديثة.[2]

لقد تضاربت الآراء حول ما اذا كانت وسائل الدفع التقليدية ستزول مع مرور الزمن بظهور الوسائل الجديدة للدفع و استمرار التطور التكنولوجي في خلق وسائل للدفع يكون قريبة من المثالية، و ما سنتناوله في هذا المبحث سيقربنا من حقيقة الوضع بمعرفة الوسائل التقليدية في ظهور تلك الوسائل الحديثة.[3]

المطلب الأول:تطور طرق معالجة وسائل الدفع الكترونية :1

لم تستعمل البنوك التطورات التكنولوجية الحاصلة لخلق وسائل دفع الكترونية جديدة فقط، بل استغلتها أيضا لصالح وسائل الدفع التقليدية حيث قامت بتحسين صورة تلك الوسائل و بتطوير طرق معالجتها.

فقد ترتب عن استعمال البنوك للحواسب الإلية انتشارا الظاهرة المعالجة الالكترونية لبيانات الاوراق التجارية (الشيك السفتجة.....)حيث إنالإجراءات التقليدية المعتمد عليها في معالجة الشيكات و السندات لأمروالسفتجة و حتى التحويلات اصبحت عائقا حقيقيا يحول دون ترقية النشاط البنكي ،بسبب ما تفرزه من اجراءات طويلة و مرهقة تتضمن عمليات تدوين المعلومات و الفرز المادي و إصدار الكشوف و ارسالها للتحصيل ، فكلها عمليات معقدة تستهلك الوقت و الجهد و المال، لذلك تم اللجوء إلى المعالجة الالكترونية لتلك الوسائل التقليدية، وقد تتم هذه المعالجة و وفق صورتين [2]

1صوتية معزي ،" وسائل الدفع الدولية في مجال البنكي"،دراسة حالة الجزائر، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجيستر ،النقود و التأمينات ، جامعة الجزائر ، الجزائر، 2010،ص 20.

2عبد الرحمان نائل ،ناجح صالح الطويل ،" الاعمال المصرفية و الجرائم الواقعية عليها "، دار وائل، دون ذكر بلد النشر ، الطبعة الأولى، 2000 ،ص ص 44- 45.

3اليأس صالح، مرجع سبق ذكره، ص 07

1-يفترض أن الوسيلة التقليدية للدفع قد أصدرت في شكلها التقليدي، اي في شكل صك متضمن كافة البيانات التي يشترطها القانون، و يمكن في هذه الحالة تداول الورقة و الحصول على ضمان احتياطي بقيمتها او الحصول على توقيع المسحوب عليه بقبول الكمبيالة،إلىأن يتم تسليمها للبنك ، حينئذ يبدأ البنك في معالجة بيانات الورقة الكترونيا تمهيد لمطالبة البنك الصرف بالوفاء.

2 –يفترض إن منشأ الورقة والمستفيد متصلانبالبنكعبر نظامالاتصال الالكتروني،يسمح لهبإعطاءامر للبنكبتحصيلقيمةنقديةمنبنكالملتزمالصرفلصالحالمستفيد، فالغاية من المعالجة الالكترونية لبيانات الأوراق التجارية.(الشيك ، السفتجة ، السند الأمر) تمكن بنك منشأ الورقة أو حاملها الشرعي من مطالبة البنك الملتزم الصرف بالوفاءعبر قنوات الاتصال الالكتروني بين وإحداث الجهاز البنكي.

-وانطلاقا مما سبق ذكره ظهر الشكل الجديد و المتطور للسفتجة و هو ما يسمى بالسفتجة المسجلة الكترونيا la lettre de change magnétiqueأو''l.C.R''أي'' La lettre de change relevé''وهي تعتمد في البداية على السفتجة العادية آو الكلاسيكية حاملة كل البيانات اللازمة لكن غير قابلة لتداول و هي قابلة للدفع عن طريق جهاز كمبيوتر ،حيث بمجرد وضعها من قبل الساحب إلى بنكه يقوم هذا الأخير بالاحتفاظ بها تم ينقل بياناتها على شريط مغناطيسي وهذا فيما يتعلق بكل الكمبيالات الخاصة بالساحب تم على مستوى نظام الاتصالات فيما بين البنوك يتم وضع قائمة بالمبالغ المستحقة الدفع و ترسل لبنك المسحوب عليه، وبهذه الطريقة يتم إلغاء الطابع المادي أو الورقي حين ان الشريط المغناطيسي وحده يقوم بالمعالجة.

-كذلك اصبحت هذه الوسيلة الجديدة مفضلة لدى المؤسسات الضخمة التي تملك جهازا الكترونيا ملائما ،بحيث تسجل جميع البيانات المتعلقة بالسفتجة على اسطوانة مغناطيسية و تسلم نسخة هذه الاسطوانة الى عملائها[1]

وبنفس الصيغة ظهر السند الامر المعالج الكترونيا ، حيث ان الدائن يضع السند الامر الكلاسيكي بشكله لدى المدين الذي يعطيه لبنكه الذي بدوره يحول كل بياناته على شريط مغناطيسي، وهذه العملية خلقت معالجة الية لفواتير العملاء و حلت الاشرطة المغناطيسية محل الورق.[2]

1احمد محمد غنيم ،ادارة البنوك التقليدية الماضي و الالكترونية المستقبل " ،المكتبة العصرية ، دون ذكر البلد ، الطبعة الاولى، 2008،ص 97.

2عبد القادر بريش ، محمد زيدان :" دور البنوك الالكترونية في تطوير التجارة الالكترونية"،ملتقى دولي حول التجارة الالكترونية ، جامعة ورقلة، بتاريخ 15-16-17 مارس ،2004

المطلب الثاني: حظوظ بقاء وسائل الدفع التقليدية:

-لقد توقع العديد من الاقتصاديين افتقاد الشيك بعد ظهور موجة الكترونية حيث اصبح يهدد وجود كل من بطاقات البنكية و الشيكات الالكترونية ، لكن هذه الوسيلة بقيت في التداول لان الوسائل الحديثة لم تكن مثالية ، كما تم التخلص من بعض العيوب لهذه الوسيلة بالاعتماد على تكنولوجيات نفسها التي هددت وجوده، لكن رغم ذلك فقد تقلص استعمال الشيك منذ ظهور [1] البطاقات البنكية ، ويمكن ان نستشهد بالتجربة الاوروبية و الفرنسية في ذاك .

-في فرنسا تعد ابرز الدول الاوروبية استعمالا للشيك ب53% من اجمالي الشيكات المتبادلة في دول الاتحاد الاوروبي، وقد وصل عدد الشيكات في فرنسا لسنة 2004 الى حوالي مليار شيك، اي اكثر من 16 مليون شيك معالج يوميا(3.37مليار) عملية شيك يتم تبادلها من خلال البنوك سنة 2004 بمبلغ قدره 1768 مليار اورو،و لكن رغم ذلك سجل الشيك انخفاض دون توقف ، بينما كانت هذه النسبة 34.7% سنة 2002 و 69% سنة 1984 ويعود ذلك لظهور البطاقات البنكية.[2]

-فكل سنة منذ 1997 اجمالي الدفع بالشيك انخفض بمعدل 2% و الشكل الموالي يوضح دلك.

الشكل رقم (03) : تطور الشيك مقارنة بوسائل الدفع الاخرى بفرنسا منذ 1997 الى 2004[1]

-وسائل الدفع الاخرى.

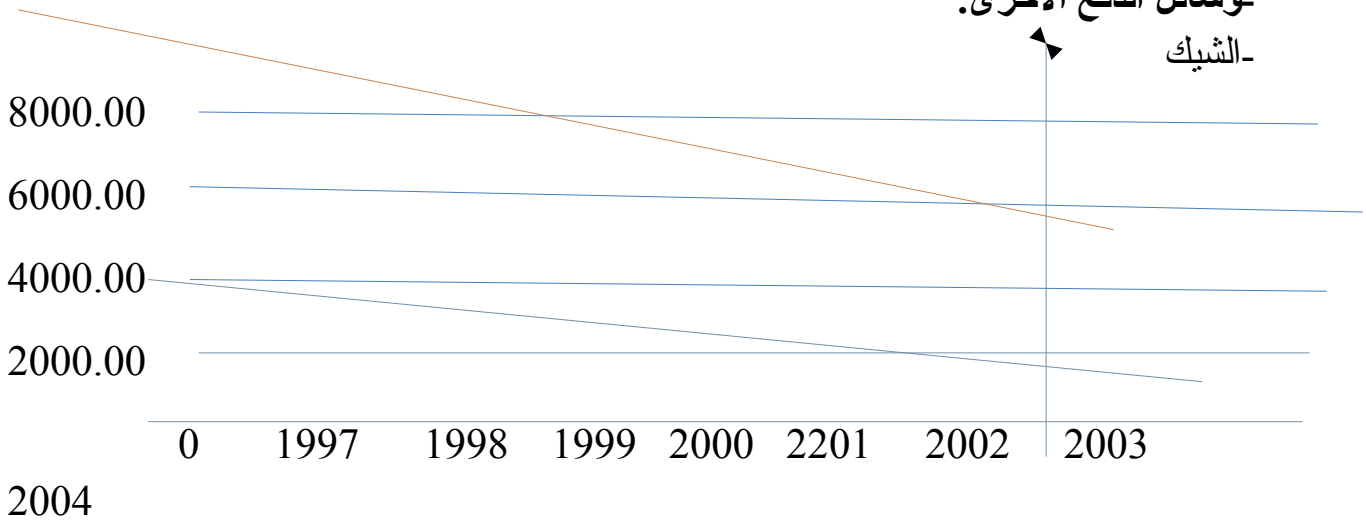

المصدر:وهيبة عبد الرحيم ،مرجع سبق دكره ،ص 19

1هاني دويدار ،" الوفاء بالأوراق التجارية المعالجة الالكترونية"، دار الجامعة الجديدة للنشر، الاسكندرية، مصر ،دون ذكر الطبعة ،2003 ،ص 14.

2نادية فوضيل ،" الأوراق التجارية في القانون التجاري" ، دار الهومة للنشر التوزيع ، دون دكر البلد ،دون دكر الطبعة ، دون دكر السنة ،ص 159

على غرار فرنسا فان الدول الاوروبية الاخرى لا تستعمل الشيكات بشكل كبير، كما شهدت انخفاض محسوس في عدد الشيكات سنة 2003 مقارنة بسنة 1990 و اكبر نسبة انخفاض سجلت في هولندا التي اتجهت نحو استخدام البطاقات كما يوضحه الشكل الموالي:[1]

الشكل رقم (04): مقارنة عدد الشيكات في اوربا بين سنتي 1990 و 2003[1]

1990-

2003-

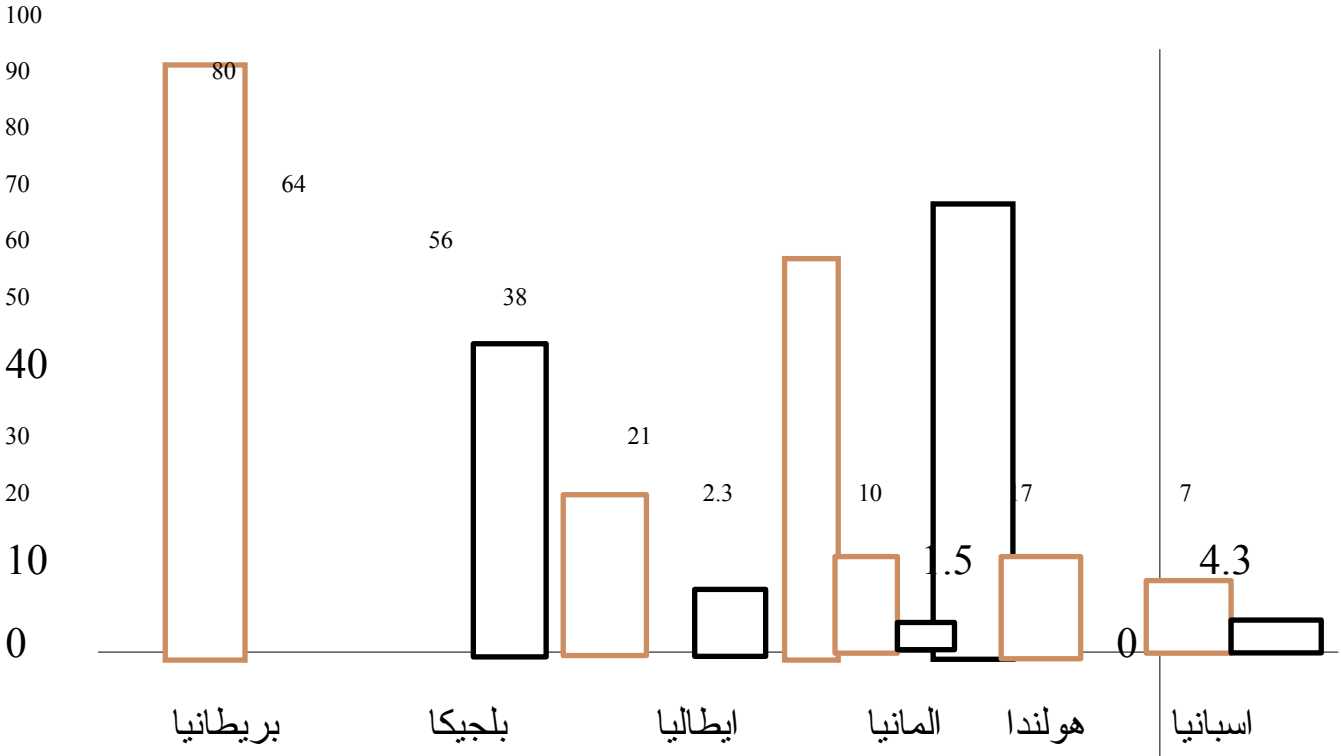

المصدر :وهيبة عبد الرحيم ،مرجع سبق ذكره ،ص 20

شهدت البطاقات تطور مستمرا، فعلى سبيل المثال فرنسا و التي سبق و ذكرنا من اكبر مستعملي الشيكات في اوروبا فان البطاقات فيها لم تتوقف عن الزيادة منذ 1991، فقد وصل عدد البطاقات سنة 2004 الى 39 مليار عملية حيث سجلت زيادة تقدر ب7.26% مقارنة بنسبة 2003 ،وقد قدرت الزيادة السنوية للبطاقات منذ 1997 ب10.7% والشكل الموالي استمرارية تطور البطاقات من اجمالي عمليات الدفع في فرنسا.[1]

الشكل رقم(05) :حصة الدفع بالبطاقات من اجمالي عمليات الدفع في فرنسا في الفترة 1997-2004[2]

---

[1] وهيبة عبد الرحيم ، مرجع سبق ذكره ،ص 19.

[2] وهيبة عبد الرحيم، مرجع سبق ذكره ،ص 20

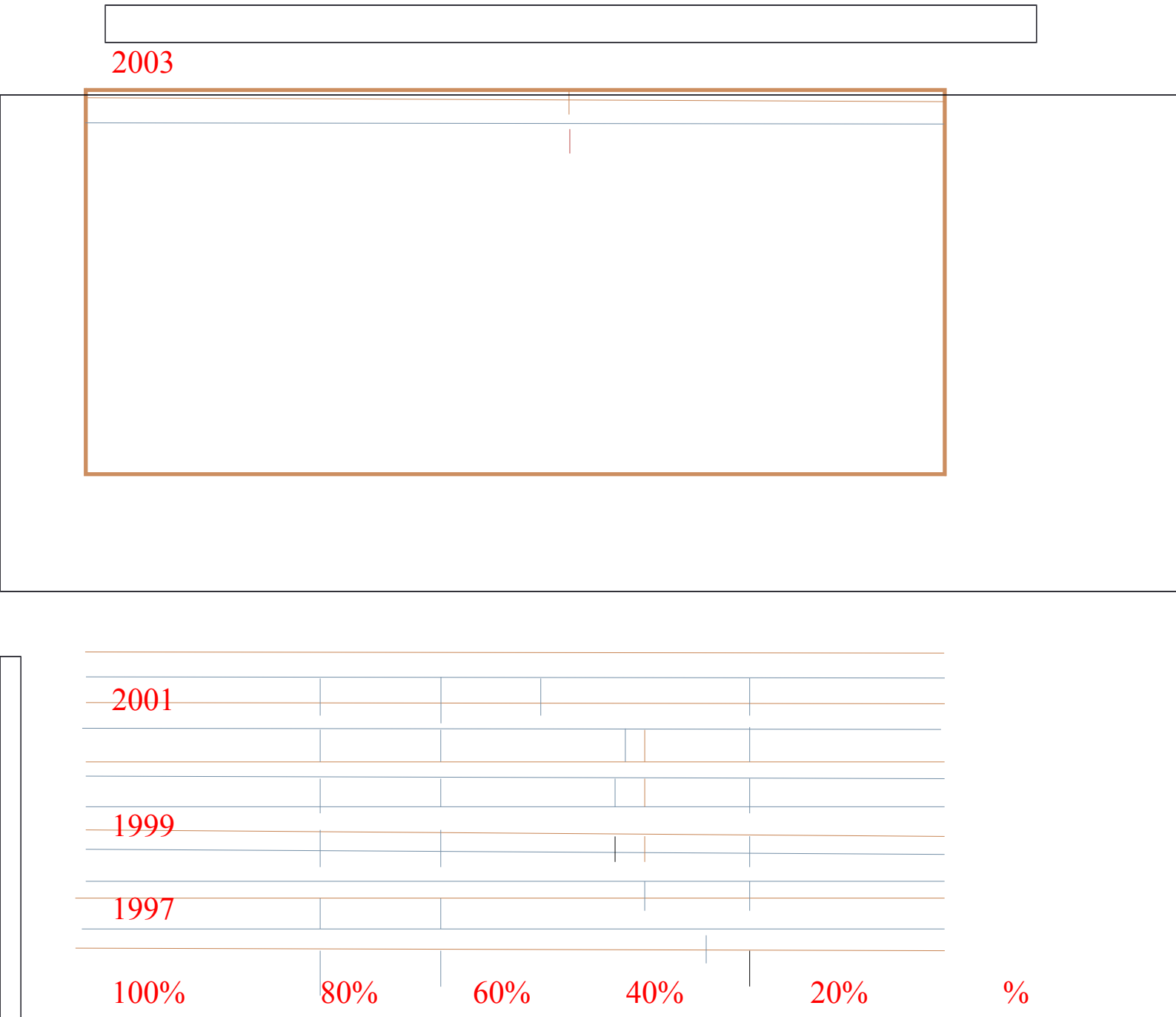

المصدر:وهيبة عبد الرحيم ،مرجع سبق ذكره ،ص 21

-الدفع بالبطاقات.

-وسائل الدفع الاخرى.

واذا ما قارنا بين تطور الشيك و البطاقات في فرنسا سنلاحظ استمرارية انخفاض الشيك و تزايد استعمال البطاقات و هو ما يوضحه الشكل الموالي:

الشكل رقم (06) : مقارنة بين تطور البطاقة و الشيك في فرنسا من سنة 1997 الى سنة 2004

أما في أوربا فهناك انخفاض واضح للشيكات و التحويلات مقابل ارتفاع البطاقات و ذلك منذ 1990 حيث اصبحت البطاقات تتربع على عرش وسائل الدفع كما يوضحه الشكل الموالي:[1]

الشكل رقم (06) : مقارنة بين تطور البطاقة و الشيك في فرنسا من سنة 1997 الى سنة 2004

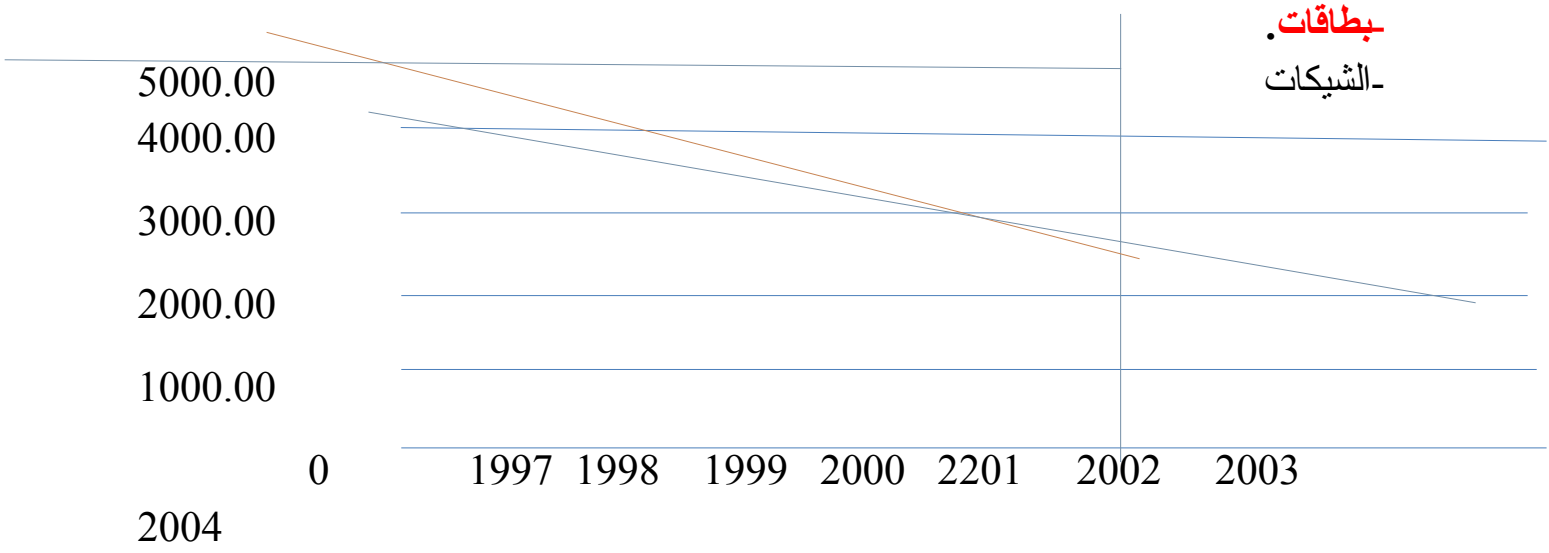

المصدر:وهيبة عبد الرحيم ،مرجع سبق ذكره ،ص 22

الشكل رقم(07) : توزيع وسائل الدفع في الاتحاد الاوروبي بين سنتي 1996 و 2003

الشيكات	**26%**	**13%**
التحويلات	**34%**	**28%**
الاقتطاعات	**23%**	**26%**
البطاقات	**17%**	**33%**

الخلاصة:

يعد التقدم التكنولوجي من العوامل المساعدة على تطوير تقنيات المعلومات و الاتصالات بما يكفل انسياب خدمات بنكية بكفاءة ،عالية لمواكبة تحديات العصر تكنولوجيا و خدماتيا.

ان معايشة هذه التحولات المتسارعة في صناعة البنكية العالمية في اطار النظام الاقتصادي الجديد يتطلب تجاوز الوظائف التقليدية و العمل على تطوير وسائل الدفع الالكترونية ورفع كفاءتها بما يتماشى مع التكنولوجيا الحديثة ،غير انه و من اجل تفعيل دور هذه الوسائل و فتح افاق امام انتشارها يتعين تزويدها بالأمان و الضمان و السرية والثقة لزبائنها ،وهذا بالتقليل من مخاطرها من خلال وضع اطار تنظيمي يحكمها.

الفصل الثانـي

تحول إلى وسائل الدفع الالكترونية

تمهيد:

بعد ان تحولت وسائل الدفع التقليدية الى الالكترونية ، ظهرت عدة انواع من الوسائل الالكترونية ،و اختلفت اشكالها وخصائصها كل نوع منها و تعددت استعمالاتها.

لكن رغم حداثة هذه الوسائل و توفرها على انظمة امان و حماية ،الا انها تعرضت لجرائم الكترونية متنوعة ،دعت كل مرة الى تجديدها

فما هي هذه الوسائل الدفع الالكترونية وماهي انواعها وما يترتب عنها من مزايا و مخاطر لهذه وسائل الدفع الالكترونية.

لكي نجيب على هذه الاشكالية قمنا بتقسيم هذا الفصل ايضا الى مبحثين اساسيين:

المبحث الاول: العوامل المساعدة على ظهور و سائل الدفع الالكترونية.

المبحث الثاني: المزايا و المخاطر وسائل الدفع الإلكترونية.

المبحث الاول : العوامل المساعدة على ظهور وسائل دفع الالكترونية:

ان المرحلة المتطورة التي وصلت اليها وسائل الدفع الالكترونية جعلتها ترغب بمعرفة العوامل التي ساعدت على ظهورها وانتشارها بهذه السرعة حيث تعد حديثة النشأة و من اهم هذه العوامل ظهور البنوك الالكترونية و الخدمات البنكية الجديدة

المطلب الاول :ظهور الخدمات المصرفية و البنوك الالكترونية

اولا: تعريف وسائل الدفع الالكترونية، اهميتها وخصائصها

1- تعريف وسائل الدفع الالكترونية:[1]

هي النظام التي تمكن المتعاملين بتطبيقات التجارة الالكترونية من التبادل المالي الكترونيا ،بدلا من استخدام النقود المعدنية او الشيكات الورقية حيث يقوم البائعون عن طريق الانترنت بتوفير طرق سهلة وسريعة و امنة للحصول على اثمان منتجاتهم من الزبائن [1]

ويعرف الدفع الالكتروني على انه عملية تحويل الاموال هي في اساس ثمن لسلعة او خدمة بطريقة رقمية او باستخدام اجهزة الكمبيوتر، و ارسال البيانات عبر خط تلفوني(الهاتف) او شبكة ما

2-اهمية وسائل الدفع الالكترونية

ظهرت اهمية استخدام وسائل الدفع الالكترونية بدل التقليدية، حيث اتسع نطاق التجارة الالكترونية سمح بتضاؤل دور النقود الورقية و الدفع التقليدي اما ازدهار الدفع الالكتروني، حيث سهلت هذه الوسائل المعاملات البنكية ، فبدل ارسال العميل الشيك عن طريق البريد او الفاكس او ارسال البيانات الخاصة بحسابه البنكي ، يقوم فقط بإدخال بطاقة الكترونية داخل الة الصرف الي و يحصل بسهولة على ما يريد من خدمات مختصرا بذلك الوقت و الجهد والمسافة حتى لو كان ذلك خارج ساعات العمل[22]

3-خصائص وسائل الدفع الالكترونية:

الخصائص التي تميزها وسائل الدفع الالكترونية التي يمكن تلخيصها فيما يلي:

ا- يتسم الدفع الالكتروني بالطبيعة الدولية: أي انه وسيلة مقبولة من جميع الدول.

ب-يتم الدفع بواسطة النقود الالكترونية: وهي قيمة نقدية تتضمنها بطاقة بها ذاكرة رقمية او دائرة الرئيسية للمؤسسة التي تهيمن على ادراة عملية التبادل

ج-يستخدم هذ الاسلوب لتسوية المعاملات الالكترونية عن بعد :حيث يتم ابرام العقد بين اطراف متباعدة في المكان، ويتم الدفع عبر شبكة الانترنت [1]

---

[1] محمد عبد الحسين الطائي، التجارة الالكترونية ، مستقبل الواعد للأجيال القادمة ،دار الثقافة ، عمان ، ،طبعة اولى ، عمان ،الاردن،2010،ص 178

[2]

د-يلزم تواجد نظام بنكي معد لإتمام ذلك: اي توافر اجهزة تتولى هذه العمليات التي تتم عن بعد لتسهيل تعامل الاطراف و توفير الثقة فيما بينهم.

ه- يتم الدفع الالكتروني من خلال نوعين من الشبكات:

-شبكة خاصة: يختصر الاتصال بها على الاطراف التقاعد ، ويفترض ذلك وجود معاملات و علاقات تجارية و مالية مسبقة بينهم.

-شبكة عامة: حيث يتم التعامليين العديد من الأفراد لا توجد بينهم قبل ذلك روابط معينة.

وهذه الخصائص بالتأكيد تسمح بتقليل و تخفيض تكاليف العمليات التجارية اضافة الى انها تنظم الوقت، علاوة على تحسين ادارة النقد و الشراكة التجارية بين الممولين و العملاء [11].

ثانيا: ظهور الخدمات المصرفية و البنوك الالكترونية:

-1البنوك الالكترونية Electronic banking

1-1تعريف البنوك الالكترونية:

لقد ظهر مصطلح البنوك الالكترونية(Electronic banking) مطلع التسعينات القرن العشرين، وقد أطلق عليه عدة مترادفات لعل من أهمها بنوك الانترنيت internet banking،أو بنك الويب web banking،أو البنك على الخط online bankingأو الخدمات المالية عن بعد ،او البنك المنزلي home banking،أو البنوك الالكترونية عن بعد electronic bankin gromoteو جميعها تعبيرات تتصل بقيام الزبائن بإدارة حساباتهم و انجاز إعمالهم المتصلة بالبنك عن طريق المنزل أو المكتب أوأي مكان أخر و في الوقت الذي يريد الزبون ويعبر عنه بعبارة" الخدمة المالية في كل وقت ومن أي مكان"بنك الكمبيوتر الشخصي(PC) بمعنى ان البنك يزود جهاز العميل(الكمبيوتر الشخصي PC) بحزمة البرمجيات اما مجانا او لقاء رسوم مالية ،وهذه تمكنه من تنفيذ عمليات معينة عن بعد و عرفت هذه الحزم باسم برمجيات الادارة.[2]

مما سبق يمكن تعريف البنوك الالكترونية على انها بنوك لها وجود كامل على شبكة الانترنيت ، يحتوي موقع البنك على كافة البرمجيات اللازمة الاعمال البنكية ، حيث يتيح هذا البنك للزبون القيام بكافة اعماله الخاصة عن طريق اي مكان موجود فيه ، دون ان يضطر الى الذهاب بنفسه الى مقر البنك [3]

1-2 اصناف البنوك الالكترونية:

وفق لدراسات جهاز الاشراف و الرقابة الامريكية و الاوروبية فان هناك ثلاث صور اساسية للبنوك الالكترونية على الانترنت يوضحها الشكل التالي

---

[1] بن عيسى عنابي ، عامر هواري، مدى ادراك مستخدمي الانترنت بالجزائر لأهمية التعامل بوسائل الدفع الالكترونية ، دراسة ميدانية على عينة من مستخدمي الانترنت بالجزائر، الملتقى العلمي الدولي الرابع حول عصرنة نظام الدفع في البنوك الجزائرية و اشكالية اعتماد التجارة الالكترونية في الجزائر ،عرض تجارب دولية ،جامعة الجزائر ،تاريخ 26-27 ابريل 2011، ص 04

الشكل رقم (08) :مستويات البنوك الالكترونية على الانترنيت

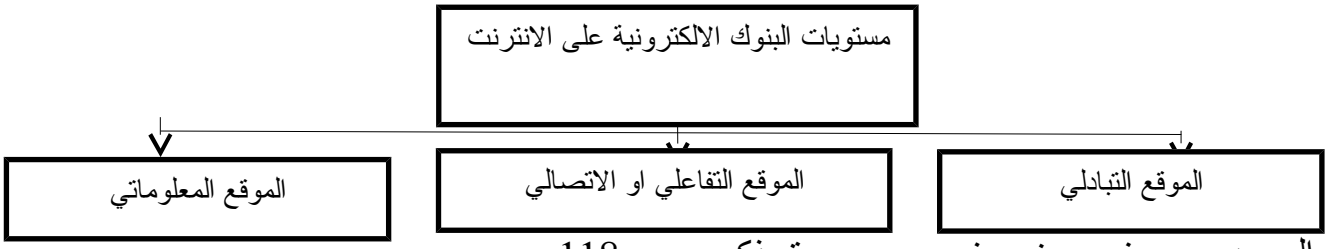

المصدر: يوسف حسنيوسف، مرجع سبق ذكره، ص 118

تتمثل هذه المستويات في:

أ-الموقعالمعلوماتي:**informationnel** : وهو المستوى الاساسي للبنوك الالكترونية، ومن خلاله فان البنك يقوم معلومات حول برامجه،منتجاته وخدماته المصرفية.

ب-الموقعالاتصال:**communicative**:بحيث يسمح الموقع بنوع ما من التبادل الاتصالي بين البنك وعملاءه ،كالبريد الإلكتروني

ج.الموقع التبادلي: transactionnel:وهو المستوى الذي يمارس فيه البنك خدماته وأنشطته في بيئة الالكترونية ،حيث تشمل هذه الصورة السماح للزبون بالوصول في حساباته و ادراتها، و إجراء الدفعات النقدية و الوفاء بقيمة الفواتير، و اجراء الحوالات بين حساباته داخل البنك او مع جهات خارجية[11]

بعدما دكرنا لاهم مميزات و منافع البنوك الالكترونية، يمكن اعطاء مثال حول كيفية خفض قيمة التكاليف هذه البنوك الالكترونية مقارنة مع البنوك التقليدية.

الجدول(01): مقارنة بين نسبة التوفير في المصاريف بين القنوات التقليدية و استعمال الانترنت (نهاية سنة 2010)

	دفع الفواتير	توزيع البرمجيات	المعاملات البنكية	تذكرة الطيران
القنوات التقليدية	2.22-3.32	15.00	1.0.8	9.10
عبر الانترنيت	0.65-0.1.1	0.20-0.10	0.13	1.18
نسبة التوفير	67-71	97-99	89	87

المصدر : الهندي عدنان، التجارة الالكترونية وخدمات مصرفية مالية عبر الأنترنيت، التجار ومصارف لبنان 2010-2011.

1عبد الرزاق حبار، المنظومة المصرفية الجزائرية و متطلبات استفاء مقررات لجنة بازل، مذكرة ضمن متطلبات نيل شهادة ماجيستر،النقودالمالية ، كلية العلوم الاقتصادية ، جامعة شلف، 2010 ، ص ص 19-20

يبين الجدول ان نسبة التوفير مرتفعة في المعاملات و التي تصل الى 69%بالنسبة لدفع الفواتير و حوالي 98% في توزيع البرمجيات، و 89% بالنسبة المعاملات البنكية ،اما تذكرة الطيران فاطلب عليها عبر الانترنيت يقدر87%،

وبالتالي نستنتج ان التعاملات عبر الانترنيت افضل بكثير من القنوات التقليدية حيث تتم بتكاليف اقل.

2-الخدمات المصرفية الالكترونية

2-1 تعريف الخدمات المصرفية الالكترونية:[1]

يرجع ظهور الخدمة البنكية الالكترونية الى السبعينات عندما بدأت البنوك تعرض خدماتها عبر الهاتف بإمكان الزبون اطلاع على ارصدته، تحويل الاموال ، تسديد الفواتير بعد التطور الكبير عرفته تكنولوجيا الانترنيت في نهاية الثمانينات وبداية التسعينات و جدت فيها المصارف الوسيلة المثلى لعرض العمليات المرتبطة بالحسابات دون تحرك سيولة نقدية.

-يقصد بالصرفة الالكترونية اجراء العمليات المصرفية بطرق الكترونية ،اي باستخدام تكنولوجيا المعلومات و الاتصالات الجديدة ،سواء تعلق الامر بالسحب او الدفع بالائتمان او التحويل او بالتعامل في الاوراق المالية.

-تشمل الصيرفة الالكترونية المعاملات المالية بين المؤسسات المالية و الافراد و الشركات التجارية و الحكومية من اجل تحسين الربحية، تحاول المنظمات المصرفية السيطرة على التكاليف ، خفض المصروفات التشكيلية متخذة من التكنولوجيا و الابتكار ادواتها لتحقيق ذلك [1].

2-2 مميزات خدمات مصرفية الالكترونية (الصيرفة الالكترونية)

-تتميز بما يلي:

-خدمات تقدم عن بعد و بدون اتصال مباشر بين اطراف الخدمة.

-خدمات لا تعرف قيود جغرافية.

-يتم الدفع عن طريق النقود الالكترونية.

-خدمات تقوم على التعاقد بدون مستندات ورقية.

-اتجاه البنوك نحو التوسيع في إنشاء مقر لها عبر الانترنيت ليس لها مقر جغرافي تسمى بالبنوك الالكترونية(افتراضية)و هناك بنوك عادية او بنوك الأرضية و هي تقوم بتقديم خدمات تقليدية اضافية الى ممارسة الصرفية الالكترونية[2].

1عبد الغفار الحنفي ، ادارة المصارف، دار الجامعية الجديدة للنشر، دون ذكر البلد ، دون ذكر المدينة ، دون ذكر الطبعة ، 2002 ، ص 155.

2Jeantinmichel et lecanmepaul ,droit commercial instruments de paiement et de credit , entreprise difficulté , 5 édition precisdalloz , paris , 1999, p 123

جودة الخدمات التقليدية تقاس بخمسة أبعاد و تتمثل في: الموثوقية ، سرعة الاستجابة ،الملموسة ،التعاطف،الأمان، حسب parasurman and al[1]

-لقياس جودة الخدمات الإلكترونية تتمثل في سبعة أبعاد: المحتوى، الوصول، التصفح، التصميم، الخلفية، الخصوصية، وهذا حسب Kaymen and black(2000).[11]

-أما tethamlطورت الهيكل لاستعماله في تقييم أداء جودة الخدمة الالكترونية تتضمن احدى عشر بعد تتمثل فيما يلي ،الوصول ، السهولة.التصفح ، الكفاءة ، المرونة ، الموثوقية ،الخصوصية، الأمن ،السرية ، الاستجابة، الأمان، الثقة ، الموقع، ثمن المعرفة

-كما عرف كل من iwwordenWeil, BallandMiller(2003)الخدمة الالكترونية على أنها خدمات مقدمة عبر شبكة الانترنيت.

وبالتالي فالخدمة الالكترونية ولدت اهتماما كبيرا للاكاديميين و المختصين معا في فهم كيف يستطيع محيط الانترنيت توفير نظم فعالة من الخدمات الالكترونية للعملاء.

و الشكل التالي يوضح لنا بشكل احسن الاطراف المشكلة للتعاملات البنكية الالكترونية.

الشكل(09): الأطراف المشكلة للبنك الالكتروني

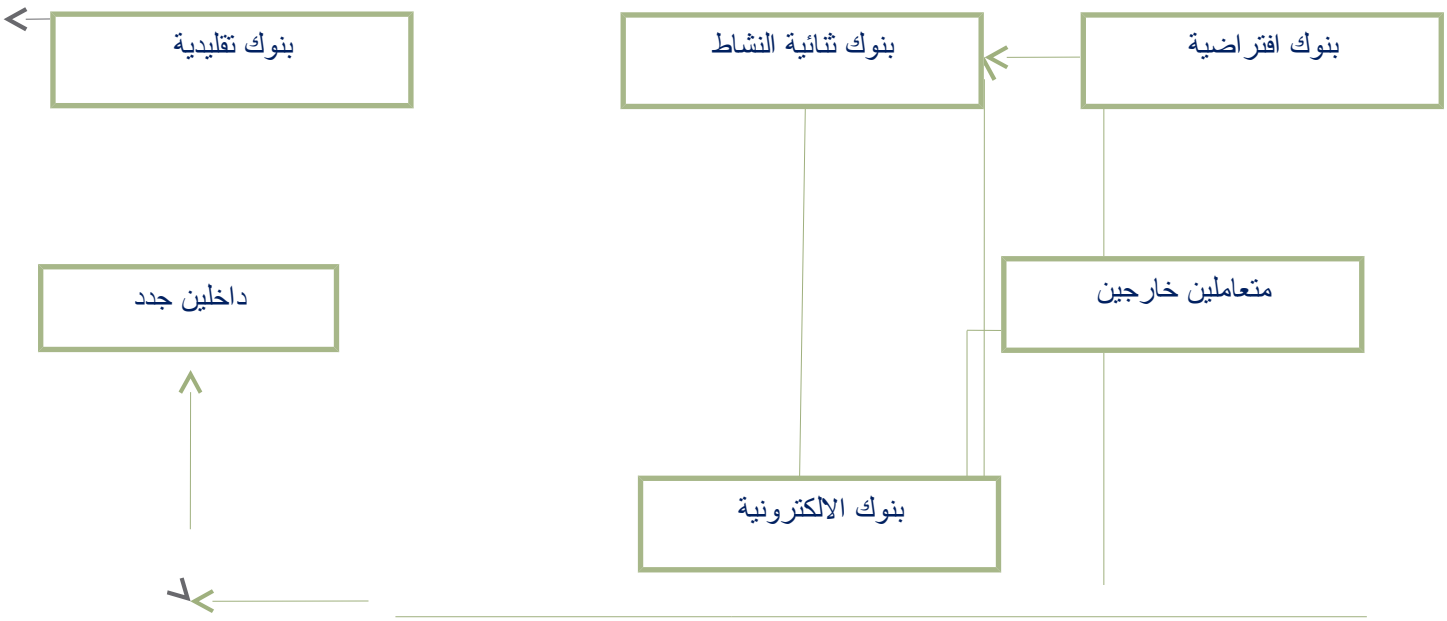

المصدر: يوسف حسن يوسف،مرجع سبق ذكره، ص 120

1يوسف حسن يوسف ،" البنوك الالكترونية"المركز القوميلإصدار القانونية ، 45شارع عبد اللطيف ، عايدي القاهرة، مصر ،2012،ص 118.

ثالثا : الاطراف المشكلة لتعاملات البنك الالكتروني:

يعتبر البنك الالكتروني مؤسسة مبنية بشكل كلي او جزئي على شبكة الانترنيت وهذا التعريف يمكن ان يشير الى هناك اربعة انواع من الاطراف المشكلة للبنك الالكتروني:

1-البنوك الافتراضية: و هي البنوك التي تباشر اعمالها الكترونيا و لقد سميت بالبنوك الافتراضية لا نها لا تملك اي وكالة بنكية و تجد في هذه الفئة نوعين من البنوك الافتراضية النوع الاول يدعى les strate up فهو يقترح عبر الانترنيت خدمات مطابقة للخدمات التقليدية ، اما النوع الثاني يدعى opération étrangers وما يسمى بالمتعاملين الخارجيين وهذا النوع بتطلب تأسيس وكالات الكترونية عبر الانترنيت خارج البلد م ناجل تقليص تكاليف تأسيس وكالة فعلية .

2-البنوك الازدواجية(ثنائية النشاط): و هي التي تتداول بيع أعمالها المصرفية شكل تقليدي وأيضا بشكلها الالكتروني ،حيث تهدف هذه البنوك إلى غزو أسواق التعاملات المالية الجديدة وفرض التنافس العالمي نتيجة عرضها بشكل مزدوج جميع العمليات و الخدمات التي تتقدم بها حيث نجد العديد من أنماط هذه البنوك أهمها بنك فرنسا le créditlyonnaise،ccf

3-البنوك التقليدية: وهي التي لم تتخطى بعد عتبة البنوك الالكترونية و لكنها على الاقل تملك موقعا معلوماتي تبين من خلاله طبيعة الخدمات التي تقوم بها ،كما انها تبين جميع الوكالات والمكاتب التابعة لمثل هذه البنوك [1]

4-الداخلين الجدد في العالم المالي:ويمتلون بشكل كبير في شركات التامين [11]

المطلب الثاني: اشكال وسائل الدفع الالكترونية:

ان ابرز شيء تقدمه الصرفة الالكترونية لمختلف اعوان الاقتصادية هو اتاحة وسائل الدفع الالكترونية من خلال نظام الدفع الالكتروني الذي يشير عموما الى شبكات الاتصال بمختلف انواعها و التي تتضمن تبادل مختلف وسائل الدفع الالكترونية لا داء مختلف الصفقات و العمليات التجارية، وايضا شركات و مؤسسات التوزيع مثلا: مؤسسة carffour بفرنسا هذه تبحث بشكل مستمر عن التوزيع المكثف لنشاطها من حيث طريقة الاداء و الاتقان من اجل زيادة المردودية.

المطلب الثاني : اشكال وسائل الدفع الكترونية

ان ابرز شيء تقدمه الصيرفة الكترونية لمختلف الاعوان الاقتصادية هو اتاحة وسائل الدفع الكترونية من خلال نظام الدفع الكتروني الذييشير عموما إلى شبكات الاتصال بمختلف انواعها،

jeantin Michel et leconme Paul, op, cite p3-11

التي تتضمن تبادل مختلف وسائل الدفع الكترونية لأداء مختلف الصفقات و العمليات التجارية

اولا: اصدار البطاقات البنكية(البطاقات الائتمانية)

1- **مفهوم الصيرفة الالكترونية:** يقصد بالصرفية الالكترونية اجراء العمليات المصرفية بطرق الكترونية ، اي باستخدام تكنولوجيا المعلومات و الاتصالات الجديدة ،سواء تعلق الامر بالسحب او الدفع او الائتمان اوالتحويل او بالتعامل في الاوراق المالية ، او غير دلك من اعمال المصارف و تشتمل الصرفة الالكترونية المعاملات المالية بين المؤسسات المالية ،و الافراد و الشركات التجارية و الحكومية من اجل تحسين الربحية، حيث تحاول المنظمات المصرفية كالمنظمات المصرفية كالمنظمات الاخرى ، السيطرة على التكاليف و خفض المصروفات التشغيلية متخذة من التكنولوجيا و الابتكار ادواتها لتحقيق ذلك[1]

2-نشاة بطاقة الائتمان وتطورها: نشأة و تطور بطاقة الائتمان يعود الفضل في استخدام هذه الاداة الى شركات البترول الامريكية التياستخدمتهامطلع العقد الثاني من القرن العشرين فيعام 1950 م ،استعمل الأمريكيين بطاقة(pinere club) بطاقات لعملائها من اجل استخدامها في شراء بعض المشتقات البترول من المحطات التابعة لها، وتتم تسوية هذه العمليات في نهاية كل مدة

زمنية متفق عليها ،تم استخدامها كوسيلة دفع هامة في الاعمال المصرفية ، اول الامر في صورة البطاقات التجارية تم بطاقة السفر و السياحة تم بطاقات الائتمانية و كانت العلاقة بين بطاقات المحالات التجارية[2]

وزبائنها علاقة ثنائية ادت هذه البطاقات الى زيادة حجم المبيعات، تم تطورت انظمة الدفع[3]

الالكترونية، و اصبحت واسعة الاستعمال في جميع المجالات لأداء الخدمات بمختلف انواعها [1]

3-تعريف بطاقة الائتمان créditcard :هي بطاقة بلاستكية صغيرة الحجم شخصية تصدرها البنوك او الشركات

التمويل الدولية تمنح لأشخاص لهم حسابات مصرفية مستمرة

1منير الجنيهي،" البنوك الالكترونية"، دار الفكر الجامعي ،03 شارع سونيس الاسكندرية ، مصر ،دون ذكر الطبعة ،205 ، ص 31.

2عبد العال حماد ،التجارة الالكترونية، الدار الجامعية ، الاسكندرية، مصر، 2003،2004، ص 141.

3D.Ghanson ,service banking.3rd edition p215.

حيث تعد البطاقات البنكية مظهرا حديثا من مظاهر تطور شكل و نوعية النقود و تعرف ايضا باسم النقود البلاستيكية و هي عبارة عن بطاقات بلاستيكية و مغناطيسية كالكارث الشخصي ، الفيزا ، ماستركارد.[1]

وتمكن هذه البطاقات حاملها من حصول على النقود عن طريق الآلات الصرف الذاتي(ATM)كما تمكنه ايضا من شراء معظم احتياجاته او اداة مقابل ما يريده من خدمات، وذلك دون ان يكون له مبالغ كبيرة من الاموال قد تتعرض للسرقة او الضياع.

بطاقة الائتمان crédit card:يطلق عليها تسميات كبطاقة الاعتماد ، بطاقة الدفع البلاستيكية ، لكن التسمية الاكثر انتشارا و الاكثر استعمالا هي بطاقة الائتمان

و تتخذ اغلب البطاقات شكلا مستطيلا تتضمن البيانات التالية:

-اسم الهيئة الدولية و شعارها master card, visa.

-اسم البنك المصدر لها ، حيث ان البطاقة قد تصدر مباشرة عن الشركة .

-رقم البطاقة ، اسم حاملها ،تاريخ اصدار، تاريخ الصلاحية(الانتهاء)

-على الشريط نموذج توقيع حامل البطاقة.

-على الشريط بيانات غير ظاهرة لا تقرا الا بإدخالها في الات التحقق مثل حد السحب ، رقم التمييز الشخصي [2]

الصادرة عن شركة فيزا العالمية تحت اسم visa électronique[2]

ب-بطاقة الخصم الشهري او القيد للأجل او بطاقة الدين charge card

ويطلق على هذه البطاقة ايضا ببطاقة صرف البنكي، في هذا النوع من البطاقات الائتمان تستخدم البطاقة كأداة وفاء و ائتمان في الوقت نفسه ، فيقوم البنك اصدار مثل هذا النوع من البطاقات ولا يشترط على العميل صاحب الحساب الجاري اي يكون له صيد لدى البنك بصورة حساب جاري كما هو الحال في النوع السابق وانما قد تحدث المحاسبة بشكل شهري عن طريق ارسال كشف من البنك مصدر البطاقة لحامل هذه البطاقة و يحتوي على تفاصيل المبالغ 1 .

المستحقة عليه نتيجة مشترياته ،و حصوله على السلع و الخدمات من التجار[3]، فيطلب من العميل تسديد هذه المبالغ خلال مدة تتراوح بين 25-40 يوم والا فان البنك سوف يحمله فوائد

1joel Kurtz man, the death of money, little brawn on company, Boston, 1993

2www.visa international .com.

تتراوح ما بين 1.5% الى1.75% شهريا على المبالغ المسحوبة.عن الرصيد المتبقي دون سداد بعد فوات

الآجال المحددة للسداد، كما يتقاضى البنك [1]

التجاري عمولة من المحلات التجارية المتعاقد معها من 3% الى 5% من قيمة المبيعات التي تمت بهذه البطاقة [2]الآجال المحددة للسداد، كما يتقاضى البنك التجاري عمولة من المحلات التجارية المتعاقد معها من 3% الى 5% من قيمة المبيعات التي تمت بهذه البطاقة[2]

الشكل رقم(10) :احد الاشكال البطاقات الالكترونية

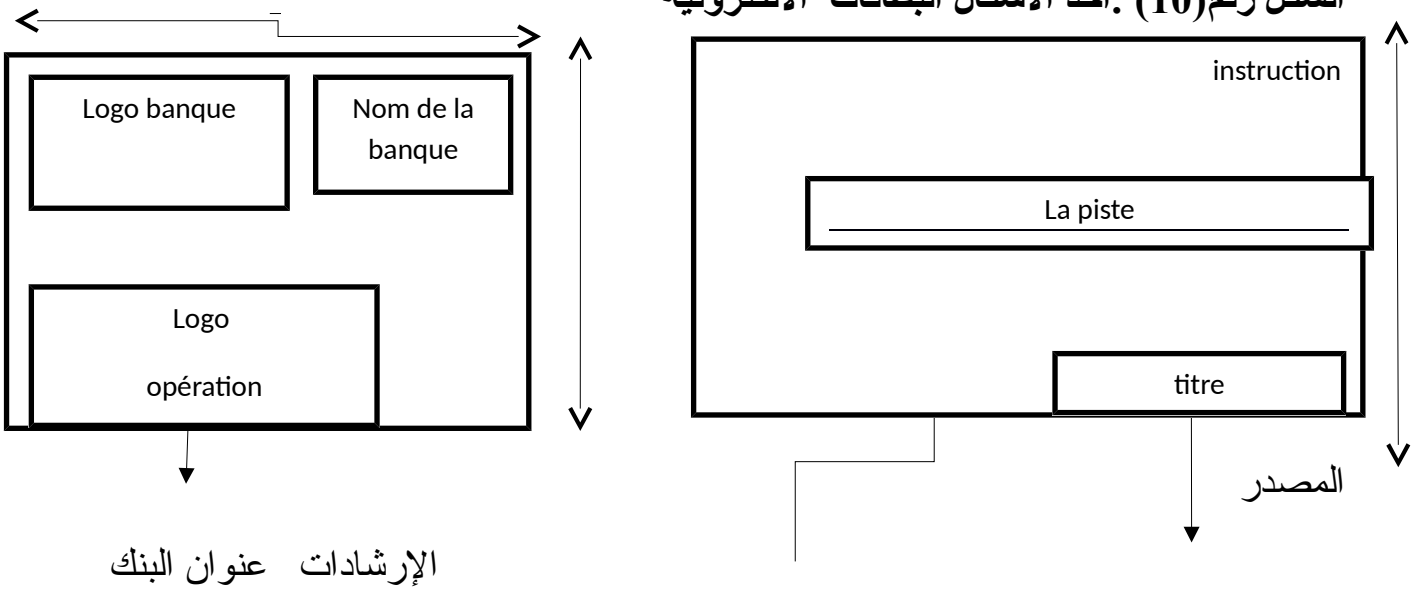

4- اشكال بطاقات الائتمان: هناك عدة اشكال من بطاقات الائتمان يمكن تقسيمها الى مايلي:

1-بطاقة الائتمان من حيث التعامل بها:

3رافت محمد رضوان ، وسائل الدفع الحديثة ، ورقة محل عن الدفع الالكتروني ، ندوة التجارة الالكترونية ، المنظمة العربية للتنمية الادارية، القاهرة، مصر، 1999، ص 49

1احمد محمد غنيم ، مرجع سبق ذكره ،ص 97.

2سميحة القيلوبي ، وسائل الدفع الحديثة ، ورقة محل عن الدفع الالكتروني ندوة التجارة الالكترونية ، المنعقدة في المعهد العالي للعلوم القانونية و القضائية ، دبي ، دولة الامارت العربية المتحدة، الاثنين -الثلاثاء 10-11 تموز، 2004، ص 08.

أ-بطاقة الخصم او بطاقة القيد المباشر او الفوري: débit card[1]

يطلق على هذه البطاقة عدة تسميات ،فتسمى بطاقة المدين او بطاقة السحب المباشر من الرصيد او بطاقة الدفع او بطاقة الوفاء[1]

و هي بطاقة بلاستيكية تستعمل للحصول على النقود و السلع و الخدمات[2] ،و هي تعتمد على وجود أرصدة فعلية للزبون لدى البنك في صورة حسابات جارية لمقابلة المسحوبات المتوقعة للزبون [3]

حامل البطاقة

يعني هذه البطاقة تستخدم للخصم المباشر من حساب الشخص صاحب البطاقة لا يتضمن هذا النوع من البطاقات ائتمانا ،و في حالة عدم وجود رصيد في حساب صاحب البطاقة فالاتصال

الالكتروني يضمن عدم اعطاء الموافقة على العملة ، و لعل اشهر هذه البطاقات هي البطاقات

ج-بطاقات الائتمان القرضية او بطاقات التسديد بالأقساط CreditCard:

ان هذا النوع من البطاقات الائتمان يقوم على مبدا عدم الدفع المسبق لمصدر هذه البطاقة ، شانه شان النوع الثاني من البطاقات الا ان اختلاف بينهما قد يكون في وقت دفع المستحقات، اي ان على حامل البطاقة ان لا يدفع كل المستحقات في نهاية الشهر، وانما بشكل اقساط دورية متناسبة مع دخله الشهري و ما يتبقى على حامل البطاقة ،يعتبر قرضا بالإضافة الى الفوائد المستحقة عليه ،وما يدفعه من اقساط شهرية هي لتغطية جزء من القرض و الفوائد التراكمية المستحقة عليه مع العلم بانه لا يستطيع سحب او شراء اكثر من القيمة المسموح له بها في بطاقة حسب الاتفاق المبرم بين مصدر البطاقة و حاملها [3]

2-بطاقات الائتمان من حيث المزايا التي تمنح لحاملها:

---

[1] رياض فتح الله بصلة، بطاقات الائتمانية الممغنطة و مخاطر التزوير، المجلة العربية للدراسات الامنية و التدريب السنة العاشرة، الرياض ، المملكة العربية السعودية ، عدد 19 ، ص 114.

[2] عوض بدير الجدار، تسويق الخدمات المصرفية، البيان للطباعة و النشر،القاهرة، 1999، ص 200.

[3] al malhem a ahmed,theleyol regime of payment card acouparative study between american ,british and Kuwait slaws with particular reference credit cards , theise for the degree,PH, D faculty of law ,university of esceter ,1990, p21.

أ-البطاقاتالعاديةالفضية: هذا النوع من البطاقات يعطي لحامله حدا من الائتمان منخفضا نسبيا ،فيمنح هذا النوع لمعظم العملاء عندما يتوافر الحد الأدنى من متطلبات المطلوبة، كما يوفر لحاملها القدرة على الشراء من التجار و السحب النقدي من البنوك و اجهزة السحب الالية

ب-البطاقاتالذهبية:هي بطاقة ذات حدود ائتمانية عادية لدى بعض المنظمات راعية البطاقة(visa) او ائتمان غير محدود معين لدى البعض (American express) او تصدير

للملاء دوي القدرة المالية العالية ، و بجانب ذلك يتمتع حاملها ببعض المزايا الاضافية المجانية متل التامين ضد الحوادث و الحصول على استشارات طبية و قانونية، و أسبقية الحجز في الفنادق و شركات الطيران ، وعادة ما يزيد رسم الاشتراك فيها عن البطاقة الفضية وعادة ما يكون الائتمان المالي و التاريخ المالي لصاحب البطاقة معيار لهما و محددا في نوع البطاقة التي تصدر له.[1]

2-بطاقة الائتمان حسب الاستخدام

أ-بطاقة الائتمان العادية :ان بطاقة الائتمان العادية هي اكثر أنواع البطاقات استخداما ،فهي

تستخدم في شراء و الحصول على الخدمات و امكانياتها في السحب النقدي من الصرف الآلي،أو من البنوك التي تكون مشتركة في عضوية هذه البطاقة [1]

ب-بطاقة السحب النقدي الالكتروني(automatedTeller)او(ATM card)

تستخدم بطاقة الصراف الالي في عملية سحب النقود، سواء كانت من اجهزة الصرف الالي المحلي أو الدولي ، او من الأجهزة التي تقرا الاشرطة الممغنطة التي تحصل عليها البنوك من مصدر هذه البطاقة و تكون تلك البنوك مشتركة

في عضوية هذه البطاقات

ج- البطاقات المحلية:ان هذا النوع من البطاقات لا يستخدم الا داخل اقليم حدود اقليم البنك المصدر للبطاقة و في نفس عمله هذا الإقليم، فان مجال استخدام هذا النوع من البطاقات قليل جدا و في حدود ضيقة

الشكل رقم(11): مسؤولية الاطراف و العلاقة القانونية الناشئة عن استخدام البطاقة.

1جلال عابد ، وسائل الدفع الالكترونية ، دار الثقافة ،عمان ،الأردن، ط 1 ، 2009، ص ص 32-33

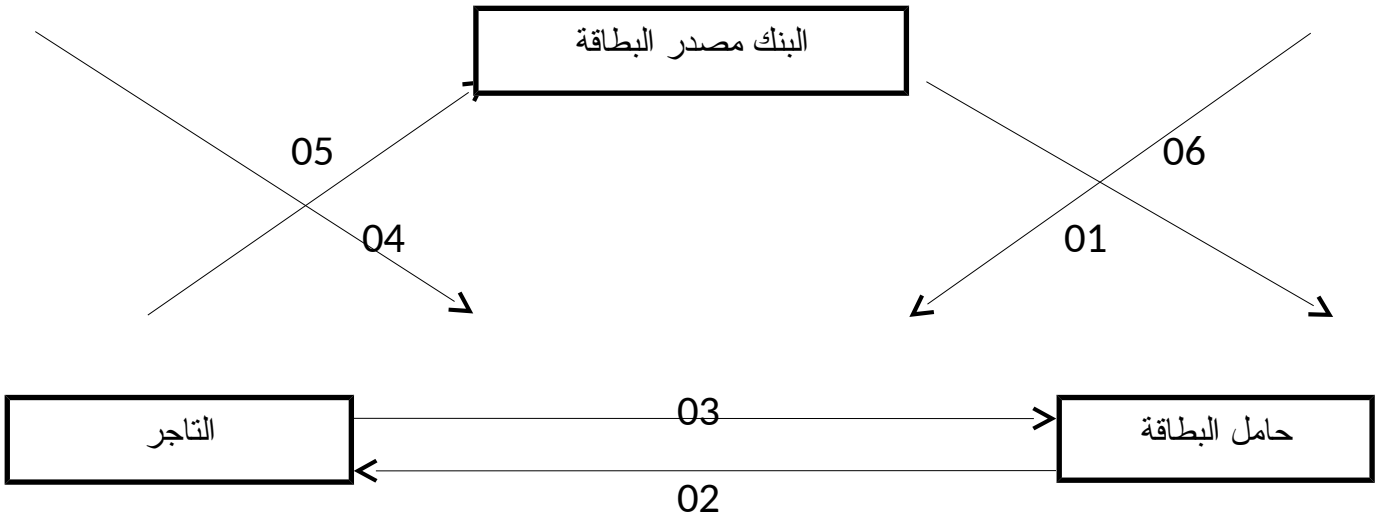

المصدر : محمد عبد الحليم عمر، الجوانب الشرعية و المحاسبة لبطاقات الائتمان ،اتراك النشر، القاهرة، 1997، ص 134

01-بطاقة الائتمان مع الحد الائتماني.[1]

02- تقديم البطاقة+ التوقيع على إشعار البيع.

03- تقديم السلع ،والمشترياتأو الخدمة

04-إرسالالإشعارات.

05-سداد قيمة الإشعارات.

06-السداد.

4-بطاقات الائتمان من حيث الجهة المصدرة:

إن من بين العوامل المساعدة في انتشار وسائل الدفع الالكترونية ، ظهور منظمات و مؤسسات عالمية أصبحت رائدة في إنتاج و تسويق هذه الوسائل لمختلف بلدان العالم و أشهرها و أكثرها استعمالا visa master card و تصدر هذه أنواع من البطاقات من جميع بنوك العالم المشاركة في عضويتها فتصدر برعاية منظمات عالمية و مؤسسات مالية عالمية.

أ- المنظمات العالمية:

1-بطاقة فيزا كارد visa card: مقرها بالوليات المتحدة الامريكية تمنح تراخيص للبنوك بإصدار بطاقة فيزا، يعود تاريخها الى عام 1958م.وتعد اكبر نظام الدفع في العالم فبطاقتها لدفع

[1] سعودي محمد توفيق ،بطاقة الائتمان، دار الامين للطباعة، مصر، ط 1 ،2001، ص 15

وشيكاتها السياحية مقبولة لدى اكبر المحلات التجارية في العالم ، حيث تعتبر من اكثر البطاقات الائتمانية انتشارا على الإطلاق وهي بطاقة تمنح لحاملها امكانية تجديد الائتمان سواء سدى عليه من ديون بالكامل او سدد جزء منها ، حيث بلغ عدد البطاقات التي تصدرها هذه المنظمة سنة 1966 م حوالي 510.5 مليون بطاقة لتصل سنة 2008 الى 105 مليار بطاقة و لها 24 مليون نقطة تعامل بقدر حجم المبيعات من خلالها ب 3.3 تريليون دولار أمريكي،أما عدد أعضائها فبلغ لنفس السنة 21000 عضو مؤسس يتوزعون على 150 بلد.

تدير هذه الشركة منظومة(visa /plus) التي تعتبر اكبر شبكة للصرف الالي في العالم ، كما استطاعت امتلاك مؤسسة(inter Link) التي تعتبر اكبر شبكة في المجال التسديد عدد نقاط البيع، كما تدير هذه الشركة دار المقاصة[1]

1 -بطاقة ماستر كارد master card : هي شركة مقرها في الولايات المتحدة الأمريكية ،ولها خبرة واسعة في مجال المدفوعات ،فلها بطاقات تحظى بقبول واسع تحمل العلامة التجارية (master card, maestro cirrus) ولها [1]

مؤسسات مالية بخدمة المستهلك، حيث هذه البطاقة تأتي في المنزلة الثانية بعد بطاقة فيزا كارد من حيث الانتشار، في مجال الأعمال تمتد الى 210 دولة و اقليم بأكثر من 4000 مستخدم عبر 37 مكتب في العالم كما انها لها اكثر(23000) موزع في العالم ،ولها عدة أشكال ماستر كارد الفضية ، ماستر كارد الذهبية ، ماستر كارد رجال الأعمال، وهي أيضا بطاقة متجددة [2].

ب-المؤسسات المالية العالمية: وهي التي تشرف على عملية اصدار البطاقات البنكية دون ضرورة منح تراخيص الإصدار لأي بنك، و من أشهرها ما يلي:

1-امريكان اكسبرس American express:هذا النوع من البطاقات يصدر من مؤسسة مالية واحدة و هي التي تشرف على عملية إصدارها،و تعمل على تسوية عملياتها مع التجار، ويتوجب على حامل هذه البطاقة تسديد الفاتورة بالكامل خلال فترة السماح والا تسحب منه، ولها عدة انواع من البطاقات اهمها: بطاقة امريكان الذهبية ، وبطاقة امريكان الخضراء و كل نوع من هذه الأنواع تمنح لقطاع محدد من الزبائن حيث البطاقة الخضراء هي بطاقة لعامة الناس وبطاقة الذهبية تمنح للأثرياء و بطاقة الماسة و التجار و المؤسسات.

1يودي عبد القادر ، يودي عبد الصمد ، تكنولوجيا الانترنيت كأداة لتمييز الخدمات المصرفية ،

مداخلة مقدمة في الملتقى العلمي الدولي الرابع حول عصرنة نظام الدفع في البنوك الجزائرية و

إشكالية اعتماد التجارة الالكترونية في الجزائر ،عرض تجارة دولية ، المركز الجامعي خميس مليانة ، الجزائر، منعقد يومي 26-27/04/2011، ص 14.

2-بطاقة الدينرز كليب diners club card:تعتبر رائدة رغم صغر عدد حملة بطاقاتها، ويملك بنك الأمريكي(Bank citi) شركة دينرز كليب ، حيث تتميز هذه البطاقة بتوفير الأمان،وإمكانية القيام بالمشتريات الفورية و المدفوعات الآجلة، ويمكن شحنها عدة مرات ،و تصدر هذه الشركة عدة أنواع من البطاقات، حيث تصدر بطاقة(charge card) لعلمه الناس، و بطاقة الأعمال التجارية لرجال الأعمال،و بطاقة خاصة بالتعاون مع شركات كبرى مثل شركة الطيران البريطانية[1]

ج-بطاقة ضمان الشيك: تصدرها البنوك لعملاها ،ليستخدمها حاملها عند تسوية عمليات شراء تسمى ايضا:cheque granitée عند تسوية عمليات الشراء ،يدفع المستحقات عليه بواسطة هذه الشيكات المسحوبة عن البنك مصدرها للتأكد من أن الشيك ستصرف قيمته في حالة تقديمه من حامله للبنك[2]

د-البطاقات الذكية:ظهرت هذه البطاقات تماشيا مع التطورات التكنولوجية ، وهي بطاقة بلاستيكية تحتوي على خلية الكترونية يتم عليها تخزين جميع البيانات الخاصة بحاملها مثل الاسم –العنوان

–البنك المصدر –أسلوب الصرف –المبلغ المصروف-تاريخه حيث تستخدم كبطاقة ائتمانية او بطاقة الخصم الفوري طبق لرغبة الزبون ،تمتاز سهولة إدارتها بنكيا ،حيث لا يمكن استعمالها بأكثر من قيمة الرصيد المدون عليها.حيث تعتبر كمبيوتر متنقل ،و تمثل حماية كبيرة ضد التزوير ، حيث يمكن للفرد ان يستغني عن اصدار جواز سفر و يستخرج البطاقة الذكية ، ويسجل عليها بياناته الشخصية.[1]

هذه البطاقة تشبه حافظة النقود التي يحملها الشخص و تضم اوراق نقدية و عملة حقيقية ، فيمكن لمستخدميها ان يحولها الى نقود عادية و هو ما يطلق عليه بعملية استعراض النقد(top up) من اي صراف الي .[2]

-يمكن لحامل هذه البطاقة سحب اعتمادات مالية ورقية ،وعند ما تتم عمليات الشراء، فان ما يدفعه حامل البطاقة يخصم من النقود الموجودة قيمتها في البطاقة.

-تتيح للمسافر أداء مهام عديدة ،كتخزين و معالجة بيانات حول شركات الطيران ،و إجراءات تأجير السيارات و حجز الفنادق.[3]

1يودي عبد القادر، بودي عبد الصمد، مرجع سبق ذكره، ص 114.

2هدى غازي محمد عطا الله ،الجوانب القانونية لبطاقات الائتمان ، رسالة الماجيستر، الجامعة الأردنية، عمان،الأردن،1997. ص ص 28 -29.

-تقلل معدلا لجريمة، عكس البطاقات الممغنطة التي تعتبر سهلة التقليد، البطاقات الذكية لا يمكن قراءتها.

-كمثال البطاقات الذكية ، بطاقة موندكس mondex smart card و هي منتج لمؤسسة ماستر كارد العالمية [11].

-ولهذه البطاقة بعض العيوب أبرزها:[2]

-أنها تحمل نقدا حقيقيا في شكل نقد الكتروني، و مخاطر السرقة تمنع حاملها من تحميلها بمبالغ كبيرة ، نظرا لمعدلات الأمان الكبيرة في التعامل بالبطاقات الذكية مقارنة بالبطاقات البنكية ،فقد قررت اكبر شركتين في إصدار البطاقات البنكية في العالم شركتا(master card/visa)[1].

أنهما تتحملا مخاطر أي عملية شراء بطاقات بطريقة غير قانونية مادامت البطاقات التي يتم التعامل بهاو غير دكيه، وكان لهذا القرار اثر تحويل العديد من الشركات و البنوك في جميع إنحاء العالم إلى تغيير نظم عملها لتكون مستعدة للعمل بالبطاقات الذكية، بل إن دولة متل ماليزيا انتهت من التحويل إلى استخدام البطاقات الذكية في جميع تحولاتها مع نهاية عام 2002[3]

الشكل رقم(12): حجم أسهم البطاقات المعروفة في العالم لسنة 2008.

1محمد أمين الرومي،النظام القانوني لحماية التجارة الالكترونية، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية،ط 1،2000،ص ص 418-420.

2حجازي بيومي عبد الفتاح ،النظام القانوني التجارة الالكترونية ، اتحاد المصارف العربية، لبنان ط 1 ، 2000 ،ص 232.

3طواهرية الشيخ،التجارة الالكترونية و النقد الالكتروني ، الملتقى العلمي الدولي الرابع حول عصرنة نظام الدفع في البنوك الجزائرية و اشكالية اعتماد التجارة الالكترونية في الجزائر، عرض تجاريا دوليا ، جامعة الجزائر، 26-27 افريل 2011، ص ص 04-05

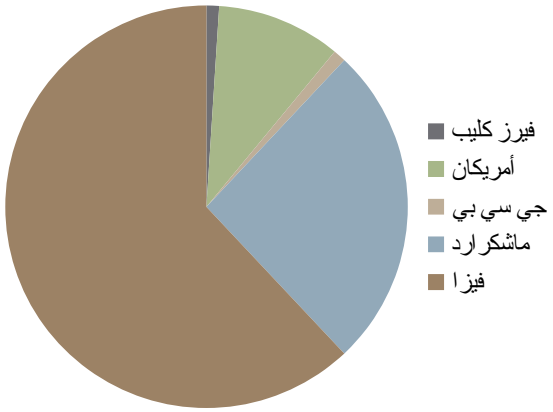

الشرح:

تبين لنا من خلال هذه الدائرة النسبية ان فيزا حصلت على اكبر نسبة في التداول في العالم حيث بلغت 62% سنة 2008 مقارنة مع ماستر كارد التي احتلت المرتبة الثانية بنسبة 26% تم يليها امريكان اكسبرس ب 10% فقط.

الشكل رقم(13): حجم العمليات التي تتم بطاقة فيزا في العالم لنهاية سنة 2008.

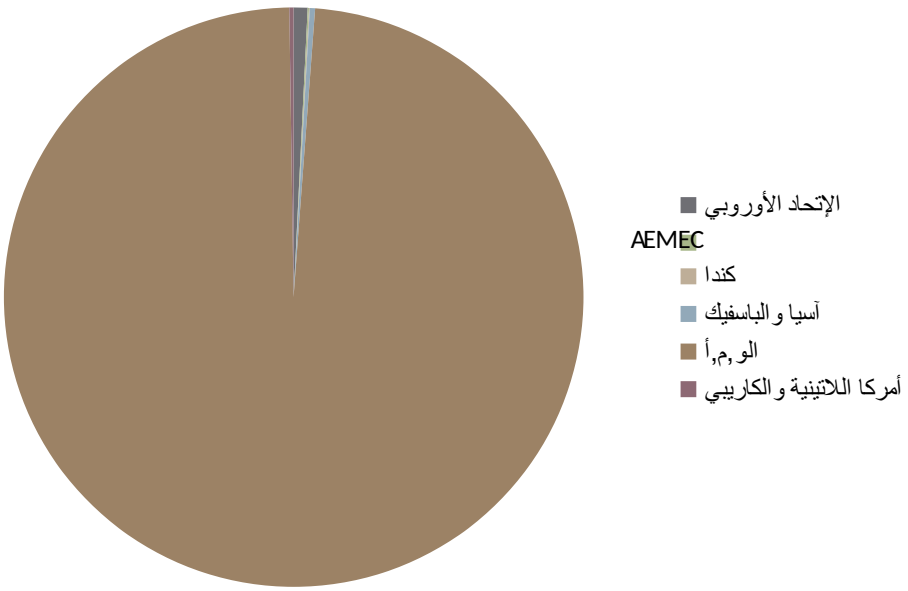

المصدر : تم الاطلاع عليها على الموقع:[1]

[1]source :visa international services association, visa lunches commercial index,consulted ,25 March 2013

[1]1www :corpoorate.visa.com 19/03/2016 تاريخ:

http// ww.visa.com

بتاريخ 19 مارس 2016 http// www.corpoorate.visa.com

كما أعلنت هذه الشركة ان قطاع الأعمال في العالم ،و اتفاق الحكومات الدين استخدموا نظام الدفع الالكتروني التابع لفيزا قد وصل معدلات مرتفعة سنة 2004 بحوالي 54.8 تريليون ليصل إلى 58.6 ترليون سنة 2008 مما يعني زيادة تقدر ب 6.7% وذلك حسب الشكل الموالي:

الشكل رقم(14): مؤشر فيزا العالمي للتجارة و الانفاق في الفترة 2004-2010(ترليون دولار)

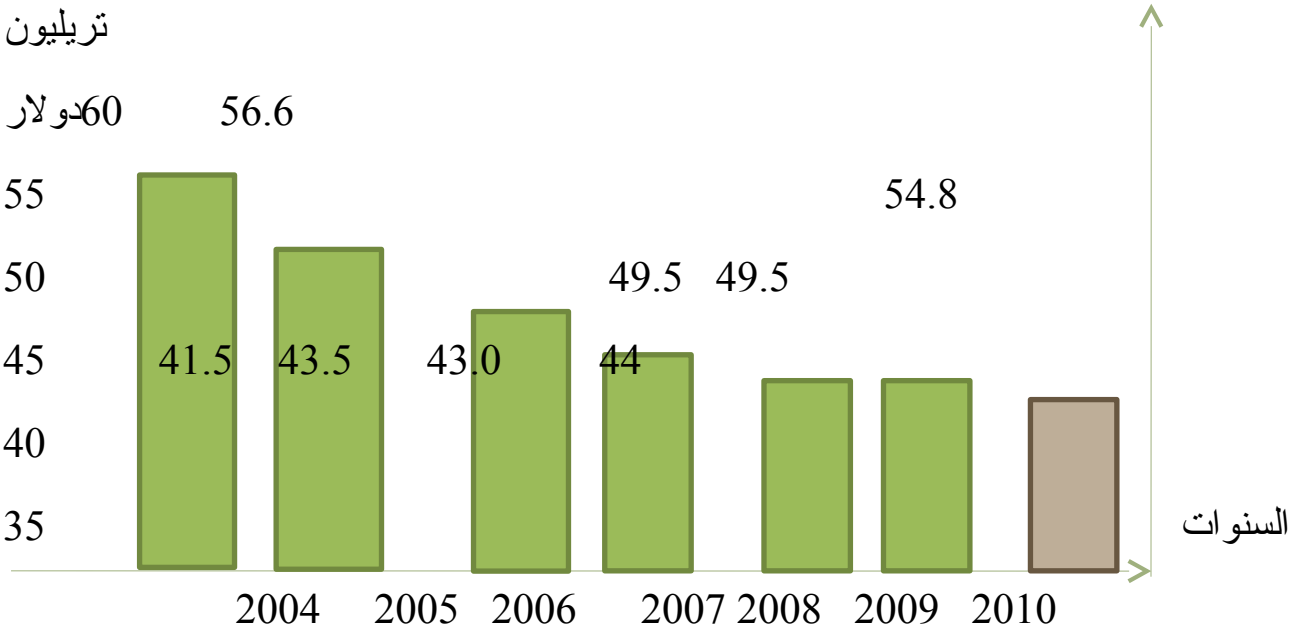

اما شركة ماستر كارد فقد سجلت في نهاية 2010 اكثر من 749.3 مليون بطاقة وذلك بزيادة تقدر ب 10.5% مقارنة بسنة 2004 ، وهذه البطاقات تديرها اكثر من 25000 شركة مالية تابعة لها عبر مختلف انحاء العالم ،حيث مالكي هذه البطاقات يمكن لهم استخدامها عبر اكثر من 24 مليون موقع في العالم يقبل التعامل بهذه البطاقة.

-كما سجلت هذه الشركة حوالي 19.1 مليار عملية تمت ببطاقة من علامة ماستر كارد باستثناء(cirrus,messtro) وحققوا بالتالي 1.7 تريليون دولار. من اجمالي قيمة الاعمال مع ارتفاع بنسبة

11.9 % مقارنة مع سنة 2004، كما بينت هذه الشركة من خلال موقعها الالكتروني ان قيمة حركة الشراء بواسطة بطاقات ماستر كارد عرفت نموا ارتفع بنسبة 13.7% الى ما يقارب 1.2 ترليون دولار [11]

اما بالنسبة إلى البطاقات الذكية فان الشركة Euro smartأجرت دراسة مفادها ان 300 مليون بطاقة بنكية سجلت في سنة 2005 تحمل رقاقات ،وبدأت نسبة الزيادة في هذا النوع من البطاقات منذ سنة 2002 ،و يتوقع أن في السنوات القادمة فان 02 مليار بطاقة في العالم من بطاقات الفيزا و ماستر كارد و أمريكان اكسبريس و jsb ستضاف لها رقاقات لتصبح من البطاقات الذكية.

وسجل اكبر حجم لهذه البطاقات يتم تداوله في اوربا ب 25% من الحجم العالمي لسنة 2004

الشكل رقم(15): حجم البطاقات الذكية عبرا لعالم لفترة 2004 -2010

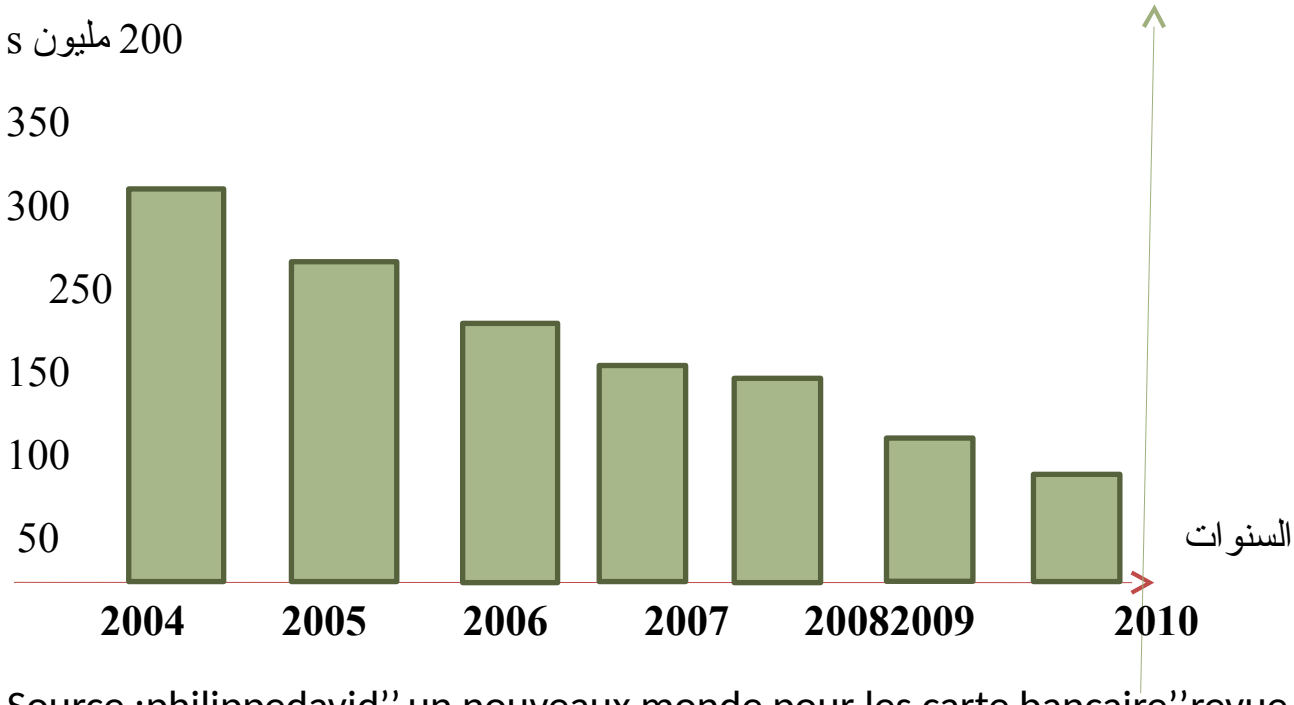

Source :philippedavid'',un nouveaux monde pour les carte bancaire''revue banque stratégie ,24 novombre 2012, paris, N° 06 p26

الجدول رقم(02) : التوزيع الجغرافي لسوق البطاقة الذكية لسنتي 2004-2010

السنوات / البلدان	2004	2010

1Information company fact ,corporate overiew, consulted ,25 mars 2013. http//www.mastercard intrnational .com

اوربا	70%	%46
امريكا	%11	%22
اسيا	%14	%28
باقي العالم	%05	%04

المصدر :من إعداد الطالبة بالاعتماد على لوصيف عمار مرجع سبق ذكره ص 61[1]

الجدول الاتي يبين لنا التوزيع الجغرافي للبطاقات الذكية في العالم لسنتي 2004 و 2010.
من خلال الجدول نلاحظ أن أ وربا تستعمل البطاقات الذكية بنسبة اكبر مقارنة بباقي البلدان العالم،
1-حيث وصلت سنة 2004 الى 70% كما نلاحظ في باقي البلدان ان نسبة الاستخدام لهذه البطاقات
هي في تزايد مستمر فمثلا في الو م ا ارتفعت الى11% سنة 2004 الى 22% سنة 2010 .
فهذه المنظمات و المؤسسات بفعل المنافسة فيما بينها ،ساهمت بشكل كبير في نشر استخدام وسائل الدفع الالكترونية، خاصة منها البطاقة بمختلف أنواعها،وذلك بنشر فروعها عبر مختلف ارجاء العالم بالإضافة الى استمرار في تحسين جودة خدمتها الالكترونية،وكذلك توفرها على عنصر الامان في البطاقة.[2]

ثانيا: النقود الالكترونية:

كذلك من وسائل الدفع الالكترونية، و التي بدا استخدامها ينتشر عبر أنحاء العالم نجد النقود الالكترونية و المحافظ الالكترونية، و التي يتوقع لها تحقيق نفس الأهميةو المكانة التي حظيت بها البطاقات البنكية و الذكية.[3]2

1-**تعريف النقود الالكترونية:**من الصعب التوصل الى تعريف جامع ودائم يتضمن كافة المميزات من النواحي القانونية و التقنية والاقتصادية و قد عرف البعض النقود الالكترونية بانها التميل الالكتروني للنقود التقليدية.

1لوصيف عمار ،مرجع سبق ذكره، ص 61.

2احمد جمال الدين موسى ،النقود الالكترونية و تأثيرها على دور المصارف المركزية في ادارة السياسة النقدية ، الجديد في أعمال المصارف من الوجهتين القانونية و الاقتصادية ،أعمال مؤتمر علمي السنوي لكلية الحقوق جامعة بيروت العربية ،منشورات حلبي اللبنانية لبنان ،ط 1 ،2002 ص 121.

3بردومة عبد الحميد ، صورية بو طرفة ، مرجع سبق ذكره، ص 02

-و عرفها البنك المركزي الاوربي على انها مخزونا الكترونيا لقيمة نقدية على وسيلة تقنية، تستخدم بصورة شائعة للقيام بمدفوعات لمتعهدين غير الذي اصدرها دون الحاجة الى وجود حساب بنكي عند اجراء الصفقة [13]

ويتم وضعها في متناول المستخدمين لاستعمالها كبديل عن العملات النقدية و الورقية، وذلك بهدف أحداث تحويلات الكترونية لمدفوعات ذات قيمة محددة

-النقود الالكترونية : قد تكون مخزنة في قرص الصلب في حاسوب المستخدم وقد يكون مخزنة في بطاقة بلاستيكية يطلق عليها البطاقة الذكية.

- **النقود الالكترونية** هي عبارة عن منتجات دفع مخصصة لمستهلك تستخدم لدفع المستحقات بطرق الكترونية بدلا من استخدام الطرق التقليدية

وتعتمد فكرة النقود الالكترونية على قيام العميل بشراء العملات الالكترونية من البنك الذي يقوم بإصدارها و تحميلها على الكمبيوتر الخاص بالعميل فتكون في صورة واحداث الكترونية محل العملات العادية و يطلق عليها محفظة النقود الالكترونية.

2-أشكال النقود الالكترونية:

-محطة النقود الالكترونية(PME)le porte monnaie électronique:تسمى كذلك ببطاقة مختزنة القيمة staredvalue وهي البطاقة المدفوعة مسبقا التي يمكن استخدامها لأغراض متعددة يتم استعمالها عن طريق الموزع الآلي أوالآلات الخاصة

ويمكن تعريفها أيضا على أنها وسيلة دفع افتراضية تستخدم في سداد المبالغ قليلة القيمة بشكل مباشر او غير مباشر

-محفظة النقود التقديرية (pmv)le porte monnaie virtuel تسمى كذلك بنقود الشبكة آو النقود السائلة الرقمية وهي الية لدفع مختزنة القيمة او سابقة الدفع التي تسمح بالدفع من خلال شبكة الانترنيت

و عليه يمكن القول بان النقود الالكترونية تستخدم في الأساس لوصف مجموعة متنوعة من اليات الدفع محدودة القيمة ،واهم ما يميزها هو ان قيمتها مسددة مسبقا وان قيمتها مختزنة في داخلها [4].

1-تقسيمات النقود الالكترونية:[2]

1لوصيف عمار، مرجع سبق ذكره، ص 237

2احمد جمال الدين موسىمرجع سبق ذكره ص 123

النقود الالكترونية العديد من التقسيمات الممكن اقتراحها من حيث.

1-من حيث متابعتها و الرقابة عليها

أ-نقود الكترونية قابلة للتعرف عليها: ويميز هذا النوع من النقود امكانية التعرف على الشخص الذي قام بسحب النقود من البنك شانها في ذلك شان بطاقة الائتمان في عملية متابعة السحب وحركة السحب من خلال النظام الالكتروني من البداية في النهاية

ب-النقود الكترونية غير اسمية (مغلفة للهوية):وهذا النوع من النقود يتم التعامل به دون معرفة هوية المتعامل، فهي تستخدم تماما كالأوراق النقدية من حيث كونها وثيقة صلة لمن يتعامل بها، ولا يمكن التعرف على هوية مستخدميها سواء انتقلت منه او اليه [1]

2-حسب أسلوب التعامل بها:

أ- **نقود الكترونية عن طريق الشبكة:**يتم سحب هذا النوع من النقود الالكترونية من البنك او المؤسسة المالية و توضع على اداة معدنية داخله في جهاز الحاسب الشخصي ،وفي حال إرسال هذه النقود عبر الانترنيت ليس على المستخدم الا الضغط على الفأرة لهذا الجهاز الى الشخص المستفيد من هذه النقود، و تتم هذه العملية في ظل اجراءات تضمن للمتعاملين بهذه الطريقة حد كبير من الأمان و السرية ،و هي تعود حقيقة الا انها رقمية و تتطلب معظم الانظمة المستخدمة لمثل هذه الطريقة اتمام الاتصال بين طرفي التعامل و المصدر الكترونيا من اجل التحقق من سلامة هذه النقود للتحليل من احتمالية وجود الغش و التزوير

ب- **نقود الكترونية خارج الشبكة:**هذا النوع من النقود الالكترونية يتم التعامل به دون ان يطلب من المتعاملين الاتصال مع المصدر مباشرة،فهيعبارة عن بطاقة تحتوي على القيمة المختزنة بداخلها و تخصص كل قيمة تخرج

من حوزتها بعد الانتهاء من عملية السحب النقدي، و استخدام هذا النوع من البطاقات يولد قدرا كبيرا من المشاكل المتعلقة بالأمان

4-خصائص النقد الالكتروني: يتميز النقد الالكتروني بعدة خصائص اهمها:

-انه يحتفظ بالقيمة كمعلومات رقمية مستقلة عن اي حساب مصرفي.

-يسمح النقد الالكتروني بتحويل القيمة الى شخص اخر عن طريق تحول المعلومات الرقمية .

-يتناسب مع التعاملات النقدية القليلة القيمة.

-يتميز بالقابلية والانقسام و لكونه متاحا بأصغر الوحدات النقد الممكنة كتسيير اجراء المعاملات محدودة القيمة.[1]

-التعامل فيه متاحا في كافة الاوقات و الظروف و يتناسب مع طبيعة التكوينية الانترنيت ،وما تقتضيه من استمرار المبادلات الدولية و حتى في اختلاف التوقيف من بلد لاخر

-سهلة الحمل حيث تتميز النقود الالكترونية بسهولة حملها نظرا لخفة وزنها و صغر حجمها ولهذا فهي أكثر عملية من النقود العادية.

-النقود الالكترونية هي نقود خاصة على عكس النقود العادية التي يتم اصدارها من قبل البنك المركزي، فان النقود الالكترونية يتم اصدارها في غالبية الدول عن طريق شركات او مؤسسات ائتمانية خاصة.

-النقود الالكترونية ليست متجانسة، حيث إن كل مصدر يقوم بخلق نقود و إصدار نقود الكترونية مختلفة، فقد تختلف هذه النقود من ناحية القيمة وقد تختلف ايضا حسب عدد السلع و الخدمات التي يمكن ان يشتريها الشخص بواسطة هذه النقود

5-مراحل النقود الالكترونية: ان حياة النقود الالكترونية تمر بتلات مراحل هي:[2]

-الاصدار لصالح صاحب البطاقة(مالك البطاقة)

-الانتقال النقود الالكترونية من صاحب البطاقة الى شخص ثالث كالبائع الذي انتقلت اليه النقود الالكترونية.

-تظهير النقود الالكترونية عن طريق قيام شخص ثالث باسترداد مقابلها من النقود التقليدية من المصدر و يكون مساوية لقيمة النقود الالكترونية

6- طبيعة النقود الالكترونية:

في الواقع ان النقود الالكترونية تتشابه مع النقود العادية في الصلاحية كل منهما و سيلة دفع، علاوة على تمتعهما بقدر واسع من القبول وان كانت النقود العادية تتمتع بقبول اكثر نظرا لحداثة النقود الالكترونية، واعتماداتها على تكنولوجيا متقدمة ربما لا تكون متوافرة إلا في الدول

---

[1] الأكاديمية للدراسات الاجتماعية و الانسانية العدد 8،2012-ص 12- 22

[2] حسن علي القفعي ، النقود الكترونية و تأثيرها على دور البنوك المركزية في إدارة السياسية النقدية، مؤتمر القانون و الحاسوب لكلية القانون بجامعة اليرموك ، المملكة الأردنية الهاشمية .،في الفترة 12-14 تموز 2004 ص 8

المتقدمة ،من ناحية أخرى فان هذه التكنولوجيا قد تتباين داخل الدولة الواحدة مما يقلل من اعتماد السكان على النقود الالكترونية كوسيلة للدفع و يدفعهم الى استخدام النقود.

مع هذا فانا النقود الالكترونية تختلف عن النقود العادية في عدة امور ، فالبنك المركزي في كل دولة هو الجهة العامة الذي يقوم بإصدار قطيع النقود العادية (القانونية) بكل فئاتها، و تحديد حجم هذه النقود التي يتم تداولها بالقدر الذي لا يوثر في السياسة النقدية للدولة على العكس

النقود العادية لا تستطيع أن تغل فائدة وذلك تقدم قابلية وضعها كوديعة كما يتعارض مع ما تذهب

إليه النظرية النقدية من اعتبار النقود أصل مربح و الحصول على النقد الالكتروني، يذهب

العميل لفتح حساب في البنك، و عندما يرغب العميل في سحب النقد الالكتروني للقيام بعملية الشراء، فانه يدخل للبنك من خلال الانترنيت و يقدم دليل لاتباثشخصيته و التي عادة تكون شهادة رقمية تصدرها سلطة اعتماد، وبعد التحقق من شخصيته ،يصدر المبلغ الخاص بالعميل

منالنقد الالكتروني و يخصص نفس المبلغ من حسابه و يقوم العميل بتحصيل النقد الالكتروني في محفظة على(cd) ديسك جهاز الكمبيوتر الخاص به أو على بطاقة الكترونية

ثالثا: الشيكات الالكترونية:

1-تعريف الشيكات الالكترونية:

الشيك الالكتروني عبارة عن بيانات يرسلها المشتري الى البائع عن طريق البريد الالكتروني المؤمن، و تتضمن هذه البيانات التي يحتويها الشيك البنكي من تحديد مبلغ الشيك و اسم المستفيد و اسم من اصدر الشيك و توقيعه، و يكون هذا التوقيع عن طريق رموز خاصة[1]

حيث الشيكات الالكترونية تستخدم لإتمام عملية السداد الالكترونية بين طرفين من خلال وسيط، ولا يختلف ذلك كثيرا عن نظام المعالجة الشيكات العادية ماعدا انه يتم توريد الشيكات الالكترونية و يتبادلها عبر الانترنيت و يقوم الوسيط بخصم من حساب العميل و يضيف الى حساب التاجر كما توجد طرق عديدة لضمان و توفير الأمان لعملية السداد عبر الانترنيت ، وترى الدراسة بان تطويرا لشيكات الورقية و الانتقال الى الشيكات الالكترونية يتماشى مع مقتضيات الالكترونية.[2]

2-مراحل الشيكات الالكترونية: تمر الشيكات الالكترونية بعدة مراحل اهمها:

يتم استخدام الشيك الالكتروني في عملية الوفاء، بان يقوم البائع و المشتري بفتح حساب لدى بنك محدد و يقوم المشتري بتحديد الشيك الالكتروني و توقيعه الكترونيا و بمجرد توقيع الشيك

1.الشافعي محمد، إبراهيم محمود ،مرجع سبق ذكره،نفس الموقع

2.الرومي محمد أمين، مرجع سبق ذكره، ص 145

الكترونيا،بمجرد التوقيع في الشيك و يصبح كل منهما جزء واحد لا يمكن لاحد من الاشخاص ان يفصل الشيك عن التوقيع، بعد ذلك يقوم المشتري بإرسال الشيك الى البائع عن طريق البريد الالكتروني، تم يقوم البائع بعد ذلك بتوقيع الشيك الكتروني الكترونيا باعتباره المستفيد من الشيك، تم يرسل البائع الشيك الى البنك الذي يقوم بمراجعته و التحقق منه بعدها يقوم البنك بإخبار كل من البائع و المشتري بان العملية قد تمت[1]

3-انظمة الشيكات الالكترونية: هناك حالين نظامين يتم الاعتماد عليهما في الشيكات الالكترونية هما:

نظام FSTC:هو نظام معتمد من قبل اتحاد مالي لمجموعة كبيرة من البنوك و الهيئات البنكية الامريكية، و هو يوفر لمستهلك امكانية اختيار بين مجموعة من وسائل الدفع الالكترونية اهمها:

الشيك الالكتروني القياس cheque électronique standard :و الشيك الالكتروني المؤكد cheque electroniquecerifie و الآلات الصرف الالكتروني ATM[2]

نظام Cyber cash: هو عبارة عن نظام دفع يعتمد على الشيكات الالكترونية لشركة cyber cashالامريكية،تتعامل به مجموعة من البنوك و المؤسسات التجارية المشتركة بهذا النظام، ومن سلبيات هذ النظام انه لا يوفر للمستهلك امكانية اختيار بين مجموعة من وسائل الدفع الالكترونية كالنظام الاول[2]

الشكل رقم(16): دورة استخدام الشيك الالكتروني و اجراءاته

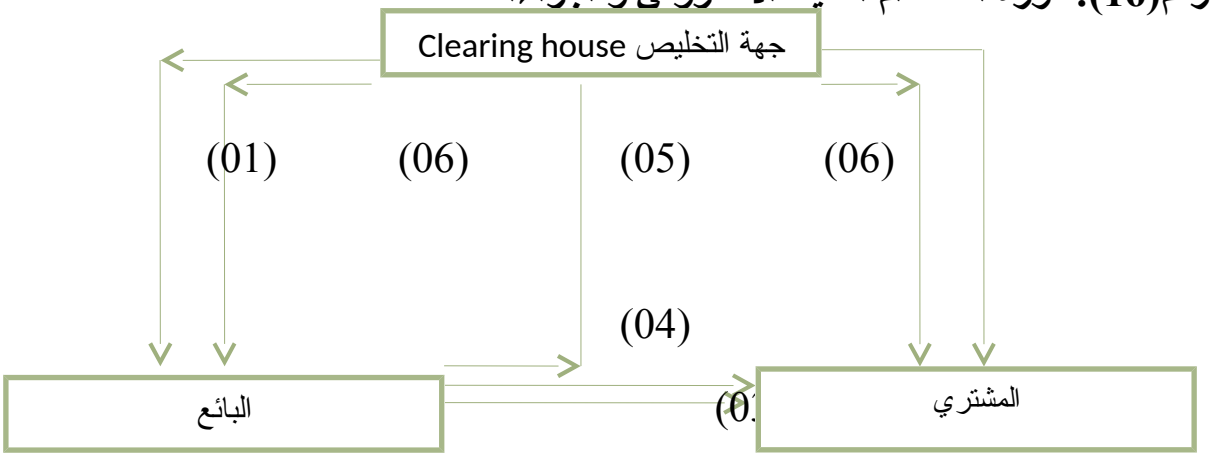

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على محمد غنيم ،مرجع سبق ذكره ،ص 241

1المرجعالسابق، نفس الصفحة.

2احمد محمد غنيم ،مرجع سبق ذكره، ص 241.

01-اشتراك لدى جهة التخليص بالنسبة للمشتري.
02-اشتراك لدة جهة التخليص بالنسبة للبائع.
03- اختيار السلعة و تحديد السعر و اسلوب الدفع بالنسبة المشتري.
04 –شيك الكتروني موقع من طرف المشتري.
05- إرسال الشيك الالكتروني بعد توقيعه من طرف البائع..
06- اتمام التخليص.

رابعا: الوسائط البنكية الالكترونية:ان التطور الحاصل في وسائل الدفع و شكلها الالكتروني في التداول، ادى الى ظهور وسائط بنكية تتلاءم مع طبيعة هذه الوسائل و من اهمها:

1-الهاتف البنكي: قامت المصارف باء نشاء خدمة الهاتف البنكي مع تطور الخدمات المصرفية على مستوى العالم ، تتوفر ه الخدمة على مداد 24 ساعة على 24 ساعة على مدار السنة ، وقد تعددت الخدمات التي يقدمها الهاتف البنكي وكذا اجراء تحويل من حساب إلىأخر، يمكن أيضا فتح حساب جديد تلقي طلبات اقتراض و تسديد الفواتير و غيرها من الخدمات البنكية الاخرى.

2-الانترنت المصرفي: اتاح انتشار استخدامات الانترنيت للبنوك التعامل مع العملاء من خلال الخدمات البنك المنزلي، حيث يتم إنشاء موقع لها على الانترنيت بدلا من المقر العقاري ،يتم من خلالها توفير الخدمات المصرفية لكل عملائها حتى في المناطق البعيدة، و يتم اجراء كافة المعاملات البنكية الاخرى[1]

3-أوامر الدفع البنكية الالكترونية:تستخدم هده الاوامر للدفع لشخص معين و في تاريخ معين ،وذلك بناء على طلب الزبون، وقد كانت تتم يدويا.

4-المقاصة الالكترونية البنكية: حل هذا النظام الالكتروني مكان اوامر الدفع البنكية ، من حيث كونه يقوم بتسوية اجمالية لمدفوعات بين البنوك في الوقت الحقيقي دون إلغاءأوتأخير ،حيث يتسم هذا النظام بعنصر اليقين مثل دفع المرتبات الشهرية من حساب صاحب العمل الى حساب الموظفين او دفع معاشات الشهرية من حساب هيئة التامين.

5-اجهزة الصرف الي: تقدم البنوك خدمات الصرافة الالية لعملائها عن طريق اجهزة الية الكترونية او صراف الي الكتروني ، حيث يدخل العميل و فق رقم سري خاص به، كما اعد خصيصا لهذا الغرض في هذه الأجهزة، وبذلك يستطيع ان يحصل على بعض الخدمات لبنكية مثل حصوله على خدمات السحب النقدي في حدود المبالغ المسموح بها يوميا او خدمات طلب

---

1 فارس فضيل ، حمزة ضويفي، الأبعاد القانونية و الضريبية للتجارة الالكترونية في ظل وسائل الدفع المعتمدة ، الملتقى العلمي الدولي الرابع حول عصرنة نظام الدفع في البنوك الجزائرية،وإشكالية اعتماد التجارة الالكترونية في الجزائر، جامعة الجزائر، 26-27 افريل 2011. ،ص ص 10-11

دفتر الشيكات،أو خدمة الاستعلام عن معلومات معينة خاصة به لدى البنك...كما إن هؤلاء العملاء يتمكنوا الحصول على هذه الخدمات في غير أوقات العمل الرسمية للبنوك

6- التحويل الالكتروني للأموال: نظام التحويلات المالية الالكترونية هو عملية منح الصلاحية

لبنك ما للقيام بحركات التحويلات المالية الدائنة و المدينة الكترونيا من حساب البنك الى حساب بنك أخر ، أيأن عملية التحويل تتم الكترونيا عبر الكمبيوتر و اجهزة الهواتف ، عوضا عن

استخدام شبكة تعود ملكيتها و تقنية تشغيلها الى البنوك المشتركة في نظام التحويلات المالية الالكترونية.

و يهدف نظام التحويل الالكتروني الاموال التي تسهل وتعجل المدفوعات و التسويات بين المصارف بما يكفل تقديم خدمات أكثر للعملاء ،كما سوف يعطي البنوك ميزة تنافسية في الأسواق العالمية، اذ سوف يتيح لهذه البنوك امكانية التسوية الفورية من دفع و تلقي الأموال عبر ألحساباتها الجارية لدى البنوك المركزية و توفير دفع فوري لعملائها [2]

وهكذا تم تعويض حوالي 108 غرفة مقاصة في فرنسا بفضل المقاصة الالكترونية،وأصبح حوالي 98% من الشيكات لا يتم تبادلها ماديا بين البنوك.

كما تشهد البطاقات تطورا مستمرا ،فعلى سبيل المتال فرنسا و التي كما سبق ذكرنا من اكبر مستعملي الشيكات في اروبا فان البطاقات فيها لم. تتوقف عن الزيادة 1991 فقد وصل عدد البطاقات سنة 2004 الى 39 مليار عملية حيث سجلت عملية زيادة ب 7.26% مقارنة بنسبة 2003 ،و قد قدرت الزيادة السنوية للبطاقات منذ عام 1997 ب 10.7%[11]

الشكل رقم(17):حصة الدفع بالبطاقات من اجمالي عمليات الدفع في فرنسا خلال الفترة 2004-2011

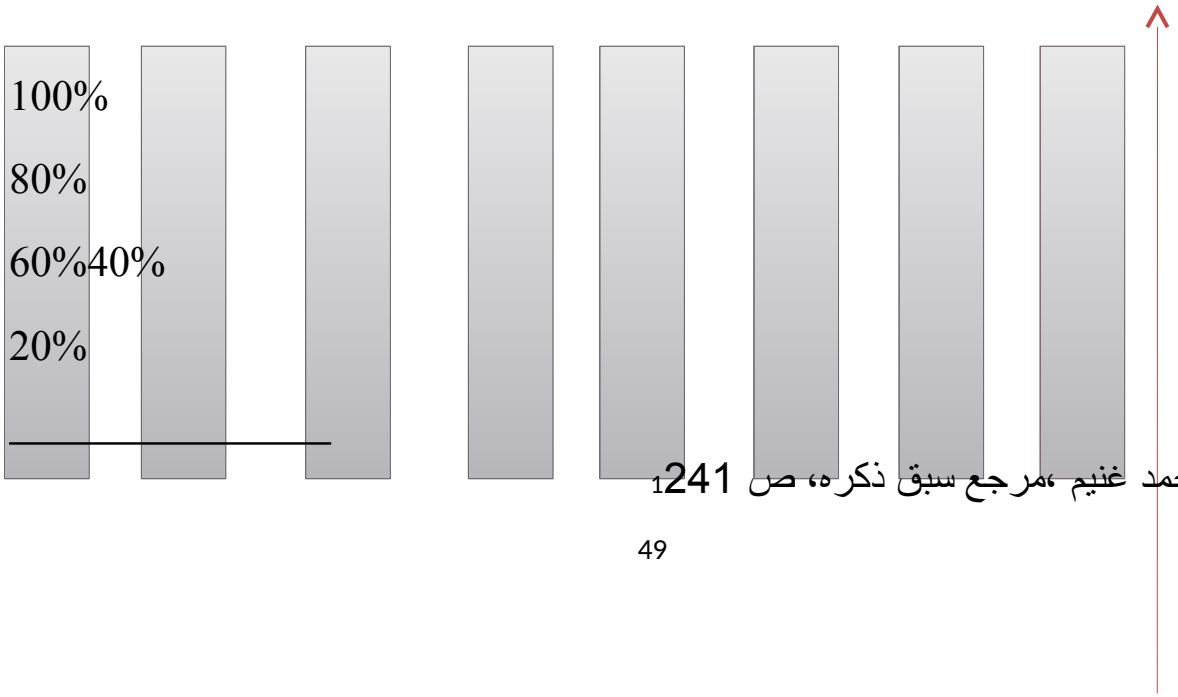

[1] .احمد محمد غنيم ،مرجع سبق ذكره، ص 241

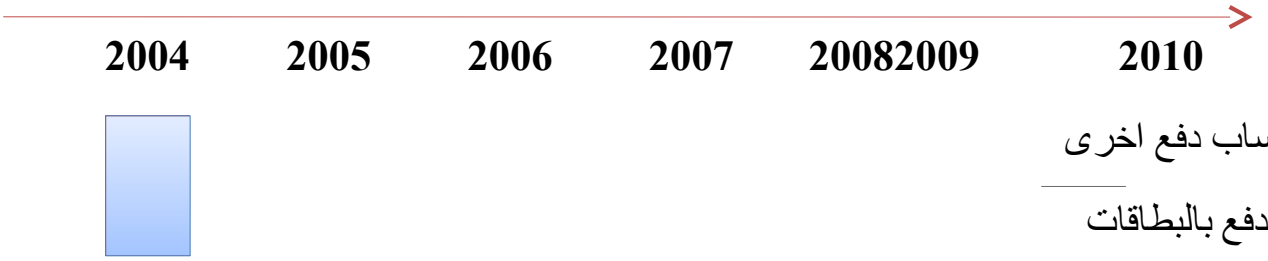

المصدر: وهيبة عبد الكريم مرجع سبق ذكره، ص 19

أما في أوربا فهناك انخفاض واضح للشيكات و التحويلات قابل ارتفاع البطاقات وذلك منذ سنة 2004 حيث أصبحت البطاقات تمثل حصة كبيرة ن وسائل دفع فيها.

إن وجود البنك الالكتروني مرهون بقدرته على التحول إلى موقع المعلومة ،و مكان للحل المبني على المعلومة الصحيحة، انه مؤسسة لفتح أفاق العمل ومكان لخدمة المالية السريعة بأقل التكاليف.

و قد بدأت تستغل هذه التقنيات في مختلف بلدان العالم خاصة المتقدمة منها ، فعلى سبيل المثال

في فرنسا تطورت تقنية صورة الشيك بشكل ملحوظ فقد كانت تمثل نسبة15% من إجمالي وسائل الدفع المعالجة الكترونيا من خلال نظام المقاصة الكترونيا سنة 2002 ، و أصبحت هذه النسبة في افريل سنة 2008 تمثل27.3% لكن المرتبة الأولى تعود للبطاقات ب33.6%[1]

و الشكل الموالي يمثل المعالجة الالكترونية لوسائل الدفع في فرنسا سنة 2005

الشكل رقم(18) : حجم المعالجة الالكترونية لوسائل الدفع بفرنسا فيافريل سنة 2008.

[1] وهيبة عبد الكريم مرجع سبق ذكره، ص 19

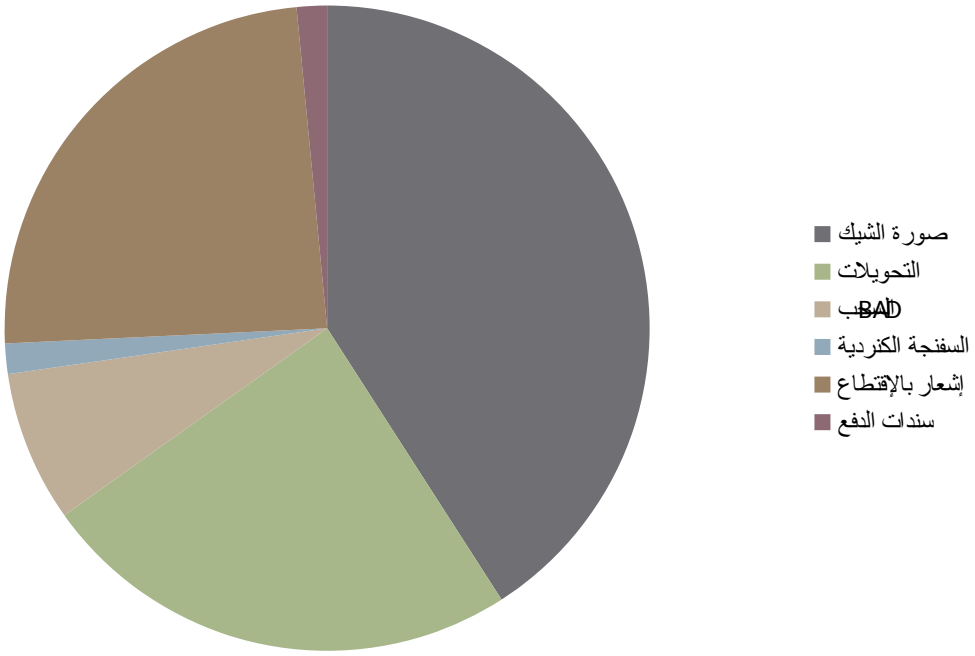

المصدر عبد الرحيم وهيبة، مرجع سبق ذكره،ص 16.

الشكل رقم (19): طبيعة العمليات البنكية التي تنجز من قبل البنوك الالكترونية

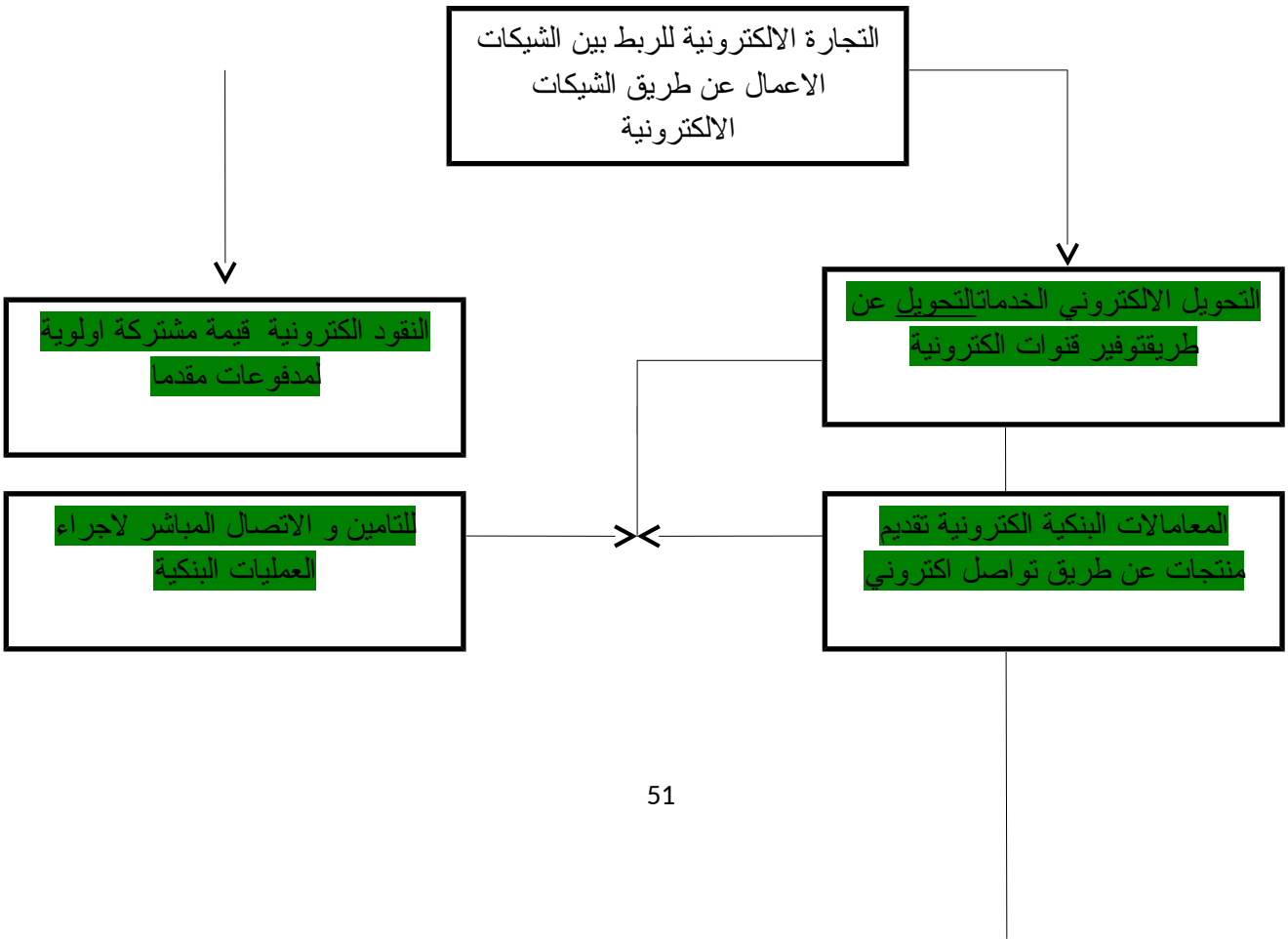

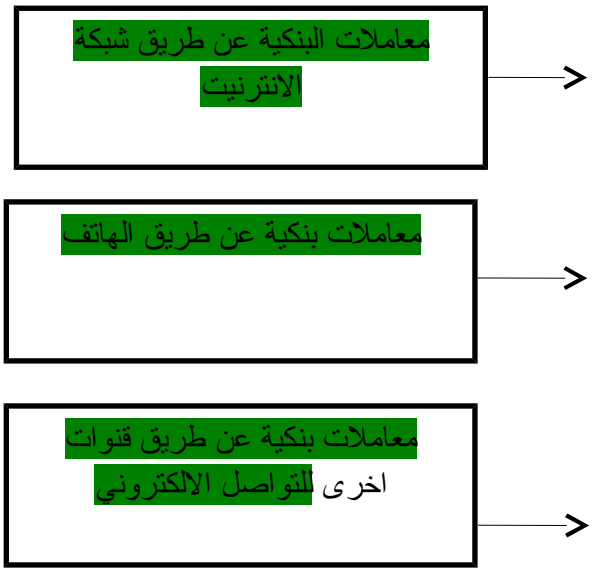

المصدر : محمد عبد الحسين الطائي ، مرجع سبق دكره، ص 234[1]

يعتبر اللجوء الى البنوك لجوء لاحد وسائل المنافسة وهو ايضا لجوء الى تقدم خدمات شاملة بوقت قصير من عدد محدود من الموظفين ولقاء تكلفة اقل ، باعتبار ان البنك الالكتروني يوفر في كلفة موجودات الوجود الفعلي للبنك كالمقر و الموظفين و المصروفات والفروع وغيرها ،الا ان الوفرة في تكلفة تقديم الخدمة لا يتعين ان تعود للبنك نفسة ، فهذا لا يقيم فرقا بينها و بين الخدمات غير الالكترونية، لهذا تقوم البنوك الالكترونية على قاعدة رئيسية اخرى وهي ان الوفرة في تكلفة الخدمة عائد تشاركي بين البنك و الزبون[2]

المبحث الثاني: المزايا و المخاطر و سائل دفع الكترونية:

ان الانتشار الواسع لأنظمة الدفع الالكترونية يترجم المزايا التي جدبت العملاء ، فلهذه الانظمة خصائص تميزها عن الانظمة التقليدية وهناك جملة من العوامل التي تعرقل نجاح وسائل دفع الالكترونية تؤدي الى انعدام الثقة بهذه الوسائل الحديثة وينجم عنها مخاطر يؤدي الى اتخاد الحيطة و الحدر عند استعمالها .

المطلب الاول: مزايا وسائل الدفع الالكترونية:

1محمد عبد الحسين الطائي ،مرجع سبق ذكره، ص 234.

2محمد عبد الحسين الطائي ،مرجع سبق ذكره، ص 236.

ان مزايا وسائل الدفع الإلكترونية عديدة و يمكن تلخيصها حسب خصائصها كما يلي:

اولا: مزايا البنوك الالكترونية و الخدمات المصرفية الالكترونية .

1-مزايا البنوك الالكترونية:

يمكننا حصر مميزات البنوك الالكترونية وما تقدمه من عمليات مصرفية الكترونية لعملائها من خلال مايلي:

-امكانية الوصول الى قاعدة أوسع من العملاء:عبر العالم دون تقييد بمكان او زمان معين [2].

-اكتساب البنك الالكتروني ميزة التفضيل من خلال انخفاض تكاليف الخدمات و سرعة ادائها من خلال اطلاع الزبون على نمط و نوع الخدمات

ان الخدمة المعتمدة من طرف البنوك الالكترونية تمتاز بصفة الاستمرارية و عدم التوقف، حيث تظل خدمة معروضة دون اي ضبط لمواعيد رسمية لها كما اعتدنا لها في البنوك العادية.[1]2

-ان ادخال نظام الالكتروني على نظام البنوك ،مكنتها هذه السابقة من اعطاء ميزة الاطلاع على

أرصدتها ،و أحيانا التعرف على أسعار فوائد القروض وتواريخ الاستحقاق و أقساط القروض وغيرها.

-منح العملاء ميزة التحويل المالي و بكل سهولة بين الارصدة خصوصا فئة التجار والمؤسسات.

-ان ميزة البنك الالكتروني لامتلاكه موقع على شبكة الانترنيت اعطى لعملائه ميزة الاتصال به في اي وقت و من اي مكان.

-مساندة العميل لمنحه ميزة الحماية القانونية، كذلك الأمان و السرية التامة للمعاملات البنكية التي تقوم بها

تقديم خدمات مصرفية كاملة وجديدة.

البنوك الالكترونية مثلها مثل البنوك التقليدية يمكنها تقديم كافة العمليات المصرفية التقليدية، وبعد انتشار التجارة الالكترونية E-Banking على المستوى العالم أصبحت هناك عمليات مصرفية جديدة التي انشات بانتشار التجارة الالكترونية.

--تخفيض تكاليف التشغيل: ان مصاريف التشغيل تعتبر معدودة نهائيا في حالة البنوك الالكترونية لاختلاف طبيعتها على طبيعة البنوك التقليدية العادية لعدم احتياجها إلى عقار وعمالة كبيرة

---

[1] احمد محمد غنيم ، مرجع سبق ذكره ،ص ص 35-37

-زيادة كفاءة اداء البنوك الإلكترونية: طبيعة العمل البنوك الإلكترونية توفر لها السرعة في انجاز الاعمال من البنوك التقليدية فدخول العميل على موقع البنك الالكتروني اسهل بكثير من انتقال العميل الى موقع البنك[1]

وطلب مقابلة احد الموظفين الذين غالبا ما يكون مشغولين ليطلب منهم انجاز ما يريد من عمليات مصرفية، بينما الحال على العكس بالنسبة البنوك الالكترونية حيث يدخل العميل الى موقع الخاص به على شبكة الانترنيت و المرور الى الجزء الذي يريد و من تم يبدا في طلب ما يريد من خدمات التي سرعان ما تتم و تنتهي من الدقيقة الواحدة.

2-مزايا الخدمات المصرفية الالكترونية

ادت الخدمات المصرفية الإلكترونية الى توسيع قاعدة الافراد المتعاملين مع البنوك بفضل ما

توفره من خدمات بنكية نذكر منها مايلي:

-تحقيق ميزة تنافسية: إن الخدمات المصرفية الالكترونية تحقق ميزة تنافسية، تمكن البنك من

التعامل مع أسواقه المستهدفة و عناصر البيئة المحيطة به بصورة افضل من منافسيه في الاجل الطويل.

-تحقيق الربحية في الأجل الطويل:

-انخفاض تكلفة الخدمات البنكية المؤدية من خلال الانترنيت عن الخدمات المؤذاة بواسطة البنوك العادية.

-توفير فرص تسويقية جديدة: نظام توزيع الخدمات المصرفية الالكترونية يتيح من خلال برامج البحث امكانية اكبر العملاء لا جراء عمليات التسويق الالكتروني ،وذلك بمقارنة الخدمات المقدمة عبر مواقع البنوك المختلفة في العالم.

-توزيع واسع الانتشار: تقتصر التغطية المصرفية للبنوك العادية على نطاق جغرافي محدد، بينما تتيح الأنظمة الالكترونية تغطية واسعة الانتشار ،حيث تصل الخدمة إلى العميل في أي مكان ،دون الحاجة إلى انتقال إلى مبنى البنك.[2]

1محمود محمد ابو وفرة ،الخدمات البنكية الالكترونية ،دار الثقافة للنشر و التوزيع ، عمان الأردن، دون ذكر الطبعة، دون ذكر السنة ،ص 39.

2محمد عبد الحسين الطائي ، مرجع سبق ذكره، ص 184.

-**تحسين جودة الخدمة المصرفية**:إن جمع المعاملات المصرفية الالكترونية بين البنك و العميل تتم بصورة مبرمجة و سريعة، تنخفض فيها احتمالات الخطأ الاداة الى حدود الدنيا.[1]

ثانيا:المزايا خاصة بالبطاقات البنكية و النقود الإلكترونية

1-مزايا البطاقات البنكية:بطاقات الدفع باعتبارها انهم واشهر الوسائل الالكترونية للدفع لها ما يميزها عن تلك التقليدية و التي يمكن تلخيصها فيما يلي:

-**الامان**: تجنب البطاقة العميل حمل النقود وما ينتج عن ذلك من مخاطر السرقة و الضياع.

-**المرونة**: تكتسب حامل البطاقة المرونة في الحصول على احتياجاته من سيولة نقدية وسلع و خدمات من مصادر متنوعة و في اي مكان من العالم و في اي وقت و باي عملة.

-**صعوبة تزويرها**: حيث البطاقة الذكية لا يمكن قراءتها و يستحيل تقليدها

2-مزايا النقود الالكترونية: يترتب على استخدام النقود الالكترونية جملة من المزايا يمكن

تلخيصها فيما يلي:

سهولة الاستخدام: حيث يستطيع المشتري سداد قيمة مشترياته بمجرد الأمر على حسابه الآلي، كما تتيح النقود الالكترونية فرصة التعامل بالعديد من العملات مع امكانية التحويل بين هذه العملات بصورة لحظية و بأي قيمة.

السرية:حيث يمكن المشتري ان يقوم بعملية الشراء دون ان يكون مضطرا الى تقديم اي معلومات.

الامان: يتيح نظام النقود الالكترونية اي درجات الامان الممكنة وذلك لاعتماده على وسائل الامان المبتكرة لحماية المعلومات المالية المستعملة على شبكة الانترنيت .

-**انخفاض التكاليف**: حي تنعدم تكاليف المقاصة او التسوية لان العملية تتم اوتوماتيكيا.

الشمولية: جميع المتعاملين يجب ان يكونوا متفقين فيما يخص النقاط الاساسية خاصة بالتعامل التجاري.

الحيادية: ان قيام باي معلومات تجارية يجب ان لا يؤثر بشكل سلبي على باقيالتعاملات من اجل ضمان النتيجة النهائية الشاملة لمجموع المعاملات.

الاستمرارية: وهي الميزة التي تسمح بالحصول على معلومات خاصة بالحالة السابقة قبل القيام بكامل تجاري جديد.[1]

---

1 احمد محمد غنيم ، مرجع سبق ذكره ، ص ص 92-96

لا تخضع لحدود: يمكن تحويل النقود الالكترونية من أيمكان و في أيوقت ،كونها تعتمد على شبكة الانترنيت التي لا تعترف بالحدود الجغرافية و السياسية وذلك من دون ان تؤثر في التكلفة.

تسرع عمليات الدفع:تجري حركة التعاملات المالية و يتم تبادل المعلومات التنسيق [1]الخاصة بها فورا في الزمن الحقيقي دون الحاجة الى اي وساطة مما يعني تسريع في هذه العملية.

ثالثا : مزايا شيكات الالكترونية و التحويلات المالية:

1-مزايا الشيكات الالكترونية: اهم المزايا التي تتمتع بها الشيكات.

-هي كونها توفر 50% من رسوم التشغيل مقارنة بالبطاقات البنكية.

-يتم تسوية المدفوعات من خلال الشيكات الالكترونية في 48 ساعة مقارنة بالشيكات العادية الت يتم تسويتها في وقت اطول من خلال المقاصة.

-كما انها تقضي على المشاكل التي تواجهها الشيكات العادية كالضياع او التأخير [1]

2-مزايا التحويلات المالية: تتميز هذه الأخيرةبمايلي:

-تقليل او الغاء الخدمات التي تقدمها الصناديق المتعلقة بتجميع الشيكات.

-تقليل مصاريف معالجة الشيكات الى حد الاولى نتيجة عدم استخدام الشيكات الورقية وتستفيد البنوك من هذه العملية كونها ترغب في تقليل مصاريف التشغيل وكذا تخفيض حجم العمالة.

-تقليل الخدمات التي تقدمها البنوك لتسوية الحسابات الجارية مع الشيكات والأفراد، بما أنإدخال نظام البنكي يحل محل استخدام الشيكات الورقية من عمليات الدفع التي تتم من شركة لشركة اخرى و من الشركة الى العملاء.[1]

-توفير النقدية بصورة فورية يؤدي الى تحسين التدفق النقدي و كذا التسريع دورة النقد [3]

ونستنتج ما سبق ذكرناه يمكن تلخيص مزايا و سائل الدفع الالكترونية مما يلي:

بالنسبة حاملها:تحقق وسائل الدفع الالكتروني لحاملها مزايا عديدة أهمها سهولة ويسر الاستخدام، كما تمنحه الأمان بدل حمل النقود الورقية و تفادي السرقة و الضياع ،كما ان لحاملها فرصة الحصول على الائتمان المجاني لفترة محدودة.

بالنسبة للتاجر: تعد اقوى ضمان لحقوق البائع ، تساهم في زيادة المبيعات كما انها ازاحت عبء متابعة الديون الزبائن لطالما ان العبء يقع على عاتق البنك.

سحنون محمود، مرجع سبق ذكره، ص ص 06-108

بالنسبة لمصدرها: تعتبر الفوائد و الرسوم و الغرامات من الارباح تحققها البنوك و المؤسسات المالية.

المطلب الثاني: مخاطر و سائل الدفع الالكترونية:

ان وسائل الدفع الالكترونية رغم ما توفره من مزايا الاقتصاد العالمي عامة ،تظل محاطة بمجموعة المخاطر لا يمكن مواجهتها دون وضع اطار قانوني و تقني و تطويره مع كل المستجدات و اهم هذه المخاطر ما يلي.

اولا : مخاطر العمليات الالكترونية:تتمثل فيما يلي.

1-مخاطر تنظيمية: نظرا الخدمات المصرفية الالكترونية تسمح بتقديم خدمات من اي مكان في العالم ادى الى طرح عدد من القضايا التنظيم و الإشرافتتمثل فيما يلي:

-علاقة البنك الإلكتروني بالبنك المركزي: إن النقود الالكترونية ستجعل من الصعب على البنوك المركزية مراقبة و تحديد الكتلة النقدية، كما ان تداول عدة اشكال من النقود صادرة عن مؤسسات بنكية او غير بنكية، فان الكثير من هذه المبالغ لن يكون في متناول الدولة من الناحية التظيمية [2]

صعوبة تحصيل الضرائب: ان التهريب الضريبي يمثل مشكلة في اقتصاد الخدمات المصرفية الالكترونية ،حيث يكون من السهل تحويل الأموال عبر الحدود، كما أن التعاملات الالكترونية مجهولة المصدر ستجعل تدقيق الحسابات صعبة حيث القراصنة الالكترونيين هم اكثر من يهدد البنوك و يعرضونها للخطر مسببين في ذلك خسائر مالية كبيرة للأطراف المشاركة في العمليات ، هو عدم وجود رادع قانوني فعال ،وهذا ما يدعو للبحث عن افضل وسائل التشفير و تطويرها بما يكفل الامان لمثل هذه العمليات.

-صعوبة مراقبة المؤسسات المالية: ان استخدام وسائل الدفع الالكترونية سيؤدي الى صعوبة تطبيق التنظيمات و القوانين المطبقة على المصارف المؤسسات المالية فان اذ كانت المؤسسات غير مالية لا تقبل الضوابط التنظيمية التيتتخذها المصارف معيار لها فهل يمكن فرض نفس التنظيمات المتعلقة بالاحتياطات و توفير البيانات وكيف يتم حماية العميل(الزبون) في حالة افلاس احد مصدري النقد الالكتروني[1]

2-**مخاطر قانونية** :تنتج عن خدمات البنكية الالكترونية درجة عالية من المخاطر القانونية ،و لقد

ساهمت الخدمات الالكترونية في تسهيل عمليات وهي عمليات متتابعة و مستمرة في محاولة معتمدةلإدخالالأموال غير المشروعة الناتجة عن الأنشطة الخفية ، ونظرا لما توفره الخدمات

1يوسف حسن يوسف ،مرجع سبق ذكره، ص ص 36-37

الالكترونية من سرية التقنية للمتعاملين مما استدعى التفكير في وضع اطار قانوني وتشريعي يحارب كلاستعمال غير شرعي للخدمات الالكترونية و لمكافحة هذه الجريمة اخدت العديد من

احتياطات كالتحقيق من هوية العميل ،و عنوانه قبل فتح حساب و رصد المعاملات التي تتم عن طريق الاتصال المباشر وكذلك تحدث هذه المخاطر نظرا لعدم وجود التشريعات القانونية المتعلقة بالعمليات المصرفية الالكترونية على سبيل المثال عدم توافر قواعد لحماية العملاء في

بعض الدول وغياب المعرفة القانونية لبعض الاتفاقيات المبرمة باستخدام وسائل الوساطة الالكترونية.

3-مخاطر السمعة: كلما ازداد اعتماد البنك على قنوات تقديم خدمات الالكترونية ،ازدادت احتمالات مخاطر السمعة و اذا ما وجه احد البنوك الالكترونية مشاكل تؤدي بالعملاء الى فقدان الثقة في قنوات تقديم الخدمات الالكترونية مما يجعل الزبون يبحث عن بنك اخر يوفر له حدا من الامان و بالتالي يبدا البنك بفقدان الزبائن بالإضافةإلى خسائر المالية الي تلحق به و يتم حل هذه الاشكالية من خلال الدور الاعلامي للبنك حول الخدمة المصرفية الالكترونية وذلك من خلال تقديم مساعدات تقنية و استشارية للعملاء ومما يوجب عليه ايضا ايجاد افضل انواع الانظمة التي تمكنه من تحقيق القدر الكافي من الامان الذي يبحث عنه الزبون [1].

4فهناك مخاطر مرتبطة -مخاطر العمليات: يحتاج الاعتماد على تكنولوجيا الحديثة لتقديم خدمات مصرفية إلى امن النظام المصرفي و الشيكات الالكترونية المصرفية مرتبطة بمخاطر التشغيل الناجمة عن الاعمال البنكية الالكترونية و النتائج المترتبة عنها و هذا لا يمكن مواجهته الا من خلال تبني البنوك نظام الكتروني مصرفي امن متطور يوفر أمانا للبنك و متعامليه، و يتعين على القائمين تنظيم العمليات المصرفية الالكترونية و الاشراف عليها ان يتأكدوا ان البنوك تتيح ممارسة سليمة لضمان سرية البيانات الى جانب نزاهة النظام و البيانات، وينبغي ان يجري باستمرار اختيار ممارسة الامن و مراقبته و مراجعته

5-مخاطر تقنية: تحدث هذه المخاطر عن احتمال الخسائر الناتجة عن برنامج الكتروني غير ملائم للخدمة و الاموال الالكترونية

6-مخاطر الاحتيال: و تتمثل في تقليد برامج الحواس الالكترونية او تزويد معلومات مطابقة للبرامج الالكترونية او تعديل بعض المعلومات.بخصوصالأموالالالكترونية.

7-مخاطر ناجمة عن سوء عمل النظام الالكتروني:قد ينشا الخطر من سوء استخدام هذا النظام او سوء مراقبة البرامج في حد ذاتها[1]

1سحنون محمود ،مرجع سبق ذكره ،ص ص 06-08

8-مخاطر فجائية: متل هذه المخاطر تؤدي الى مشاكل في السيولة و في سياسة القروض المصرفية، حيث ان فشل المشاركين في نظام نقل الاموال الالكترونية او في سوق الاوراق المالية بشكل عام في تنفيد التزاماتهم الدفع و التسديد يؤدي غالبا الى توثر قدرة المتعاملين في تنفيذ التزاماتهم في موعدها[1].

ثانيا:المخاطر الخاصة ببطاقات البنكية:

1-بالنسبة لحاملها:من المخاطر الناجمة عن استخدام هذه الوسائل زيادة اقتراض و الإنفاق بما يتجاوز القدرة المالية، و عدم سداد حامل البطاقة قيمتها في الوقت المحدد يترتب عنه وضع اسمه في القائمة السوداء.

2-بالنسبة للتاجر: ان بمجرد حدوث بعض المخالفات من جانبه او عدم التزامه بالشروط يجعل البنك يلغي التعامل معه ويضع اسمه في القائمة السوداء وهو ما يعني تكبد التاجر صعوبات كثيرة (جمة) في نشاطه التجاري.

1-بالنسبة لمصدرها: اهم خطر يواجه مصدرها هو مامدى سداد حاملي للديون المستحقة عليهم وكذلك تحمل البنك المصدر نفقات ضياعها [1]

ثالثا: ادارة المخاطر:

1-ادارة مخاطر العمليات المصرفية:قصد مواجهة اخطار و تحديات و سائل الدفع الالكترونية هناك عدة ادوات تنظيمية يمكن ابرازها فيما يلي:

1-التطويع: في ضوء سرعة التغيير التكنولوجي وامام تلك التغيرات على الانشطة المصرفية ، وقد اصدر بنك التسوية الدولية دليلا حول ادارة مخاطر المعاملات المصرفية الالكترونية.

2-التقنين:تقتضي الطرق الجديدة لأجراء المعاملات و الأدوات الجديدة و مقدميها عمليات من التعرف و التصديق و الترخيص القانوني ، فعلى سبيل المثالمنالضروري تحديد مفهوم العقود الالكترونية ووضع الاطار القانوني المنظم لها

.2-مقومات العمل المصرفي الالكتروني:

1)تقييم المخاطر: لكي يتم تقييم المخاطر لا بد من تحديد المخاطر التي من الممكن ان يتعرض لها البنك و معرفة تثيرها،عليه كما يجب على البنك ان يضع حدا للخسائر التي يستطلع ان يتحملها جراء التعامل على هذه المخاطر.[2]

1.يوسف حسن ، مرجع سبق ذكره، ص ص 36-37

-يعتبر امن البنوك الالكترونية و كذا التجارة الالكترونية جزء رئيس من امن المعلومات و نظم التقنية العالية عموما التي تضم الملائمة و الموازنة بين محل الحماية و مصدر الخطر، وبالتالي فان استراتيجيات و برامج امن المعلومات تختلف من منشاة الى اخرى وذلك تبعا للمعلومات و

الأليات التقنية للعمليات التي تكون محل الحماية و هذا الا من خلال الحماية القانونية عبر

النصوص القانونية التي تحمي من جرائم الكمبيوتر و الانترنيت [1]

2) الرقابة على التعرض للمخاطر:

-تحديد شخصية المتعامل مع النظام الالكتروني.

-ضمان البنك بعدم اجراء تعديل على الرسائل المنبعثة من الزبائن.

-التزام البنك بالمحافظة على المعلومات المذكورة لديه و المتعلقة بالزبون و ان يحافظ على سريتها.

-عليه ان يبسط رقابته على عملية الدخول للنظام التي من خلالها يستطيع تحديد شخصية من دخل إلى هدا النظام، دون ان يعطي للقراصنة مجال لاختراق هذا النظام.

- ان يقوم بالاتصال مع مصدر البطاقة مباشرة وذلك من اجل حماية البطاقة من اي تزييف.

-تقييم العمل باستمرار و العمل على تطويره و توفير أفضل الخدمات

3-مقومات نجاح وسائل دفع الالكترونية:

لضمان نجاح لابد من توفير بعض المقومات الأساسية من خلال توفير بنية تحثيه تقنية جيدة ،و تطويرها بشكل مستمر و نشر الثقة التي تعتبر من اهم عوامل النجاح ووضع سياسات قانونية شاملة تتماشى مع خصوصيات كل مجتمع ورفع كفاءة موظفي البنك.

-ضرورة قيام البنك بدور توعوي اكبر للتعريف بالخدمات البنكية الالكترونية .

- عمل دورات لتطوير مهارات و قدرات موظفي البنك.

-العمل على تحسين و تطوير الموقع الالكتروني للبنك على شبكة الانترنيت .

- اعداد وسائل دفع الكترونية من أي رسوم لتصبح مجانية.

2هند محمد حامد ،التجارة لالكترونية في مجال السياسي ، دار النهضة العربية ، قاهرة، ط 1 ، 2003 ،ص 115.

-قيام الحكومة و المؤسسات المالية بتوفير بنية تحتيه مناسبة[1]

-يعد التقدم التكنولوجي من العوامل المساعدة على تطوير تقنيات المعلومات و الاتصال بما يكفل انسياب خدمات بنكية بكفاءة عالية، و العمل على تطوير وسائل الدفع الالكترونية ورفع كفاءتها بما يتماشى مع التكنولوجيا الحديثة ، من اجل تفعيل دور هذه الوسائل و فتح افاق امام انتشارها يتعين تزويدها بالأمان و الضمان و السرية و الثقة لزبائنها، و هذا بالتقليل من مخاطرها من خلال وضع اطار تنظيمي يحكمها دو شفافية في العمل المصرفي.

الخلاصة:

لوسائل الدفع الالكترونية عدة أنواع و أشكال، منها ما هو ملموس كالبطاقات البنكية و الذكية والبطاقات الائتمان، وغير ملموس كالنقود الالكترونية ، حيث تعتمد على تكنولوجيا بشكل أساسي فهي الدعامة الأساسية المساعدة على تطورها، و ظهورها في جميع البنوك سواء العالمية او المحلية.

لكن جانبها غير ملموس واعتماد الشبه الكلي على الانترنيت ،جعل منها هدفا سهلا على النصب و الاحتيال و التزوير، لكن رغم هذه السلبيات و المخاطر الا انها تحاول ازاحة وسائل الدفع التقليدية و امتلاك السوق و احتلاله بمفردها.

فهل المواطن الجزائري استطاع فهم استيعاب هذه الوسائل و قبولها في الواقع و استعمالها في البنوك الجزائرية.

[1] منير محمد الجنيهي ممدوح محمد الحنيهي، جرائم الانترنيت و الحاسب الالي ووسائل مكافحتها ، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية 2004،ص 13

الفصل الثالث

عصرنة وسائل الدفع في البنوك الجزائرية

-تمهيد:

يعرف عن الجمهور الجزائري اعتماده في الصفقات التجارية و المالية الكبيرة منها و الصغيرة على سيولة النقود، و بالتالي عدم ثقته في وسائل الدفع البديلة عنها ،واختيار وسيلة الدفع هذه عن غيرها منذ القدم له مبرراته، ولعل أقوى هذه المبررات اكتظاظ المحاكم الجزائرية بالشكاوى المتعلقة بإصدار شيكات بدون رصيد، كذلك المجتمع في حد ذاته لا يفهم سوى لغة السيولة النقدية لغياب الثقافة المصرفية و لعل للامية دور في ذلك ،و بطبيعة الحال الدور الأكبر الذي يعود للجهاز المصرفي الذي ساهم بتردي الخدمات التي يقدمها في انتشار هذه الظاهرة ،و النظام المصرفي الجزائري يدرك السمعة السيئة التي نسبت اليه بشان نوعية الخدمات وعدم وجود ثقة تامة بينه و بين عملائه وهي اخطر مشكلة يوجهها البنك الذي يعتبر مؤسسة تسعى لتحقيق الربح.

- ومن هذا المنطلق سنخصص الفصل الاخير في الجانب النظري عن **واقع الخدمة البنكية في البنوك الجزائرية واهم تحدياتها** وعليه سنقوم بتقسيمه الى مبحثين اساسيين:

المبحث الاول : واقع وسائل الدفع في الجزائر.

المبحث الثاني: تحديق نظام الدفع في الجزائر.

المبحث الاول: واقع وسائل الدفع في البنوك الجزائرية

لازالت اغلب التعاملات و الصفقات التجارية في الجزائر تتم نقدا حيث بينت الدراسات بان % 80 من التعاملات الجارية في الجزائر لا زالت تتم نقدا،ويأتي الشيك في المرتبة الثانية من حيث الاهمية في وسائل الدفع التقليدية وتليه التحويلات التي مثلت10% من العمليات البنكية سنة 2000 ،أما السفتجة و سند الأمر فهما قليلا الاستعمال، و عليه فأجمال وسائل الدفع التقليدية في الجزائر تأتي في المرتبة الثانية و النقود(القطع النقدية و الأوراق النقدية) هي التي تحظى بحصة الأسد من وسائل الدفع في الجزائر.

المطلب الاول : وضعية وسائل الدفع التقليدية في الجزائر(الوضعية- الافاق)

اولا: وضعية و سائل الدفع التقليدية

تتضمن وسائل دفع التقليدية مجموعة من الاوراق التجارية و بعض الوسائل البديلة للنقود كالشيك و السفتجة و السند الأمر، و يمكن الاطلاع على وضعية وسائل الدفع التقليدية في الجزائر من خلال التطرق لحجم هذه الوسائل المعروضة على غرف المقاصة عب الوطن وهذا حسب بنك الجزائر و هو ما يوضحه الجدول في الفترة الممتدة من 2003 الى 2005.

الجدول رقم (03): تطور حجم وسائل الدفع التقليدية المعروضة على غرف المقاصة ببنك الجزائر في الفترة الممتدة من 2003 الى 2005.

السنوات	2003		2004		2005	
العدد/ المبلغ	العدد	المبلغ	العدد	المبلغ	العدد	المبلغ
الشيكات	439954	4367794	4308762	4737623	4417875	5804200
السفتجة+ سند لأمر	43206	120335	46720	91770	48271	107469
التحويلات	489754	397668	470078	463515	452915	527220
المجموع	972914	4885797	4825560	5292908	4919061	643889

المبلغ (بالمليون دج)

ويتبين من الجدول ان حجم وسائل الدفع يبقى محدود من حيث العدد بينما حجمها بالقيمة شهد تطورا من سنة إلى أخرى و يعود ذلك للتطورات الاقتصادية[1]

1 http www.mouvment des .chambres de compeensation.com

-كما يمكن ملاحظة هيمنة الشيكات على باقي وسائل الدفع و قد يكون ذلك اكثر وضوح من خلال استخراج النسب المئوية الموضحة في الجدول .1

الجدول رقم (04): تطور وسائل الدفع التقليدية في الجزائر للفترة الممتدة من 2003-2005

البنوك وسائل الدفع	2003	2004	2005	
الشيكات	%89.93	%89.50	%90.14	
السفتجة+ سند الامر	%2.46	%1.75	%1.66	
التحويلات	%8.13	8.75.%	8.18	
المجموع	%29.39	%31.84	%38.75	

المصدر من اعداد الطالبةبالاعتماد على وهيبة عبد الرحيم،مرجع سبق ذكره ،ص 100

الشكل رقم (20): تطور وسائل الدفع التقليدية في الجزائر للفترة الممتدةمن 2003-2005

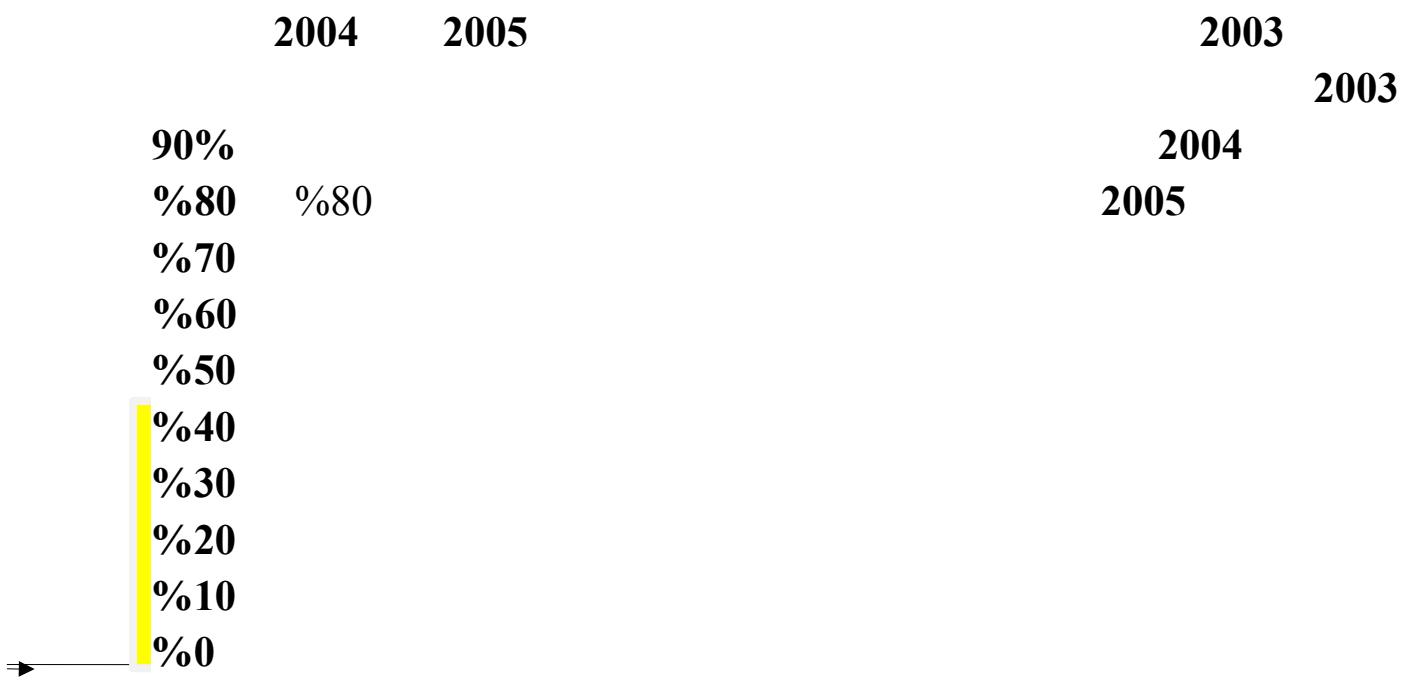

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على وهيبة عبد الرحيم،مرجع سبق ذكره ،ص 100

حتى تصبح الصورة أكثر وضوح سنتناول كل وسيلة على حدى لمعرفة عدد و قيم كل[1] وسيلة تعرض على غرف المقاصة بما يشمل القابلة لدفع منها و المرفوضة لدفع

1وهيبة عبد الرحيم،مرجع سبق ذكره ،ص 100

1-الشيك:

يوضح الجدول الموالي عمليات الدفع بالشيك التي تم معالجتها في غرف المقاصة

الجدول رقم (05): عمليات الدفع بالشيك التي تم معالجتها في غرف المقاصة بنك الجزائر لفترةالممتدة (2003-2005).

السنوات	2003		2004		2005	
العدد/ المبلغ	المبلغ	العدد	المبلغ	العدد	المبلغ	العدد
الشيكات حالة الدفع	2437801	4262974	4624978	4172795	572930	4301608
الشيكات قابلة لدفع	129993	136380	112675	135967	91270	116267
المجموع	4367794	4399354	4737653	4308762	664200	4417875

المصدر: وهيبة عبد الرحيم ، مرجع سبق ذكره ،ص 101.

حتى تكون الصورة أكثر وضوح يمكن استخراج النسب المئوية من الجدول حتى يتبين الشيكات القابلة لدفع و الشيكات المرفوضة منها كما يوضحه الجدول التالي [1]

الجدول رقم(06) : عمليات الدفع بالشيكات قابلة لدفع و الشيكات غير قابلة للدفع التي تتم معالجتها في غرف المقاصة بنك الجزائر لفترة الممتدة(2003-2005)

السنوات	2003	2004	2005
الشيكات قابلة للدفع	%97.02	%97.62	%86.25
الشيكات غ قابلة للدفع	%2.97	%2.37	%13.74
المجموع	%44.70	%48.49	%6.79

المصدر: وهيبة عبد الرحيم ، مرجع سبق ذكره ،ص 101

1وهيبة عبد الرحيم، مرجع سبق ذكره ،ص 101

الشكل رقم(21) :عمليات الدفع بالشيكات و الشيكات المرفوضة التي تم معالجتها في غرف المقاصة ببنك الجزائر في الفترة الممتدةمن 2003-2005

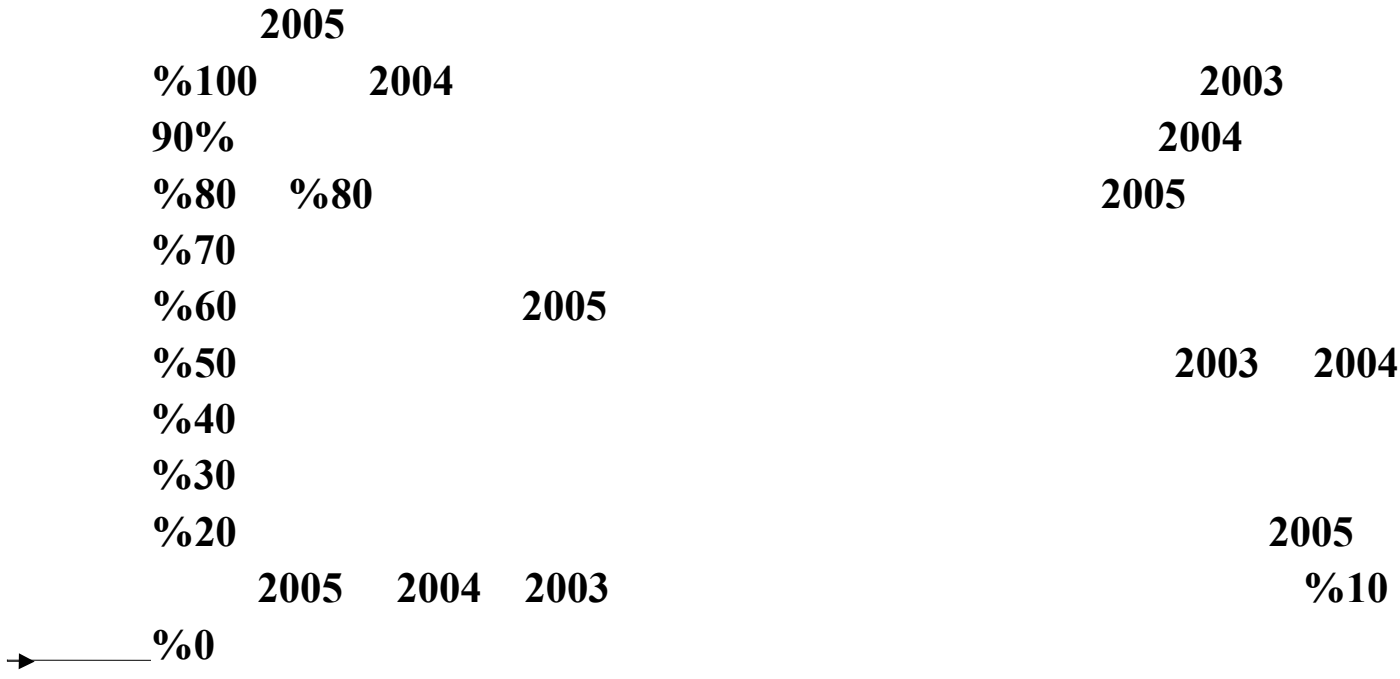

المصدر من اعداد الطالبة

تعود اسباب الشيكات الغير القابلة لدفع لانعدام الرصيد اولا ،لأسباب اخرى كعدم مطابقة الامضاء ، تخلف احد البيانات اللازمة في الشيك ،واستعمال الشيك كوسيلة الدفع يتم تخصيصا من قبل اصحاب الحسابات البريدية و الخزينة كما له اهمية لدى المؤسسات و الادرات و كدا الخواص [1]

-أما ادا نظرنا الى البنوك فنلاحظ ارتفاع مبالغ الشيكات المسحوبة على البنك الخارجي الجزائري حيث يحتل المرتبة الاولى من حيث ارتفاع مبالغ الشيكات مقارنة بباقي البنوك الجزائرية 1485,222دج من اجمالي المبالغ المسحوبة على البنوك والتي تقدر ب 4399,354 سنة 2002 و 1741,868من اجمالي المبالغ على البنوك و التي تقدر ب 4367794 سنة 2003 و يعود دلك لان البنك مكلف بالشيكات المستلمة التي تخص النظام المالي البترولي

2-الدفع بأوامر التحويل:

11-وهيبة عبد الرحيم ،مرجع سبق ذكره، ص 102

حجم التحويلات تمر بالمقاصة بين البنوك محدودة سواء بالعدد او المبلغ مقارنة بالشيكات و هي تتعلق خصيصا بالإشعارات الاقتطاع الالية لفاتورة الماء ، الماء الكهرباء، الهاتف. .الخ) و يوضح الجدول عدد و مبالغ التحويلات المقدمة في غرف المقاصة الفترة 2003-2005.

جدول رقم(07): حجم التحويلات المقدمة في غرف المقاصة ببنك الجزائر لفترة الممتدة 2003-2005

السنوات	2003		2004		2005	
العدد/ المبلغ	المبلغ	العدد	المبلغ	العدد	المبلغ	العدد
التحويلات قابلة لدفع	487891	397398	468522	463249	41183	526861
الشيكات غ قابلة لدفع	324	1963	1556	266	1732	359
المجموع	488215	399261	470078	463515	452915	527220

المصدر: وهيبة عبد الرحيم ، مرجع سيق ذكره ، ص 103.

حتى تكون الصورة اكثر وضوحا يمكن استخراج النسب المئوية من الجدول حتى يتبين حجم التحويلات القابلة لدفع و التحويلات المرفوضة منها[1]

كما يوضحه الجدول التالي.

الجدول رقم(08): حجم التحويلات قابلة لدفع و التحويلات غ قابلة لدفع المقدمة في غرف المقاصة بنك الجزائر لفترة الممتدة 2003-2005

السنوات	2003	2004	2005
الشيكات قابلة للدفع	%99.53	%99.94	%99.93
الشيكات غ قابلة للدفع	%0.46	%6.05	%0.06
المجموع	%28.72	%33.34	%37.92

المصدر: وهيبة عبد الرحيم، مرجع سيق ذكره، ص 103.

الشكل رقم(22) :حجم التحويلات قابلة لدفع و التحويلات الغير القابلة لدفع المقدمة في غرفة المقاصة ببنك الجزائر في الفترة الممتدةمن 2003-2005

2004 2005

2005

%100 2004 **2003**

90% **2004**

---

[1] وهيبة عبد الرحيم ، مرجع سبق ذكره، ص 103

التحـــــويلات المجمـــــوع شـــــيكات قابلـــــة لـــــدفع

الشيكات قابلة لدفع

المصدر: من اعداد الطالبة

يتضح من خلال الشكل ان استعمال اوامر التحويل قليل مقارنة بالشيكات (عدد الشيكات لسنة 2003 هو 4.399.354 بمبلغ 4367794 دج، اما سنة 2004 فقدر عددها 4825560 بمبلغ 5292908 دج و سنة 2005 سجلت عدد الشيكات 4417875 بمبلغ 5804200 دج، اي ان الشيكات تفوق التحويلات من حيث العدد و القيمة، كما ان حالات الرفض عمليات التحويل هو الاخر منخفض مقارنة بالشيكات (سجلت الشيكات حالات عدم السداد تقدر ب 136380 سنة 135967،2003 شيك سنة 2004 و 116267 سنة 2005 لان وسيلة الدفع هذه لا تفتح الكثير من المجال لعمليات الاحتيال عكس الشيكات التي تعاني من ظاهرة الشيكات متعددة الرصيد[1]

3-السفتجة و السندات لأمر:

استعمالات السفتجة و السند لأمر كوسائل الدفع محدودة جدا في الجزائر، فالمؤسسات العمومية نادرا ما تكتب سندات، و اغلب السندات لأمر و السفتجات المقدمة لغرف المقاصة تخص المؤسسات الخاصة، و يوضح الشكل الموالي قلة. استعمال هاتين الوسيلتين للدفع[2]

الشكل رقم (23) :حجم السندات لأمر و السفتجات المقدمة في غرفة المقاصة ببنك الجزائر في الفترة الممتدةمن 2003-2005

العدد

1وهيبة عبد الرحيم ، مرجع سيق ذكره ص 104.

2وهيبة عبد الرحيم ، مرجع سيق ذكره ص 104

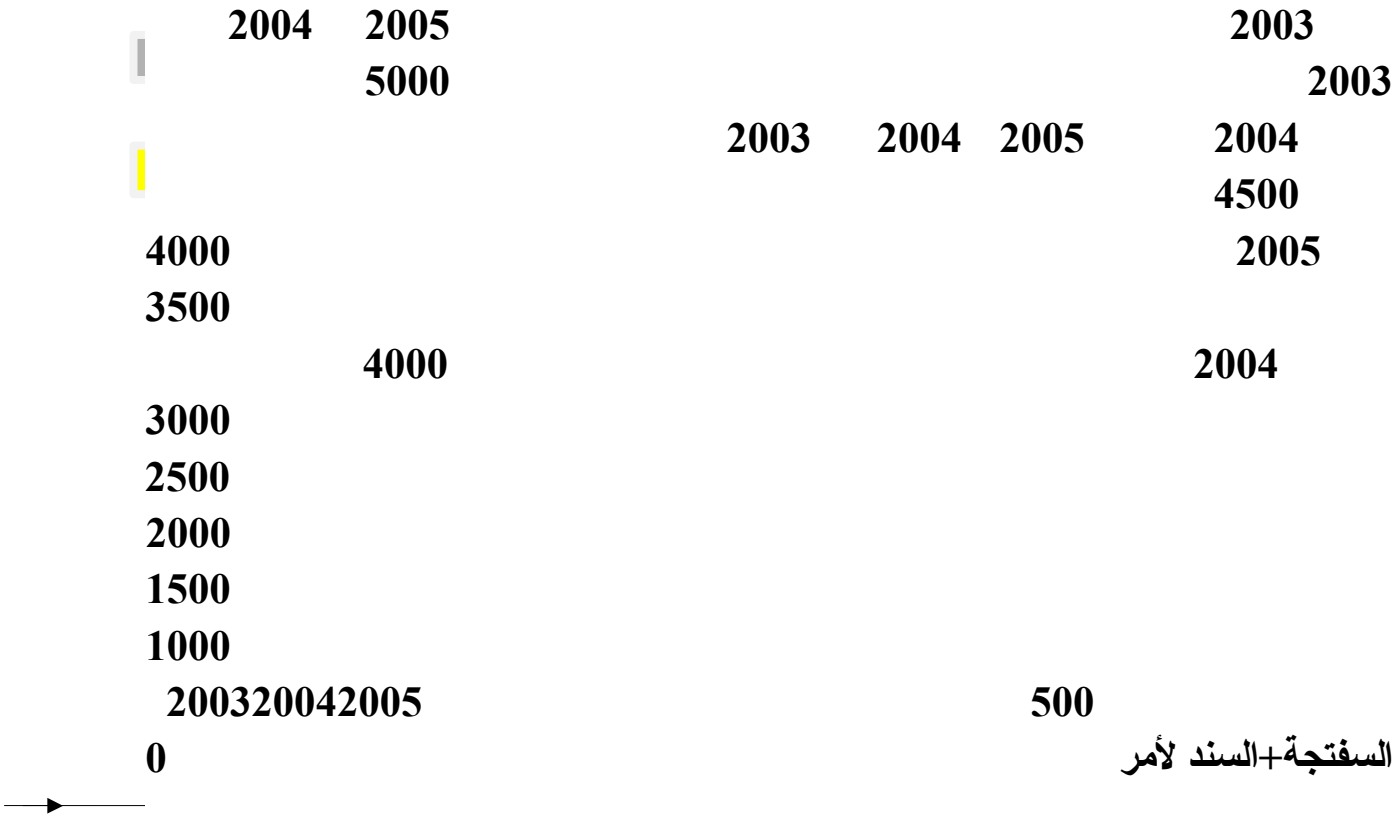

المصدر: من اعداد الطالبة

يتبث هذا الشكل قلة استعمال هاتين الوسيلتين في الجزائر مقارنة بالتحويلات و عليه فاستعمالاتهما منخفضة جدامقارنة بالشيكات، فعلى سبيل المثال سنة 2005 سجلت حالات استعمال الشيك ب 4417875 ، اما التحويلات سجلت 452919 استعمال كما يوضحه الشكل،حيث سجلت السندات لأمر و السفتجات مجتمعة 48271 استعمال ويعود ذلك لعدم ثقة العملاء خاصة التجار بهاتين الوسيلتين [1]

ثانيا: المشاكل الناجمة عن استخدام وسائل الدفع التقليدية:

سنركز في دراستنا على الشيك باعتباره وسيلة دفع تقليدية استعمالا في الجزائر، و عموما و سائل الدفع التقليدية في الجزائر تعاني من التماطل المفرط في معالجتها و ضعف كبير في التالية(automatisation)لعمليات المعالجة [1] هذا بالإضافة الى.

-استخدام الطرق اليدوية على مستوى الوكالات مما يؤدي الى طوابير انتظار طويلة رغم توفر الوسائل التقنية ووسائل الاعلام الي.

-مشاكل ذات طابع اداري(تسليم البريد، دفاتر الشيكات ، كلبات الاستعلام، ووثائق الاثبات)،ترغم العميل الى تنقل

الى الوكالة التي تدير حسابه.
-ندرة ارسال مستخلصات الحسابات و الكشوف الدورية الى مقر سكن الزبائن.
-قد يستغرق الحصول على دفتر الشيكات في المتوسط 14 يوما و يمكن ان تصل هذه المدة الى أكثر من ثلاثةأسابيع في القرض الشعبي الجزائري و تنخفض هذه المدة الى تسعة ايام لدى بنك الفلاحة ة التنمية الريفية على سبيل المتال اما فيما يخص التحويلات المالية فقد تنتظر المؤسسات في المتوسط 17 يوم.
-يتعمد الكثير من الأشخاص عدم الإمضاء بصورة صحيحة على الشيك حتى لا يتمكن حامله من الحصول على المبلغ ،هذا بالإضافة لخطر الشيك بدون رصيد خاصة مع تقل الاجراءات القانونية و القضائية يحصل الافراد يتهاونون في تقديم هذه الشيكات للعدالة مما يشجع الى اصدار العديد من الشيكات بدون رصيد
رغم قلة استعمال و سائل الدفع في الجزائر الا انها تسجل الكثير من الحالات عدم الدفع و اكثرها الشيكات بسبب انعدام الرصيد أو كفايته أو حتى لأسبابأخرى ،و يبين الشكل الموالي وسائل الدفع بالعدد و المبلغ غير المسددة[1]

الشكل رقم(24) : تطور حجم وسائل الدفع العدد و المبلغ غير المسددة المعروضة في غرف المقاصة ببنك الجزائر في الفترة الممتدةمن 2003-2005

160.000
140.000
120.000 **2**
100.000
80.000
60.000

[1] بلهاشمي جيلالي طارق , الاصلاحات المصرفية في الجزائر، مجلة الافاق ، الجمعية العلمية التقافية ، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة البليدة ،العدد 04 سبتمبر ، 2005، ص 60

40.000
0 **2004**

دفع المجموع **التحويلات** **السفتجة+ سند لأمر**
الشيكات

المصدر: من اعداد الطالبة

نلاحظ ان اكثر الحوادث الدفع تسجلها الشيكات ،رغم دلك فهي سجلت انخفاضا محسوسا من 135967شيك سنة 2004 الى 116267 شيك سنة 2005 ويعود دلك الى انخفاض اجراءات جديدة تخص الشيكات انطلاقا من سنة 2004 و المتعلقة بكيفية التداول الشيكات بين البنوك بطريقة الكترونية و توحيد الرموز و الارقام التي تتضمنها الشيكات مما يسمح بالتعرف الى اي خلل ، وقد دخل هدا النظام الدي يطلق عليه بالنظام الشامل حيز التطبيق بداية سنة 2006 و حسب غرف المقاصة لبنك الجزائر فان حوادث الدفع للشيكات تعود اساسا بدون رصيد او عدم كفايته كما يوضحه الشكل الموالي [1]

الشكل رقم (25) :حجم الشيكات غير قابلة للدفع في الجزائر لسنتي 2003-2005

160.000
140.000
120.000 **2**
100.000
80.000
60.000
40.000

[1] بلهاشمي جيلالي طارق ,مرجع ،سبق دكره ،نفس الصفحة

2004 **0**

دفع المجموع الشيكات **التحويلات** **السفتجة+ سند لأمر**

المصدر: من اعداد الطالبة

حيث يتبين من الشكل اعلاه ان معدل 71.75 من حالات عدم الدفع بالنسبة للشيكات يعود سببه لانعدام الرصيد سنة 2004 و يصل هذا المعدل الى 68,33 سنة 2005 ،وهذا رغم الاجراءات المتخذة لمواجهة مشكل الشيكات بدون رصيد حيث تنص المادة 374 من قانون العقوبات" **يعاقب بالحبس من سنة الى 5 سنوات و بغرامة مالية لا تقل عن قيمة الشيك او عن قيمة النقص في الرصيد"**[1]

1-كل من اصدر بسوء نية شيكا لا يقابله صيد قائم وقابلا للصرف او كان الرصيد اقل من قيمة الشيك او قام بسحب الرصيد كله او بعضه [2]

بعد اصدار الشيك او منع المسحوب عليه من صرفه.

1- كل من قبل او ظهر شيكا صادرا في الظروف المشار اليها في الفقرة السابقة مع علمهبذلكبعد اصدار الشيك او منع المسحوب عليه من صرفه.

2- كل من اصدر او قبل او ظهر شيكا و اشترط عدم صرفه فورا بل جعله كضمان.

كما تنص المادة 375 من نفس القانون على **ان" يعاقب بالحبس من سنة الى عشر سنوات و بغرامة لا تقل عن قيمة الشيك او عن قيمة النقص في الرصيد.**

1- كل من زور او زيف شيكا.

2-كل من قبل استلام شيكا مزورا مع علمه بذلك [1]

هذا بالإضافة الى وجود مصلحتين تابعتين لبنك الجزائر تتولى متابعة حوادث الدفع وهما:

-مركزية عوارض الدفع: التي تم انشاؤها بموجب النظام 92/03 المؤرخ في 22 مارس 1992 من اجل تجميع المعلومات المرتبطة بعوارض دفع الشيكات لعدم كفاية الرصيد و القيام بتبليغ هذه المعلومات الى الوسطاء الماليين المعنيين، حيث يهدف الى تطهير النظام المصرفي من المعاملات التي تنطوي على العناصر الغش و خلق قواعد للتعامل المالي يقوم على اساس الثقة من هذا المنطلق تعد هذه المديرية بيانا احصائيا كل شهر و كل سنة.

-مديرية البنكية: التي تهتم بوسائل الدفع غير المسددة من المدفوعات ما بين البنوك التي تمر بغرف المقاصة و هي تعد نشرة احصائية شهرية و سنوية حول اجمالي و سائل الدفع المتبادلة في غرف المقاصة.[2]

ثالثا: اعادة الاعتبار لوسائل الدفع التقليدية

1. وزارة العدل،"قانون العقوبات" ،الديوان الوطني لإشغال العمومية، 1999 ،ص 105

لقد تم في اطار اعادة الاعتبار لوسائل الدفع التقليدية و للحد من هيمنة النقود على المعاملات التجارية ،ادخال جهاز امني جديد للصك ووسائل الدفع الاخرى يدخل حيز التطبيق ابتداء من 01 سبتمبر 2006.

-ويتضمن هذا المشروع استعمال الاجباري لوسائل الدفع بالنسبة للمبالغ التي تزيد عن 50.000 دج سعيا للحد من تداول العملات الورقية، وقد صدر مرسوم يخص هذا المشروع.

وعليه فابتداء من سبتمبر 2006 الجزائريون سواء كانوا افراد او مؤسسات لن يتمكنوا من استعمال السيولة النقدية في عمليات الدفع التي تكون اكثر من 50.000 دج حوالي(500 اورو) وذلك بقوة القانون ماعدا غير المقيمين ، ويتم تنفيذ هذا القانون في بادئ الامر باستخدام الشيك تم بوسائل الدفع الاخرى التي نص عليها القانون.[1]

-لكن حسب وجهة نظرنا فانا هذ القانون لن يحد من استعمال السيولة النقدية كما هو متوقع لها، لان السوق الموازية تلعب دورا كبيرا في اقتصاد الجزائر، و بالتالي ستصعب من تحقيق هدف هذا القانون الجديد ،حيث بلغ حجم هذا السوق سنة 2004، نسبة 30% من الناتج المحلي اي

ما يقارب 19 مليار دولار حيث يسيطر الاقتصاد الموازي على40% من الكتلة النقدية في الجزائر.

-كذلك في اطار اعادة الاعتبار لوسائل التقليدية ،بدأت الجزائر في تطبيق مشروع يتعلق بتحديث طرق التحصيل و المعالجة هذه الوسائل خاصة منها الشيك لأهميته مقارنة بوسائل الدفع الاخرى، اذ ترمي هذه العملية الى الغاء المادية لوسائل الدفع و اقتصار على تبادل المعطيات باستخدام الصور الالكترونية عوضا عن التبادل المادي ذلك باستخدام اجهزة scanner[2] وفي هذا الاطار تقوم البنوك بما يلي.

-التسجيل الرقمي للشيكات و التي تكون قيمتها اقل من 50.000 دج.

- التسجيل الرقمي و تصوير الشيك بجهاز سكانر، و تحويل ورقة الشيك الأرشيف وذلك عندما يكون مباغه اعلى من 2000.000 دج.

- ويجب ان تحترم البنوك مواعيد المعالجة، بحيث يجب على كل بنك ارسال الشيكات للمقاصة في المدة اقصاها يومان ، و يجب ان تتم المقاصة في المدة اقصاها ثلاثة ايام.

كما ان هناك مشروع يتم عليه، و يتعلق بالناحية القانونية من اجل محاربة الشيكات بدون رصيد ،ويجعل البنك(البنوك) تتصل بمراكز الشيكات غير مدفوعة قبل اصدار دفتر الشيكات

2وزير الخارجية ،" 250 مليون دولار خسائر الجزائر من السوق الموازية "، الجزائر ،على الخط ،20 ماي 2006.

1 trois étapes pour un nouveaux system de paiement », BDL revue, N°3, décembre ,2004 , p21

و ضرورة الاعلان على مستوى هذا المركز عن كل عملية اصدار شيك بدون رصيد او غير كافي الرصيد كما يتم ايضا مراجعة القانون التجاري يتضمن الوسائل الجديدة المتطورة كالاقتطاعات وبطاقة الدفع[1]

-في هذا الاطار تم تشكيل مجموعة عمل مكلفة بالمراجعة الاجمالية القانون التجاري الجزائري ،الوضع التعديلات المناسبة لاقتصاد السوق، و يشتمل ايضا مراجعة القانون المدني و ادراج التوقيع الالكتروني كذلك اثبات ودلك في اطار تطوير العمليات التجارية و المالية، و هذا حسب وزير العدل و حافظ الاحكام[2]

المطلب الثاني: تطوير وسائل الدفع الالكترونية في البنوك الجزائرية

لتحديد وسائل الدفع في الجزائر لا بد اولا تحديث النظام بكامله ،منذ بضع سنوات كثر الحديث في الجزائر عن ضرورة تطوير القطاع المالي و المصرفي الذي يشمل نظام الدفع حيث يتصرف مدلول التحديث الى ادخال تكنولوجيات الاعلام و الاتصال في النشاط المالي و المصرفي مع ما يتطلب ذلك من تحديث كل من انظمة الدفع و السحب و الائتمان ، التحويلات المالية الخدمات المصرفية ، كشوف الحسابات و التنظيم الداخلي.

اولا: تحديث نظام الدفع في الجزائر.

1-مبررات تحديت نظام الدفع في الجزائر:

لقد سعت الدولة الجزائرية في ضبط الاصلاح المالي بتحديث البنوك التجارية وفق استراتيجيات جديدة بدأت منذ 1988 بالسعي الى استقلالية البنوك العمومية و اصدار القانون النقد و القرض، و اعتبرت القطاع البنكي هو العامل الرسمي للانتقال الى اقتصاد السوق، فمرحلة تحديث البنوك العمومية الجزائرية التجارية هو استخدام التقنيات الحديثة و التكنولوجيا اي المعاملات البنكية الالكترونية، و ادخال وسائل الدفع الحديثة و غيرها من الاجراءات [3] فعملية تحديث الخدمات البنكية شرط اساسي لعملية تحديث البنكي للبنوك التجارية العمومية.

يتكون نظام الدفع لدولة الجزائر من الهيئات المالية التي تتدخل مباشرة في خلق و تسيير وسائل الدفع وهي : بنك الجزائر-البنوك التجارية- الهيئات و المؤسسات المالية- الخزينة

1normes interbancaire de gestion automatiser des instrument de paiement, document interne de la banque d'Algérie, 2005, p p 19-23.

2' nouvelles disposition pour les émission de chaque :, media banque, N°78, juillet, 2005.

3'les existence d'une économie moderne et perforante '' media banque le journal interne de la banque d'Algérie, N°76, février, mars ,2005,p13

العمومية-مراكز الصكوك البريدية.ويجب ان يتضمن تطوير نظام الدفع اي دولة تحقيق الاهداف الاتية:[1]

-تبني نظام دفع وقوانين تناسب حاجيات المستخدمين(خواص –مؤسسات-ادارت) و الزامية تحقيق اقتصاد متطور

تتطلب التكفل بنشر استخدام وسائل دفع الكترونية.

1- تخفيض فترات المقاصة خاصة المتعلقة بعمليات التبادل خارج مكان الدفع و التي تستخدم وسائل دفع ورقية(الشيك- سند الامر-سفتجة)

3-تعميم و تحسين ميكانيزمات تغطية الشيكات ووسائل الدفع الاخرى التي تعتمد على الدعامة الورقية كذلك نظام التحويلات.[1]

وتحاول المجموعة البنكية الجزائرية تحقيق خمس نقاط.

1-تطوير شبكة الاتصالات البنكية.

2-استخدام هذه الشبكة لما يتلاءم وتسيير وسائل الدفع العمليات البنكية.

3-وضع في متناول نظام معلوماتي للبنوك يسمح بتوسيع العمليات عن بعد.

4-انطلاق الاعمال المتضمنة تنسيق ، تنظيم وتسيير الدفع التي تعتمد على الدعائم الورقية ، تاليتها لا قصى حد و محاولة تخفيض مدة معالجتها.

5-وضع مقاصة الكترونية بالتنسيق مع البنك المركزي.

وفي هذا الاطار تم وضع مشاريع وطنية في الفترة 2001-2002 لتطوير و تحديث النظام المالي و تبني هذا المشروع لوزرا المالية و الوزير المنتدب المكلف بإصلاح المالي، بنك الجزائر وزارة البريد و المواصلات، الجمعية المهنية للمؤسسات المصرفية و المالية و هذا بالتعاون التقني و المالي للبنك العالمي ، حيث تتعلق هذه المشاريع بتطوير و تحديث طرق معالجة وسائل الدفع الكلاسيكية الشيك –التحويل[1] السفتجة- سند الامر من خلال المقاصة الإلكترونية و تبني اجراءات تحد من الغش و التزوير و لهذه الوسائل، كما تشمل هذه المشاريع ادخال وسائل دفع الكترونية بطاقة السحب و الدفع ، هذا بالإضافة الى مشروع يخص التحويلات ذات المبالغ التي تفوق مليون دج ،و في هذا الاطار استفادت الجزائر بمساعدة من البنك العالمي تقدر ب 16.5 مليون دولار امريكي[2].

-اما اهداف هذا المشروع فتركز على النقاط التالية

1''modernisation des moyens de paiement'BNA,REPERE, 2 emeannée ,N°13 ,février, p1

2evoluation économique et monétaire en Algérie ''rapport2001, banqued'algérien, juin, 2002, p 69.

1- وضع في متناول بنية تحتية تسمح بأكبر فعالية لمعالجة العمليات داخل البنوك و السوق المالي خاصة تطوير نظام الدفع لمبالغ كبيرة

2- تطوير النظام المعلوماتي لبنك الجزائر ،و معالجة العمليات التي تخص السياسة النقدية – تغطية الصرف.

3- تطوير المعاير المستقبلية لنظام المقاصة لصفقات دات المبالغ الصغيرة

4-تقوية ودعم البنية التحتية لاتصالات عن بعد بين بنك الجزائر و المقرات الاجتماعية للبنوك ، الهيئات المالية -مراكز الصكوك البريدية -الخزينة العمومية وشبكة الاتصالات عن بعد ستساهم حتما في تسهيل عمليات التبادل و معالجة عمليات الدفع و تبادل البيانات و المعلومات بين البنوك.

5-ترقية استعمال وسائل دفع كلاسيكية وذلك حتة تحل محل النقود في الجزائر ، الا بتحسين النوعية و تخفيض في
مدة المعالجة و التسوية.

6- توحيد وسائل الدفع و توحيد مقاييس التبادل.

2-برنامج نظم الدفع في الجزائر.

في هذا اطار تم وضع برنامج اعمال يتكون من اربع مجموعات تعمل على مستوى البنوك وهذ بحضور مستشاري البنك العالمي من اجل دراسة المشروع، حيث تجتمع هذه المجموعات بطريقة منتظمة على مستوى البنك المركزي لمناقشة الاعمال المحققة و طريقة العمل و يتعلق الامر بالمجموعات التالية.

و مركز المقاصة التي تتم بشكل الكتروني ، انطلاقا من
التجريد المادي للشيك و دلك باستخدام تقنية صورة الشيك ،و تكون البداية للشيكات دات المبالغ الكبيرة ،حيث تتكفل هده المجموعة بكافة النقاط المتعلقة بتطوير الشيك و المقاصة الكترونية ، و الاعتماد على الدعائم الكترونية بدلا من الورقية

2-مجموعة وسائل الدفع: تقوم المجموعة بتحليل نوعي لمختلف الوسائل الدفع الكلاسيكية بالإضافة للسحب من الموزعات الالية للنقود DAB و الدفع بالبطاقة ،مع محاولة معرفة ايجابيات و مشاكل هذا النظام لمحاولة ايجاد حلول، بإضافة الى تحليل كمي لوسائل الدفع يعتمد على التدفقات الحالية و المتوقعة مما يسمح لمعرفة حدود النظام المعلوماتي الحالي للبنوك مدى قدرته على اعداد احصائيات حول حركة وسائل الدفع [2]

3-**مجموعة نقدية:** يتلخص عملها في دراسة القواعد الرئيسية لوضع نظام بين البنوك حول الدفع و السحب بالبطاقة البنكية ،كما قامت المجموعة بمناقشة العراقيل التي تواجهها النقدية في الجزائر، كما ناقشت المواضيع المتعلقة بأنواع البطاقات الوطنية و الدولية و نوع البطاقة من نوع EMV،عمولة البنك دراسات السوق.[1]

4- مجموعة القانون: يرتكز عملها على الواقع معالجة حوادث عدم الدفع من و جهة النصوص

1-''evolution d'algérien, juillet, 2002, p 56 .

القانونية ،وكذلك الوضعية الحالية العملية توحيد مختلف وسائل الدفع التي لا تتميز بتماثل وطني

ثانيا:واقع وسائل الدفع الالكترونية في البنوك الجزائرية

ما يميز الخدمة البنكية التي يطرحها النظام البنكي الجزائري بانها خدمة تقليدية و لا يتناسب مع ماهو حاصل في الدول المتقدمة ،لذلك لا بد من التفكير في تحديث الخدمة البنكية في الجزائر وذلك يجعلها عصرية ومن بين اهم عناصر التحديث. للخدمة البنكية هو تحديث وسائل الدفع بمختلف انواعها وميعاد وسائل دفع الكترونية حتى يسهل اعتماد الخدمة البنكية الكترونية في الجزائر.

1- واقع استعمال تكنولوجيا الاعلام و الاتصال في النظام المصرفي الجزائري .[1]

-شبكة الاتصالات الالكترونية:

بادرت بعض المؤسسات المصرفية و المالية بتطوير شبكات الكترونية للدفع و التسديد منتشرة في نقاط محدودة من التراب الوطني، لكن عدم القدرة على التحكم فيها و تسيرها جعل بعضها يتوقف عن أداءخدمته وذلك بسبب اعتمادهذه المؤسسات على حلول و انظمة مستوردة و غير متوافقة و خصائص السوق الجزائرية ،وكذلك عدم تزايد الطلب على هذه الخدمات ،هذا العامل الذي كان من الممكن ان يشجع هذه المؤسسات على واصلة العمل بهذه الوسائل

،رغم ذلك فقد بادرت بعض المؤسسات على اصدار بطاقات السحب- البطاقة المصرفية للسحب و الدفع المصارف التالية:

-القرض الشعبي الجزائري CPA– بنك الفلاحة و التنمية الريفية BADR–بنك الجزائر الخارجي BEA- الصندوق الوطني للتوفير و الاحتياط CNEP–بنك البركة الجزائري.

حيث يعد بنك BADR من رواد المؤسسات المصرفية في الجزائر، فقد قطع شوطا كبيرا على مستوى نظام الاتصالات، فهو يمتلك شبكة اتصالات تعم جل مناطق الوطن وهي مخصصة دعم النشاط المصرفي BADR للتحويل المالي المباشر من وكالاتها .

الأنترنيت و البنوك الجزائرية:

ان معظم البنوك الجزائرية لها موقع على شبكة الانترنيت تظهر فيه مجوعة من -www.bank of-algeri.dz.

فبالنسبة لبنك الجزائر موقعه على الانترنيت توجد المعطيات و البيانات عن السياسة النقدية و المالية و احصائيات المختلفة ،ولكنها غير متجددة فمثلا اخر تقرير سنوي موجود على الموقع هو تقرير سنة 2005، و هو لا يقدم اي خدمة معلوماتية الكترونية بعكس مواقع البنوك المركزية في العالم و الى بعضها يشرف على انظمةالدفع الكترونية لمصارف تلك الدول انطلاقا من موقعه الكتروني[2]

اما بالنسبة للمصاريف التجارية فمواقعها تعرض مجموعة من المعلومات عن نفسها و معظمها لم يجدد منذ مدة ،الا انه يجب ان نذكر ان هناك مصاريف تسمح بالاطلاع على الرصيد

---

1 réforme de l’infrastructure de système et instruments de paiement,BNA,France, N°03, janvier /mars 2005, p p23-23.

للزبائن و المشتركين في النظام ،و بعض العمليات الاخرى ومن مثله مواقع تلك البنوك موقع BADR-CPA-CNEP لكنها تقدم عمليات محدودة سواء من حيث نطاق الخدمة او نوعيتها لكن يجب تدارك هذا الامر و تفعيل دور الانترنيت لتقديم خدمة مصرفية متطورة [1]

-استخدام الهاتف في الخدمة المصرفية

لا تستعمل المصارف الجزائرية الهاتف في تقديم خدماتها سواء الهاتف الثابت او المحمول رغم ما شهده هذا الاخير من تطور كبير بعد فتح السوق الجزائرية في السنوات القليلة الماضية.

وعلى المصارف الاستفادة من عدد مشتركي خدمة الهاتف في تقديم خدماتها لجلب اكبر عدد من الزبائن.

2-استعمال وسائل الدفع الإلكترونية في البنوك الجزائرية

رغم التطورات التي عرفتها وسائل الدفع الالكترونية في العالم و توسيع نطاق استخدامها ليشمل مختلف المجالات حيث اصبحت من اهم وسائل الدفع في الوقت الراهن الا ان الجزائر بقيت في منأى عن هذه المستجدات رغم ان العديد من الدول العربية قد قطعتاشواط كبيرة في هذا المجال.[1]

و من أهم ما يميز لقطاع المصرفي الجزائري في الآونة الاخيرة ادخال بطاقة السحب ، استخدام الصراف الالي ،برمجة عدة مشاريع و تفعيل بعض اليات اخرى.

1-بطاقة السحب:

تم انشاء بطاقة السحب الخاصة بكل مصرف، و ذلك بإنشاء شركة تالية البنكية المشتركة، SATIM فقد انشات هذه الشركة ما بين المصارف الثمانية وهي البنك الوطني الجزائري BNA،بنك الفلاحة و التنمية الريفية BADR–بنك جزائر الخارجي BEA–الصندوق الوطني للتوفير و الاحتياط CNEP- بنك تنمية المحلية BDL،صندوق الوطني للتعاون الفلاحي –بنك البركة الجزائري ، هذه الشركة انشات في 25 مارس 1995 و هي شركة ذات اسهم وبلغ رأسمالها 267 مليون دج و ذلك من اجل.

-تحديث وسائل الدفع للنظام المصرفي الجزائري.

-تطوير و تسيير التعاملات النقدية ما بين المصارف.

-تحسين الخدمة المصرفية وزيادة حجم تداول النقود.

-وضع الموزعات الالية في المصارف التي تشرف عليها الشركة.

2عوض بدير الحداد ، تسويق الخدمات المصرفية ، البيان للطباعة و النشر ،القاهرة،1999، ص 200.

وتقوم هذه الشركة بصنع البطاقات المصرفية الخاصة بالسحب حسب مقياس معمول به دوليا و طبع الاشارة ، تنشا هذه الخدمة بموجب عقد تبرمه المصرف مع شركة SATIM الذي يحدد التزام الطرفين خاصة يتعلق بالآجال و إجراءات التسليم ، اضافة الى عمليات الربط (DAB) الموزعات الالية و مصالح القيام عن طريق شبكة الاتصال(X25-DZ-PAC) حيث من شانها السماح القيام بعمليات السحب داخلية كانت او محمولة بالإضافة الى سجل متصل بهيئة المقاصة لتصفية الحسابات ما بين المصارف[1]

11-الشبكة النقدية ما بين المصارف:

أعدت الشركة مشروعا لا يجاد حل للنقد بين المصارف و اول مرحلة لهذا SATIMفي سنة 1996 ،المشروع الذي بدا العمل في سنة 1997 تمثلت في اعداد شبكة نقدية الالكترونية بين المصارف في الجزائر ،هذه الشبكة لا تغطيالا الخدمات المتعلقة بإصدار البطاقات المصرفية الخاصة بالسحب من الموزع الي محليا و بالتالي يمكن المصارف الوطنية و الاجنبية الخاصة و العامة ان يقدموا الى كل زبائنهم خدمة سحب على ضمان حسن سير عملية السحب و تكامل SATIM الاموال بواسطة الموزع الالي كما تعمل الموزعات الالية مع عدد من المصارف ، هذا بالإضافة الى تامين قبول البطاقة في جميع المصارف المشاركين، و اجراء عمليات المقاصة السحب بين المصارف ، هذا بالإضافة الى تامين الصفقات المالية بين المشاركين و المؤسسة المسؤولة عن المقاصة كذلك تعمل هذه الشركة على مراقبة البطاقات المزورة و كشف كل التلاعبات.

1.1 مركز المعالجة النقدية ما بين المصارف.

على مركز المعالجة النقدية ما بين المصارف و تعمل على ربط مراكز التوزيع مع SATIMتشرف الشركة عليه، مع مختلف المؤسسات المشاركة لوظيفة السحب، يراقب المركز السقف المسموح به اسبوعيا لكل زبون ،كما يراقب هذا المركز الاشارة السرية ،كما ان السحب الذي يتم بالبطاقة لا يمكن الرجوع فيه بعد ذلك وعلى الساعة الصفر يقوم المركز بمعالجة كل الصفقات التي قامت في ذلك اليوم و تنظمها حسب كل مصرف موجود في الشبكة بين المركز وجمع المصارف المشاركة و تسجل العمليات لدى جميع المصارف

و يتم إجراء عملية المقاصة في المركز الصكوك البريدية التي لها كل حسابات المصارف.

والجدول التالي يبين حجم التحويلات بالأرقام باستعمال بطاقة السحب[2]

الجدول رقم (09) :حجم التحويلات بالأرقام باستعمال بطاقة السحب خلال الفترة الممتدة من 1999الى 2003

---

1 la tribune en line, l'Algérie en 2006- reformes financier et bancaire, a partir du site internet :hhp//www.algerie.com/info /news ?,id :549

2 source : documentinternesatime, 2003

المؤسسة	1999	2000	2001	2002	2003
بريد الجزائر	240854	299140	463889	604582	474729
البنك الوطني الجزائري	0	0	0	7260	14378
القرض الشعبي الجزائري	16	5871	11643	15453	12519
بنك الفلاحة و التنمية الريفية	0	1221	8385	14901	10148
البنك الخارجي الجزائري	6496	14804	16804	22854	16385
بنك التنمية المحلية	0	0	0	147	1311
الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط	0	0	0	220	2173
بنك البركة الجزائري	0	184	617	762	337
SOCIEL GENERAL	0	0	0	0	381
بنك الريان	0		0	0	2
المجموع	247366	320635	501338	666184	532360
النسبة%	-	29602	53.36	32.88	-

Source : document interne satim, 2003[1]

رغم ما ذكرناه سابقا ،الا ان اقبال الجمهور على هذه الخدمة ، اي السحب الفوري ما يزال ضعيفا و هذا يعود الى جملة من الاسباب التي يبررها الزبائن لنفورهم من استخدام الموزع الالي للنقود.

نذكر مما يلي:1

- الاخطاء المستمرة و التي يرجعها المسؤولين الى شبكة الهاتف.
- الميول و الاعجام عن طريق اظهار اية معلومات حول وضع المالي لزبون امام الناس في الشارع.

-معظم هذه الآلات موجودة على واجهة المصارف، في الوقت الذي كان فيه من وجوب توزيعها عبر اهم المحطات و النقاط المهمة في المنطقة.

- غياب ثقافة مصرفية في المجتمع لعدم استخدامه متل للشيك.
- تعدد المخاطر المرتبطة بتقديم الخدمة المصرفية الالكترونية في مجال الخدمات المصرفية الالكترونية تم عقد اتفاق شراكة ما بين المجموعة الفرنسية Diagram.ediالرائدة في مجال

البرمجيات المتعلقة بالصرفية الكترونية و امن تبادل البيانات المالية و ثلاث مؤسسات جزائرية هي soft engineering megact multimédia ومركز البحث في الإعلام العلمي و التقني (crists)،لتنشا على اثره شركة مختلطة سميت ب : الجزائر لخدمات المصرفية الالكترونية(**AEBS :Algérie E –Banking service**) و الهدف من إقامته هذه المؤسسة هو تحقيق مشروع الصرفية على خط في الجزائر و هو حل يهم طبقا كل المصارف الجزائرية

ان كان الوعي بأهمية موجودا و النية قائمة ،لكن يبدو ان ما ينقص على ما هو الحزم و السرعة في التنفيذ و تجسيد النية على ارض الواقع[1]

2-بطاقة الفيزا الذهبية visa gold :بطاقة الدفع العالمية.

لقد بدأت تظهر بوادر الصرفية الالكترونية في الجزائر عن طريق اصدار اول بطاقة ائتمانيه و هي بطاقة الدفع الكترونية العالمية visa gold التي ترخصها هيئة عالمية الفيزا ،حيث عن طريق هذه البطاقة يتمكن صاحبها من شراء السلعة التي يرغبها عبر الانترنيت و في اي مكان في العالم و تحويل الاموال الى البائع عن طريق ارسال معلومات البنكية عبر البريد الالكتروني بشكل مشفر لضمان السرية في حالة اعتراضها ،غير إن ما يعيق هذه العملية في الجزائر هو بطئ اجراءات التحويل الأموال عبر البنوك ،فحسب مستثمر سعودي فان تحويل الاموال من وكالة بنكية في بسكرة الى وكالة أخرى بالعاصمة تابعة لنفس البنك يتطلب 10 أيام كاملة، لهذا عند تحويل الاموال الى بنك اخر خارج البلاد فهذا يتطلب وقتا أطول قد يتجاوز الشهرين، غير ان بعض المصادر تؤكد بان الاصلاحات الجارية في القطاع البنكي ستقلص من التحويلات.

الى جانب الاتفاق مع فيزا، هناك مفاوضات تجريها الجزائر مع ماستر كارد هما اللتان تصدران البطاقات الائتمانية ذات الاستعمال العالمي.

3-بطاقة الدفع المحلية:

ان وضع نظام الدفع بالبطاقة لن يكون ناجحا الا اذا كان نطاق قبولها واسع من قبل جميع البنوك ، في هذا السياق شرعت البنوك الجزائرية و بالتعاون مع شركة SATIM في تطبيق شروع نظام الدفع بواسطة النظافة باتفاق جماعي في الانطلاق في تنفيذ المشروع بمساهمة اربع بنوك و التي تحدد ما بين 200 و 500 من التجار الدين يقبلون باستخدام البطاقة في المرحلة أولى، و في حيز جغرافي قدره 05 كلم حول مدينة الجزائر أين يقع مركز المعالجة.

1بوعافية رشيد ، الصرفية الالكترونية و النظام المصرفي الجزائري، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلومالاقتصادية، جامعة الجزائر، 2005-2006، ص 174

ولهذا الغرض قامت شركة SATIM بالتعاون مع مكتب دراسات اجنبي بإنجاز الدراسات اللازمة تتضمن تحديد
الخصائص العملية و التقنية نظام نقدي الكتروني مشترك بين البنوك و في النهاية فان بهدف هو الوصول الى الحل
النقدي الالكتروني المتكامل يضمن التكفل بالمدفوعات الوطنية و الدولية و الربطبأنظمة النقديات للبنوك الجزائرية المعينة و التي تعمل في اطار بنكي مشترك .
-هناك نوعان من البطاقات المحلية التي تسمح بالسحب و الدفع هي بطاقة العادية و اخرى ذهبية يحملان شعار البنك المصدر و شعار CIB بطاقة بنكية مشتركة.
اما شكلها فهي مصنوعة من مادة بلاستيكية موافقة لمقاييس العالمية ISO7810طولها 85.71مم .وعرضها 54.03 مم و سمكها 0.76 مم و تحتوي على شريط مغناطيسي خاص بعمليات السحب وخلية الكترونية خاصة لعمليات الدفع.
و هي ابيضا موافقة لمقاييس EMV و المقاييس المحددة من قبل البنك الجزائر بموجب المنشور رقم 64/94 المؤرخ في 28/09/1994.
رغم هذا تبقى النقود العادية الاكثر استعمالا في المعلومات بين الجزائريين لانعدام الثقه في الوسائل الدفع الاخرى و هذا يدل على ان النظام المصرفي الجزائري مازال متأخرا كثيرا في هذا الميدان[1]

-ثالثا :أسباب عجز البنوك على تقديم خدمات مصرفية الكترونية:

على الرغم الجهود المبذولة من طرف البنوك الجزائرية لنقل العديد من التقنيات المصرفية الى السوق الجزائرية لتتلاءم مع متطلبات العصر الحديث،إلأن الفجوة التكنولوجية بين البنوك العمومية و نظائرها من البنوك الأجنبية لا تزال كبيرة.
ولعل اهم هذه المتطلبات ما يلي:
-البنية التحتية اللازمة في تكنولوجيا الاتصال و المعلومات
-الأطر البشرية الكفاءة.
-البحث و التطوير و الدراسات اللازمة لتوطين هذا الاقتصاد.
-التشريعات الضرورية لتسهيل انتشار الأعمال الكترونية
-الدعم الحكومي و فق مبادرة وطنية مبنية على رؤية استراتيجية.

1- البنية التحتية اللازمة في تكنولوجيا الاتصال و المعلومات: هناك مجموعة من المركبات اللازمة لإقامة بنية تحتية أساسية للعمال الالكترونية[2]

1-توفر الحواس على مستوى المنازل و المؤسسات: يلعب الحاسوب دور كبير و اساسي في تكنولوجيا المعلومات و الاتصال فهو وسيلة التي عن طريقها يتمكن المستعمل من الدخول الى الشبكة و الحصول على المعلومة

---

1 Satim : société d'automatisation de la transaction interbancaire de monétique.

2 بوعافية رشيد ،مرجع سبق ذكره ،ص 180

2-انتشار شبكات الاتصال بكل انواعها: وجود شبكات الاتصال الهاتفية العادية و الهاتفية الخلوية و شبكات الخدمات الرقمية المتكاملة ،و شيكات الأقمار الصناعية سيؤمن عنها القيام بإعمال الكترونية ،و يسهل ذلك و فعلا
تحوي الجزائر على هذه الإمكانات بحيث تغطي شبكة الاتصالات في الجزائر غالبية التراب الوطني بشبكة تقدر ب 22000 كلم من الخطوط الهرتيزية و 15000 كلم ألياف بصرية ،وكذا 50 محطة أرضية ، 100 نظام ريفي إضافةإلى شبكة الخاصة لإرسال المعطيات بالجملة MEGAPAC التي وضعت تحت تصرف وزارة الإعلام و الاتصال بإضافةإلى الشبكة المؤسساتية الخاصة بالصكوك البريدية
3-توفر الشبكة العالمية المعلومات الانترنيت: تطور الأعمال الالكترونية من غير الإمكان حدوثه دون وجود الانترنيت لقد شهد عدد مستخدمي الانترنيت .لقد شهد عدد مستخدمي الانترنت في الجزائر تطور مماثل غرار ما شهدته معظم دول العالم، فاعتمادا على الأرقام الخاصة بالجزائر المصرح عنها من قبل وزير البريد و تكنولوجيا الإعلام الاتصال في 01 مارس 2004.
-ارتفع عدد مقدمي خدمات الانترنيت من 4 عام 2000 إلى 9 موزع نهاية فيفري 2004،بالإشارةإلىأن عدد الموزعين الناشطين بالفعل لا يتجاوز 20.- ارتفاع مواقع الويب من 20 موقع عام 2000 إلى 2500 فيفري 2004 .
-انتقل عدد مستخدمي الانترنيت من 10.000 إلى 7000 من 2000 الى 2003

الجدول رقم (10): عدد مستخدمي الانترنيت في الدول العربية في الفترة الممتدة من 2000 الى 2007

اسم الدولة	عدد مستخدمي الانترنيت	عدد مستخدمي الانترنيت	نسبتهم من السكان	نسبة زيادة المئوية
	2000	تموز 2007	تموز 2007	2000-2007
الاردن	127.300	719.800	%13.4	%465.4
الامارات	735.000	1.321.00	%33.2	%79.7
تونس	100.000	953.000	%9.2	%853.8
الجزائر	5.000	1.920.000	%5.7	%3.740.0

السعودية	200.000	2540.000	%10.6	%1.170.0
سوريا	30.000	1.100.000	%5.6	%3566.7
الضفة وغزة	35.000	243.000	%7.9	%594.3
عمان	90.00	285.000	%11.6	%216.7
قطر	30.000	219.000	%26.6	%630
الكويت	150.000	700.000	%25.6	%366.7
لبنان	300.000	700.000	%15.4	%133.3
مصر	450.000	51.001.000	%7	%1033.3
المغرب	100.000	4600.000	%15.1	%4500
المجموع	-	23808.300	%8.55	
كل العالم		1.173.109.925	%17.8	%225

المصدر: الاتحاد الدولي للاتصالات ، ثورة الانترنيت في الوطن العربي

على الرغم من ارتفاع عدد مستخدمي الانترنيت الى هذا الحد لا يكفي لأنه يمثل نسبة منخفضة مقارنة بعدد سكان الجزائر و مقارنة بالدول الأخرى سواء العربية منها والأجنبية، هذا من جانب و من جانب اخر حيث كثير ما يقتصر عمل الكثير من مستخدمي الانترنيت على البحث السطحي عن بعض المعلومات وهذا لا يكفي للوصول فعلا الى الممارسة الفعلية لتكنولوجيا المعلومات و الاستفادة.[1]

2-الاطر البشرية ذات الكفاءة: إن العنصر البشري أساسي في كل تنظيم مهما كان نوعها والغرض منإنشاءهوضروريا كثر بالنسبةللبنوكإذ يمثل رأس مالها الدائم، والبنوك

التجارية في الجزائر إن توفر البنوك الجزائرية على الكفاءات و الموارد البشرية اللازمة إلاأنها تعاني من قلة دوريتها و ضعف فعاليتها و انعدام روح المبادرة و الخلق والإبداع لديها و عليه فإننا نذكر بعض المعوقات المرتبطة برسم إستراتيجية تنموية للكفاءات في المؤسسات المصرفية في الجزائر ومن بينها [1]

-ضعف التكوين القاعدي: اي معاناة المورد البشري الجزائري من ضعف التكوين على مستوى المعاهد و المؤسسات التي تلقى تعليمه على مستواها، و التي لا تعرف الشيء الكثير عن تسيير المصارف مما يحتم عليها اعادة تكوينها الشيء الذي يحمل البنك تكاليف جديدة اضافية في الوقت ، الجهد، المال وينبغي على البنوك ان تبذل مجهودات جبارة في المجال التكوين حتى تستطيع مسايرة العصر و متطلبات اقتصاد السوق.

-غياب الثقافة المصرفية لدى الكفاءات البشرية: وتعني الثقافة المصرفية جملة المعارف و المعلومات و النظريات و الاخبار المتعلقة بالتسيير العقلاني و الحديث للمصارف مما يجعلها

1نصر الدين بوريش ، مرجع سبق ذكره ،ص ص 11-13

دائما تتطلع نحو المزيد منالتقدم و العصرنة، و نلمس غياب متل هذه الثقافة عادة لدى الكفاءات البشرية المسيرة للمصارف الجزائرية و التي تكتفي بتنفيذ اعمالها و القيام بوظائفها بشكل روتيني خال من روح الابداع و عقلية الابتكار و الرغبة في التطوير.

3-البحث و التطوير و الدراسات اللازمة لتوطين هذا الاقتصاد.

4-التشريعات الضرورية لتسهيل انتشار الاعمال الالكتروني: لتكييف الإطار القانوني والتنظيمي من اجل ضمان الحماية و الامن لكل من مقدمي و مستقبلي الخدمات البنكية الإلكترونية وهذا بالإصدار نصوص قانونية و تنظيمية تخص مايلي.

-حماية الملكية الفكرية و المعطيات الشخصية

-التصديق على التوقيع الالكتروني.

-اجراءات و قواعد العمل في مجال الإلكتروني.

-هناك جهود جزائرية في مجال التشريع بخصوص الاعمال الالكترونية من بينها ،

-قانون :مجال الابداع القانوني بموجب الرسوم 1096

- الملكية الفكرية بموجب الامر 03-05

5- الدعم الحكومي و فق مبادرة وطنية مبنية على رؤية استراتيجية:[1]

بالرغم من هذه الجهود المبذولة الا ان الفجوة التكنولوجية ماتزال كبيرة بين البنك الجزائرية ونظرائها من البنوك الأجنبية عربية كانت ام غربية

المبحث الثاني : تحديث نظام الدفع في الجزائر

نظرا لأهمية ما قدمته الصرفية الإلكترونية الاقتصاد و نظرا لمحاولة الجزائر النهوض باقتصادها من حالة الركوض المزرية و تسريع وتنشيط حركته،رأت الجزائر ضرورة تطوير نظامها المصرفي، ومواكبة كل ما هو جديد حيث قامت في السنوات الأخيرة بإدخال تكنولوجيا الاعلام و الاتصال الى النشاط المالي و المصرفي ،ظهور خدمات بنكية الكترونية نتيجة لعصرنة كل كم أنظمة الدفع و السحب، و الائتمان ، التحويلات المالية، الخدمات المصرفية (كشوف الحسابات) و التنظيم الداخلي لمصرف بالرغم كل من هذه الجهود المبذولة الا ان الفجوة التكنولوجية ماتزال كبيرة بين البنوك الجزائرية ونظرائها من البنوك الاجنبية عربية كانت ام غربية

المطلب الاول: الصيرفة الالكترونية في الجزائر

11يوسف مسعداوي، البنوك الكترونية ، مجمع اعمال ملتقى المنظومة المصرفية و التحولات الاقتصادية واقع و تحديات ،جامعة شلف، يومي 14-15 ديسمبر 2004 ، ص 236

ان تبني نظام الصرفية الالكترونية في الجزائر سيؤدي لبى حدوث العديد من التغيرات الايجابية على الاقتصاد بصفة عامة و النظام المصرفي الجزائري خصوصا

:اولا: مفهوم الصرفية الالكترونية

1-تعريف الصرفية الالكترونية: يقصد بالصرفية الالكترونية اجراء العمليات المصرفية بطرق الكترونية اي باستخدام تكنولوجيا المعلومات ، و الاتصالات الجديدة ، سواء تعلق الامر بالسحب او بالدفع ، الائتمان او التحويل او بالتعامل في الاوراق المالية او غير ذلك من اعمال المصارف[1]

تشمل الصرفية الالكترونية المعاملات المالية بين المؤسسات المالية و الافراد و الشركات التجارية و الحكومية من اجل تعيين الربحية، تحاول المنظمات المصرفية كالمنظمات الاخرى السيطرة على التكاليف ،و خفض المصروفات التشغيلية متخذة من التكنولوجيا و الابتكار ادواتها لتحقيق ذلك

يمكن تعريفها ايضا على انها مجموعة الانظمة التي تعمل على الخط، تسمح للزبائن-- الاستفادة من الخدمات البنكية انطلاقا من حاسوب شخصي يتم ربط بحواسب البنك عن طريق خطوط هاتفية، وتمكن من إجراء عمليات بنكية على مستويين المحلي و العالمي دون انقطاع.

-فالصرفية الالكترونية هي جميع الخدمات المصروفة على موقع الويب ،خدمات المقدمة عبر الهاتف، استخدام بطاقة الائتمان ، تبادل المعلومات بين البنوك وزبائنه عبر الفاكس او البريد الالكتروني.

-كما سبق تجد ان هناك اتجاهين لتعريف الخدمة المصرفية او الصرفية الالكترونية ،فهناك من اعتبر إن الصرفية الالكترونية هي ممارسة النشاط المصرفي عند بعد عن طريق شبكة الانترنيت أو الشبكات الخاصة ،أما الاتجاه الأخر فقد اضاف الى ذلك قنوا ت أخرى كالموزعات الآلية، الهاتف، الهاتف النقال.....

2-دوافع الصرفية الالكترونية:

هناك العديد من الاسباب التي جعلت البنوك تسعى وراء تعظيم الاستفادة من تكنولوجيا المعلومات و الاتصالات، و العمل على ترقية و تطوير خدماتها بما يتوافق و الايقاع المتسارع للصناعة البنكية ولعل أهمها مايلي:

---

[1] طارق عبد العال، مرجع سبق ذكره ،ص 141.

-حاجة البنك الى التخلص من ظاهرة صفوف الانتظار التي يعاني منها ،وهذا بطبيعة الحال يؤثر في كثير من الاحيان على الاداء العمال البنك فيما يخص بالكمية او جودة الخدمات المقدمة.[2]

-المنافسة الشديدة التي تشهدها الصناعة البنكية و تسابق البنوك وراء تعزيز مركزها التنافسي، مستعملة شتى الطرق و الوسائل لذلك و من ضمنها سلاح التكنولوجيا ،الذي أصبحيشكل خطر على البنوك الضعيفة

- التغيير في حاجات و رغبات الزبائن كاستجابة التحولات التي شهدها العالم في مجال تكنولوجيا الإعلام و الاتصال، و من ذلك تشكل رغبة الزبائن في تلقي الخدمات البنكية عن بعد وخارج اوقات العمل الرسمية للبنك.

- طالما ان المؤسسة البنكية تسعى وراء ايجاد طرق او وسائل تساعدها على زيادة حصتها السوقية و تعظيم ارباحها مقارنة مع منافسيها ،فإنها تستنجد بالوسائل الالكترونية في تسويق خدماتها خصوصا وانها ذات تكاليف منخفضة و سريعة في اتمام العمليات.

3-مزايا الصرفية الالكترونية:

استعمال البنوك الوسائل الالكترونية في سبيل ايصال خدماتها يكسب مجموعة من المزايا إمكانية حصول الزبون على الخدمات من اماكن تبعد عن مقر البنك من خلال الفروع الالكترونية كأجهزة الصرف الالي، الكمبيوتر الشخصي، الهاتف البنكي و الانترنيت.

-امكانية العمل على مدار 24 ساعة وطيلة ايام الاسبوع.
-امكانية تقديم كافة الخدمات التقليدية من خلال قنوات الكترونية بطريقة اسرع و بتكلفة اقل مقارنة مع الفروع التقليدية ،بالإضافة الى تقديم خدمات اكثر تطورا من خلال قناة الانترنيت ،وبالتالي فاءنا انخفاض الخدمات و تحسين جودتها هي عوامل جدب بالنسبة للزبون [1]
ان تبني الصرفية الكترونية تمكن البنك من اختراق اسواق جديدة على مستوى المحلي او حتى الدولي حيث يظهر هذا بشكل واضح من خلال خدمة الانترنيت البنكي التي ادت الى عولمة الخدمة [2]

4-الصيرفة الالكترونية في الجزائر(نظام مصرفي جزائري)

في أيطار الخدمة الالكترونية و النقد الالكتروني ، تجدر الاشارة الى الجهود القائمة من طـرف بنك الجزائر مع البنوك التجارية سواء كانت محلية او اجنبية من اجل اقامة هذا المشروع.

---

2 سماح ميهوبي ، مرجع سبق ذكره ، ص ص 99-100

1-يتمثل في العقد المبرم في شهر افريل سنة 2004 مابين شركة SATIM وشركة فرنسية(ingenico DATA system) و من اجل إنشاء و تعميم النقد الإلكتروني في البنوك الجزائرية وكان المقرر البدء في شهر نوفمبر من نفس السنة 2004 بإصدار بطاقة دفع مصرفية ،تم بعد ذلك بإصدار بطاقة الدفع و السحب الى غاية بداية سداسي الثاني من سنة 2005.

2-فتعلق بالصرفية الالكترونية امن تبادل البيانات المالية بين ثلاث مؤسسات جزائرية(soft engineering)و (Magatmultimédia) و مركز الإعلام العلمي و التقني لتنشا على أثره شركة مختلطة(AlegriaEbanking service) والهدف من إقامة هذه المؤسسة هو تحقيق مشروع الصيرفة على خط في الجزائر و هو مشروع طبعا يهم كل البنوك الجزائرية و هو مازال في طور الانجاز.[1]

ثانيا: اهمية العمل بالصرفية الكترونية في الجزائر

ان تبني نظام الصرفية الإلكترونية في الجزائر سيؤدي الى حدوث العديد من التغيرات الايجابية على الاقتصاد بصفة عامة و النظام المصرفي خصوصا.

1-تأثير الصرفية الالكترونية على الاقتصاد الجزائري:

ان مرور الاقتصاد الجزائري بفترة انتقالية نحو اقتصاد السوق جعله مستعدا لتبني الوسائل التي تؤدي به الى الاستقرار، و نحن هنا نتحدث عن الصيرفة الالكترونية منا سنضيف للاقتصاد الجزائري وماذا يمكن ان نتقدم لمكونات هذا الاقتصاد و للإجابة يمكننا ايجازها فيما يلي.

تأثير الصرفية الإلكترونية على المؤسسة الاقتصادية: تساهم الخدمة الالكترونية و الخدمة البنكية عن بعد بالنسبة للمؤسسة عندما يرافق ذلك ادخال تكنولوجيا المعلومات و الاتصالات المؤسسات و ادخال تغيرات تنظيمية و ادارية مرافقة، فهي تزيد في تحسين الادارة و اقتصاد الوقت و التكلفة و الاستفادة من خدمات بجودة عالية و بتكلفة و جهد اقل.

محاربة الاقتصاد الموازي: لقد فرض تأخر وسائل الدفع في المنظومة المصرفية الجزائرية على المتعاملين التجاريين التعامل خارج الدائرة المصرفية ، هذا التعامل قد ساعد على تداول النقود خارج هذا الاطار الذي ساهم في تفشي ظاهرة الاكتناز ادى بدوره في بروز ظاهرة الاقتصاد الموازي ساعدت على ارتفاع السوق الموازية ،وهذا الامر أصبح يهدد الاقتصاد الوطني الذي مازال هشا و بالتالي فان اعتماد الصرفية الالكترونية و اقامة انظمة دفع الكترونية سوف يسهل دخول النقود المتداولة في السوق الموازي بين دائرة السوق المصرفية و بالتالي المساهمة في تخفيف من حدة الاقتصاد غير الرسمي و السوق الموازية بالأخص في ظل توفير بيئة مناسبة لذلك.

ايجاد و تطوير التجارة الالكترونية في الجزائر: ان اساس ظهور و تطور التجارة الالكترونية يعود في الاصل الى مدى انتشار استخدام و سائل الدفع الالكترونية و فعالية الصيرفة

---

[1] سماح ميهوبي ، مرجع سبق ذكره ، نفس الصفحة

الالكترونية، و لا احد تخفى عليه اهمية التجارة الالكترونية و بالتالي على الجزائر تدعيم الصيرفة ووسائل الدفع الإلكترونية لا يجاد وسط مناسب لهذا النوع من التجارة.
اعطاء دفع للحكم الالكتروني في الجزائر: لقد اصبحت فكرة انشاء الحكومة الالكترونية امرا لا بد منه في ظل انفتاح الجزائر على اقتصاد العالمي و تشجيعها الاستثمارات الاجنبية وتزايد المطالب الشعبية بضرورة[1]

بناء الاقتصاد رقمي في الجزائر: ان تبني نظام الصيرفة الالكترونية يكون القاعدة نحو الانطلاق في مشاريع رقمية أخرى، تنقل الاقتصادي الوطني نحو اقتصاد رقمي.

2-تأثيرالصيرفة الإلكترونية على نظام المصرفي الجزائري:

إن اعتماد الصيرفة الالكترونية في النظام المصرفي الجزائري سوف يتيح للنظام دخول العصرنة من ابوابها الواسعة سواء تعلق الامر بالبنوك التجارية او بنك الجزائر او المؤسسات المالية الاخرى و هي تمنح عدة امتيازات متل:
-تخفيض النفقات التي تتحملها المصارف: في اداء الخدمات و انشاء فروع جديدة في مناطق خاصة ، ان الجزائر و مساحتها الواسعة والتواجد على الانترنيت قادر على التكفل بالوصول الى عدد كبير من الزبائن و تقديم خدمات جيدة و متنوعة وبتكلفة اقل اضافة الى امكانية تسويق خدماتها المصرفية فضلا عن التعاملات بين المصارف و المبادلات الالكترونية.
-استخدام الانترنيت في المصارف الجزائرية: تشكل نافذة اعلامية لتعزيز الشفافية وذلك من خلال التعريف بهذه المصارف و ترويج لخدماتها و الاعلام بالنشرة و تطورات المؤشرات المالية لوضعها تحت تصرف الباحثين وسائر الاطراف الاخرى المعنية بالأمر.
-تساهم تورة الاتصالات و المعلومات: في وشؤون الحياة اليومية وذلك بتحسين وتسهيل معيشة العائلات و الافراد بترقيتها للأفضل و تطوير المجتمع بتمكينه من وسائل جديدة.
-تفعيل دور البورصة القيم المنقولة في الجزائر: من خلال اقامة سوق مالية الكترونية واقامة انظمة دفع الكتروني تساهم في تطور ادائها و ترقيتها.
-مواكبة المصارف الجزائرية للتطورات العالمية: في ميدان الخدمات المصرفية الإلكترونية و هي تستعد للاندماج في الاقتصاد العالمي وتبحث عن جلب الاستثمار[2]

-المساهمة في جلب الاستثمارات: لا سيما للاستثمار الاجنبي المباشر من خلال توفير خدمة مصرفية الكترونية على مدار(24 ساعة /24 ساعة) و 7 ايام /7ايام.

1يوسف مسعداوي ، مرجع سبق ذكره، ص ص 238-240

2يوسف مسعداوي ، مرجع سبق ذكره، نفس الصفحة

-دخول المصارف العالمية لشبكة الانترنيت: بما تملكه من قدرات على المنافسة ، ضرورة دخول المصارف الجزائرية لهذه الخدمة لمواجهة التحديات السوق المصرفية الدولية و بالتالي دخول سوق مصرفية جزائرية في منافسة داخلية والخارجية و يجب في هذه الحالة ان تكيف المنظومة المصرفية الجزائرية خدماتها المصرفية وفق ما يجري حاليا في الاسواق المصرفية العالمية.

-بالرغم من الايجابيات التي توفرها الصرفية الالكترونية التي تعتمدها الجزائر، الا ان هذا لا يمنع وجود بعض السلبيات و المخاطر اذا يجب علينا عدم اغفال عن حجم المخاطر التي تتولد عن هذا النوع من الخدمات اذا تم اعتماده بشكل متسرع وغير واعي مثل مخاطر القرصنة ، تكلفة الصيانة، البنية التحتية ، امن وسرية التعاملات المصرفية

المطلب الثاني: تطور الصيرفة الإلكترونية في الجزائر.

اولا: تطوير الصيرفة الالكترونية في النظام المصرفي الجزائري:

ان تطوير الصرفية الالكترونية في الجزائر يتطلب توفير عناصر مرتبطة بالبيئة المناسبة من جهة وبالنظام المصرفي الجزائري من جهة أخرى، وذلك من خلال اقامة انظمة واعتماد بطاقة الائتمان و تطوير شبكة الاتصالات و البريد في الجزائر.

من اهم ما طرح في اطار تحدي نظام الدفع في الجزائر و الجاري العمل به كان في سنة 2006 هو:

-نظام الدفع للمبالغ الكبيرة و الذي يطلق عليه نظام الدفع الفوري للمبالغ الكبيرة le system de paiment de gros montants en temps réel اي RTGS

ويقوم هذا النظام بعمليات تحويل المبالغ الكبيرة اذا تصنف بانها عمليات استعجالية

-نظام الدفع الشامل او المكثف le system de paiement de Masse ويقوم هذا النظام المقاصة الالية الالكترونية لمجمل وسائل الدفع التقليدية و الالكترونية بمعنى المعالجة الالكترونية الصغيرة و المتوسطة.

1- نظام الدفع الفوري لمبالغ الكبيرة RTGS :يعرف نظام الدفع الفوري للمبالغ الكبيرة بانه نظام يخص اوامر الدفع التي تتم ما بين البنوك باستخدام التحويلات البنكية او البريدية للمبالغ الكبيرة او للدفع الفوري المحقق من قبل المشاركين في هذا النظام وهذا النظام يخص مايلي:

-الاموال المحولة بين البنوك أو مع البنك المركزي، مما يسمح بتحسين طريقة تسيير السيولة و الاحتياط الاجباري بتقليل المخاطر التنظيمية.

- المعالجة السريعة للمدفوعات التجارية بين المؤسسات و الذي له اهمية كبيرة نظرا لأنه يساهم في ترقية التجارة وتطوير الاقتصاد.[1]

-تنظيم الصفقات التي تتم في أسواقرأسمال كالبورصة و السوق النقدي كما يسمح بتحسين ويزيد من تطورها

-ويسمح هذا النظام بتنظيم اوامر التحويل الاموال التي تعادل وتفوق مليون دينار و معالجتها في الوقت الحقيقي على أنها عمليات استعجاليه و فورية و بصورة اجمالية(عملية بعملية) وذلك دون تأجيل اي انه يخص فقط عمليات الدفع التي تتم بالتحويلات [1]

اما المشاركون في هذا النظام فهم نوعان

مشاركون بصورة مرتبطون مباشرة بنظام RTGS المنظم من طرف بنك الجزائر و مشاركون بصورة غير مباشرة الدخول للنظام يتم باستخدام خدمات المشاركين المباشرين ،ويتحمل هذان نوعان المسؤولية الكاملة فيما يتعلق

بعملياتهم الحسابية المفتوحة لدى نظام ATGS و الحسابات لدى بنك الجزائر تخص هذه العمليات الصفقات المتعلقة بالتحويل من بنك الى اخر و من حساب عميل إلى اخر 1.

وقد شاركت كافة البنوك و المؤسسات المالية في هذا النظام بإضافة الخزينة العمومية وبريد الجزائر و غيرها من الهيئات ليتم بواسطته اجراء كافة العمليات المصرفية و المالية بين البنوك و بنك الجزائر منها التحويلات لفائدة ارصدة العملاء هذا النظام دخل حيز التنفيذ 08 فيفري 2006

اهداف نظام RTQS:

-تسوية عملية البطاقة المصرفية في وقت حقيقي وكل وسائل دفع اخرى.

-تلبية مختلف احتياجات المستعملين باستخدام نظام الدفع الالكتروني.

-تقليص اجال التسوية و تشجيع استعمال النقود الكتابية.

-تخفيض التكلفة الاجمالية للمدفوعات.

-جعل نظام الدفع الجزائري يتمتع بالمقاييس الدولية في تسيير مخاطر السيولة

---

1 يوسف مسعداوي ، مرجع سبق ذكره، نفس الصفحة

-تقوية العلاقات بين المصارف

-تشجيعإقامة المصارف الأجنبية.

2-نظام الدفع الشامل لنظام المقاصة عن بعد:[1]

يتعلق هذا النظام بتطوير بوسائل الدفع و عمليات معالجتها سواء وسائل دفع التقليدية او الكترونية ، بطاقات بنكية ، في سنة 2002 تم وضع مجموعة عمل تولت تسطيرالاستراتجيات المتعلقة بعمليات الدفع و الدفع الشامل، ويتعلق الأمر بصفة خاصة بالمقاصة الالكترونية و تفكير في وضع نصوص قانونية لمثل هذا التطور ووضع شبكة التحويل ونظام معلوماتي المشاركين أو المنخرطين في النظام، كذلك وضع الشروط الملائمة لتطوير وسائل الدفع [1]

خصوصا الوسائل الكترونية وتخص العملية الدفع بالشيك ، التحويل ، السفتجة ، السند لأمر، النقدية، إشعاربالاقتطاع هي وسيلة دفع استعملت حديثا في الجزائر وهي تشبه التحويل حيث تسمح بتحويل الاموال العملاء من حسابهم إلى حساب أخر، فهو تصريح مستمر يعطي به المدين إلى دائنه لاقتطاع من حسابه وفي تواريخ منتظمة ،وتشمل هذه الوسيلة خصيصا دفع فواتر الكهرباء- الغاز –الماء الخ وذاك بطريقة منتظمة سواء مبالغ الثابتة أو المستمرةوفي إطار هذا المشروع يقوم بنك الجزائر مع المجموعة البنكية بالتخطيط لما يلي:

-هندسة نظام المقاصة بذلك بوضع تبادل وسائل الدفع تحت الشكل الكتروني و مجردة من الشكل المادي وضع أرشيف لوسائل الدفع الورقية التي يتم معالجتها بالاستخدام أجهزةسكا نير ,النظام ألمعلوماتي كيفية إدارة ة تسيير المقاصة.

-التعريف بالنظام وبأهدافه، نوع المشاركين، الدول و المسؤوليات المسيرة للنظام الوسائل المعالجة وفق النظام، مراقبة النظام ، قوانين الأمان، الشروط التقنية لدخول النظام.

-تقدير الأشغالمكلفة بالنظام

-ونظام الدفع الشامل من صلاحية الوزير المنتدب المكلف بالإصلاح المالي وقد دخل المشروع حيز التنفيذ انطلاقا من 15 ماي 2006، وتجدر الإشارةإلىأن نظام RTGSتكون على اتصال بهذه المقاصة لتامين تسوية الأرصدة المتعددة المشاركين وتحويلات النظام و بفضل ان تتم في نفس اليوم اجراء المقاصة حتى يتم معالجتها في الوقت الحقيقي

اما من يتكفل بإدارة عمليات نظام التبادلات المقاصة الدفع الشامل فهو مركز المقاصة المسبقة.

1évolutionéconomique et monétaire en Algérie,rapport ,2001, op.cit.p71

وهو فرع لدى centre de pré-compensation interne bancaire CPI ما بين البنوك بنك الجزائر و الذي يتولى بالضبط مهام وهي

1-تسيير التبادلات المقاصة الكترونية و أرشفة البيانات.[1]

2-تسيير تدفقات المبادلات وحساب الأرصدة المتعددة المشاركين المختلفين لنظام RTGS .

3-الإشراف على عمل النظام.

4-التحكم في ضمان سرية المعلومات المتبادلة بين البنوك

أما الهيئات التي تتدخل في نظام المقاصة الكترونية من اجل الدفع الشامل فهي بنك الجزائر- البنوك التجارية –اتصالات الجزائر-بريد الجزائر-الخزينة العمومية وجمعيةالبنوك والمؤسسات المالية SATIM

أهداف النظام: يهدف هذا النظام إلى:[2]

-التسيير المحاسبي اليومي و إعطاء نظرة شاملة وحقيقية عن وضعية الخزينة في السوق والمالية الوطنية.

-تقليص أجال المعالجة ،يتم قبول أو رفض العملية في اجل أقصاه 5 ايام على ان يتم اختزال هذه المدة إلى 03 أيام تم 48 ساعة

-تامين أنظمة الدفع العام.

-إعادة الثقة للزبائن في وسائل دفع خاصة الصكوك.

-مواجهة عملية تبيض الأموال في الجزائر.

لقد كانت سنة 2006 عصرنة انظمة الدفع وما نتج عنه من تطوير الوساطة البنكية الفعالة ،المؤمنة لخدمات بنكية ذات جودة تخدم الزبائن، و تسهل انتقال الأموال بأدنى تكلفة و في اقصر وقت ممكن و هذه التقنيات تتطور بفعل تطور النشاطات البنكية، و عليه أيتأخر في هذا المجال قد يعرض الاقتصاد للشلل وهذا ماهو حاصل في الاقتصاد الجزائري. ولحسن حظ ادركت البنوك الجزائرية حتمية تحسين خدماتهما لا سيما وسائل الدفع التي لا تحتل في الاقتصاد الجزائري المكانة و الاهمية التي تتسم بها لدى الدول المتقدمة[3]

1évolutionéconomique ATCS media banque d'algerie,op,cit,n67 ,2003, pp ,12,13

2ibid, pp ,15-16

ثانيا :جديد المشاريع الكترونية في أعمال البنوك الكترونية[1]

ان وسائل الدفع المستعملة في النظام المصرفي الجزائري تتميز بانها تقليدية في اغلبها ولا تتناسب مع الواقع العالمي الجديد ، ولكن تبعا لحرص الجزائر على مواكبة الاحداث و التطورات التكنولوجية في العمل المصرفي خاصة في مجال الصناعة المصرفية و سعيها نحو الصرفية الكترونية شرعت في تقديم و تبني بعض وسائل دفع الحديثة.

وقد تميزت سنة 2006 بانطلاق عدة مشاريع في اطار تحديث وسائل الدفع سواء من طرف البنوك او من طرف مؤسسة البريد لدورها الكبير في عمليات الدفع في الجزائر وذلك بداية بمشروع البطاقات البنكية للسحب و الدفع التي تغني عن حمل و استخدام السيولة النقدية في عمليات الشراء تم نظام الدفع الفوري للمبالغ الكبيرة ،و نظام الدفع الشامل الذي يخص المبالغ الصغيرة، هذا بالإضافة لصدور قانون يجبر على حتمية استخدام وسائل الدفع في العمليات التي تفوق 50.000 دج، لتنتهي العملية بتطبيق المقاصة الكترونية في منتصف سنة 2006 و هناك عدة وسائل اخرى حديثة قامت الجزائر بتبنيها منها.[2]

1-البطاقة الائتمانية: ان هدف اعتماد بطاقة مصرفية في الجزائر هو توحيد التقنيات المكنونة للجهاز و لذلك فانالطريقة المثلى للدفع هي تلك التي تتميز بالبساطة في الاستعمال ، ونموذج موحد لاستعمالها ووسيلة دفع هي تلك التي تتميز بالبساطة في الاستعمال و نموذج موحد لاستعمالها ووسيلة دفع مؤمنة بالنسبة للحامل البطاقة
الذكية وبها جهاز المقاصة الكترونية يتميز بالسرعة بالمضاعفة إلى تكوين لجنة من المصارف تمثل كل
المشاركين لتحديد وضع دليل للدفع الالكتروني و قواعد التعامل بين التجار و العاملين ومعالجة قضايا عدم التسديد و النزعات المختلفة ، وبعد هذه التعبئة الواسعة ورسم الهدف المنشود تقوم شركة SATIMبالإشراف على العملية التقنية بعد حملة إعلاميةتحسسيه موسعة و مكثفة و تكوين مهني و تطبيقي حتى تساعد و تسهم في تحقيق المشروع.

3avis de prelement ,vue le 18 mars 2006, http/cir.fr

1évolutionéconomique of monétaire en Algérie','http 2001, of.cit p58.

2'le system de paiement ''BNA finance n5 .2 année, septembre ,2003 ,p24

تم شركة SATIM بعد هذه المرحلة مع تعميم البنوك المنخرطة الى انضمام شبكات القابلة للاستعمال على مستوى الوطني visa او master card الدفع الدولية بإصدار بطاقة الدفع الدولي لعملتي السحب او الدفع.
و كل ما سبق ذكره من إجراءات قد عملت الجزائر على تحقيقها ليس بالصورة كاملة و شاملة و لكن نستطيع القول أنها تسير على خطوات منتظمة و متباطئة من اجل تحقيقها بشكل عام و هذا العمل كان اثناء قيامها بالإصلاح المصرفي فتح المجال لتطوير التجارة الالكترونية وذلك بإصدار[1]

بطاقة سي-بي-اي- فيزا غولد- CBA visa –gold

لقد بدأت تظهر بوادر الصرفية الكترونية في الجزائر عن طريق إصدارأول بطاقة ائتمانية وهي بطاقة الدفع الالكترونية العالمية سي –بي-اي –غولد فيزا (CBAvisa gold) التي ترخصها الهيئة العالمية فيزا-visa حيث عن طريق هذه البطاقة يتمكن صاحبها من شراء السلعة التي يرغبها عبر الانترنيت في اي مكان في العالم و تحويل الاموال الى البائع عن طريق ارسال معلومات بنكية عبر البريد الكتروني بشكل مشفر لضمان عدم قراءتها في حالة اعتراضها(سرقتها) ، غير أن ما يعيق هذه العملية في الجزائر هو بطء اجراءات تحويل الاموال عبر البنوك.، غير ان الوزير اكد بان الاصلاحات الجارية في القطاع المصرفي ستقلص مدة التحويلات الى جانب الاتفاق مع فيزا.
الى جانب بطاقة سي-بي-اي- فيزا غولد-هناك بطاقة كاش يو.

بطاقة كاش يو cash où:هي بطاقة منتشرة في منطقة الخليج العربي و الشرق الأوسط قد أبدت اهتماما خاص بالسوق الجزائرية، حيث نشرت عدة إعلانات في موقع مكتوب يبحث عن موزعين لبطاقتها الالكترونية في الجزائر رغم ان المديرية العامة لبريد الجزائر نفت وجود إيإنفاقأو توزيعها في الجزائر، رغم إبداء بعض الجزائريين رغبة في كاشيو ، حتى مفاوضات مع إدارة التي تنظم عدة حملات إعلانية و التعرف على التسوق الكتروني بواسطة بطاقة كاشيوومسابقات عبر الانترنيت تقدم خلالها جوائز مغريةو لكنها تشترط مقابل ذلك شراء بطاقتها الالكترونية.

2-شبكة الاتصالات و البريد: ان اقامة نظام دفع الكتروني حقيقي في الجزائر يستلزم تطوير كل من شبكات الاتصال و البريد و الانترنيت و تعميمها على كل انحاء القطر وقد بدأت الجزائر في السعي الى تحقيق هذا التطور مجال الاتصالات و البريد.

1- اتصالات نظام وي-ماكس:

لقد أكد الرئيس المدير العام لمجمع الاتصالات الجزائر ان هدف المجمع هو تعميم نظام النقد الكتروني في الجزائر و قد سبق لاتصالات ، الجزائر أنبدأت في عملية توزيع تلك البطاقات على زبائنها أصحاب الحسابات الجارية ، اذ ينتظر ألاف الزبائن الحصول على تلك البطاقة

1normes inter bancaire de gestion automatiser des instrument de paimenetpocumment interne de la banque d'algerie .fevrier, 2005, p5

التي ستخفف عليهم عناء الوقوف من اجل سحب مبالغ نقدية للتعامل بها، بينما بلغ استعمال البطاقات الدفع الكتروني مراحل متقدمة في سائر البلدان ، بل هناك من البلاد الغربية التي افتقدت فيها السيولة المالية الى درجة اختصت بها البنوك دون غيرها.

حيث أكد على المسئول على مجمع اتصالات الجزائر الاستفادة من خدمتي الهاتف و الانترنيت بسرعة فائقة بفضل هذه التكنولوجيا الجديدة التي تعتمد على موجات اللاسلكية و التي ستمكن في سابقة بالجزائر من استقبال التلفزيون عبر الانترنيت و بأسعار تنافسية

3-الصرفية على خط في الجزائر:أن احد أهمأوجه الصرفية الكترونية هي الصرفية الكترونية عملت على إيجاد هذا النوع من الخدمة في السوق المالي الجزائري لكن قدرات البنوك

الجزائرية لم تسمح بذلك و من هنا جاءت فكرة

إنشاء مؤسسة تقدم وتساعد البنوك الجزائرية على تقديم هذا النوع من الخدمات : الجزائر لخدمات الصرفية الالكترونية.[1]

تعريف الجزائر لخدمات الصرفية الكتروني(AEBS) :نتجث هذه الشركة عن اتفاق شراكة بين المجموعة الفرنسية الرائدة في مجال DIA GRAM EDI البرمجيات المتعلقة بالصرفية

الالكترونية و امن تبادل البيانات المالية و ثلاث مؤسسات جزائرية و مركز البحث في الإعلام العلمي lerist soft anginering التقني و Magactmultimédia لتنشا شركة مختلطة سميت الجزائر لخدمات الصيرفة الالكترونية تقدم هذه الشركة خدماتها المتعلقة بالمصارف عن بعد وتسيير و امن تبادل البيانات المالية لجميع البنوك و المؤسسات المالية باختلاف أصناف زبائنها (مؤسسات كبرى- مجموعات شركات-تجار- مهنيين-خواص) بتقديم تشكليه من الخدمات

بدرجة عالية من الأمن و سلامة في أداء العمليات ، انشات هذه الشركة في جانفي 2004 في بداية ركزت على عمليات التطوير وتدعيم موجة جهودها بصفة رئيسية نحو عصرنة خدمات البنكية و أنظمة الدفع الالكترونية

1- 2-خذمات AEBS:Algérie e ban King service

ان هذه الشركة انشات من اجل هدف سياسي هو تلبية حاجات المؤسسات.المالية باقتراح برمجيات تقدم عن طريق برمجيات متعددة وذلك من خلال(des progiciels)

-اقتراح حلول المصارف عن بعد من جهة.

1بيومي عبد الفتاح حجازي ، مرجع سبق ذكره، ص ص 15-20

-تبسيط و تامين المبادلات الالكترونية متعدد الاقسام من جهة اخرى الخدمات المقدمة توجد قسمين: على نفس الدرجة من التطور التكنولوجي

- الصنف الخاص بالبنك diagram e-banking

-صنف التبادل الالكتروني متعدد الوجهات و الاقسام EDI و تضمن تزويد زبائنها بكل تطور تكنولوجي ووظيفي يعرفه القطاع و تقديم خدماتها تكون بصفة مستمرةطوال مدة الاستفادة منها كما يلي:

-**التحليل الاولي:** تقوم بعمليات تدقيق الحاجات و الموجودات ودراسة المحيط دراسة دقيقة لتقديم حلول تتناسب مع المؤسسة و مع محيطها[1]

-**التركيب:** ويتمثل في تقديم الخدمة و الاشراف على العمليات مع ما تشمله من خدمات مرفقة.

-**المتابعة المستمرة:** وتكون بتقديم خدمات الصيانة ، التوين المساعدة ، المساعدة عن بعد لضمان الانتاجية المستمرة للعمليات

2- **الأهداف AEBS**:تهدف أساسا إلى

-الاقتراح على الزبائن بنوك و مؤسسات مالية حلول مقدمةأساسا على الخدمات المتعددة

- القنوات و فعالية عالية مع تامين تام لمبادلات المعلومات.

- تكيف الخدمات وفق كل حاجات الزبون ووفق رغبته.

-تسمح لزبائنها باكتساب نظام المعلومات ممتد على مجالات عديدة وهذا بما يتوافق مع مستلزمات كل واحد منهم

-لقد اعتمدت العديد من المصارف الجزائرية على AEBS في تقديم خدمات عبر الانترنيت من خلال امضاء عقود نذكر منها

1-بنك CPA: تم عقد بين diagramو CPA قرض الشعبي الجزائري في جويلية 2005 لتزويد بخدمات EDI

2-بنك PARIBASالجزائر:في 21 نوفمبر 2005 تم تزويد هذا البنك بخدمات diagramEB ومعظم الخدمات المقدمة عبر الانترنيت من طرف المصارف الجزائرية عبارة عن خدمات الاطلاع على الرصيد و نطمح ان تتنوع هذه الخدمات في المستقبل القريب [1]

1رشيد بو عافية، مرجع سبق ذكره، ص 90

فقد تميزت سنة 2006 بإطلاق مشاريع عديدة في اطار عصرنة القطاع المالي المصرفي الجزائري نذكر منها:[2]

البدء الفعلي لاستخدام نظام المقاصة الالكترونية ، الهادف إلى منح الشيك الأولوية كوسيلة ذات استعمال واسع لدى الجمهور تخفيض أجالإتمام العمليات المصرفية كأقصى حد ستة أيام.

ورافق اطلاق هذا المشروع العمل بنظام جديد للمدفوعات للمبالغ الكبيرة و خلال الفترة ماي 2006-ديسمبر 2006 تم معالجة مبلغ 2164 مليار دينار عن طريق المقاصة الالكترونية للشيك و تم طرح حوالي 460.000 بطاقة بنكية من طرف البنوك وبريد الجزائر ،400 نهائي للدفع ركبت لدى التجار و تم إحصاء 886 موزع او توماتيكي الاوراق النقدية نهاية 2006 مقابل 325 علم 2005 و من المرتقب وصول عدد البطاقات المغناطيسية للتقاعد 4.5 مليون بطاقة بحلول عام 2008.

مستوى انتشار الوكالات البنكية عبر التراب الوطني هو وكالة بنكية لكل 28000 مواطن في حين المعيار العالمي المتعرف عليه هو وكالة لكل 5000 مواطن [2]

هذه العملية تم مباشرتها منذ سنة 2003 بالطبع تحتاج الى تعاون جميعالمتعاملين بالقطاع المصرفي مع وجود العديد من النقاط الواجب التركيز عليها لعصرنه النظام المصرفي الجزائري.

ثالثا: أهم النقاط الواجب التركيز عليها لعصرنه قطاع مالي مصرفي جزائري:

يمكن القول بان الجزائر قد بدأت تتبع الخطوات الصحيحة نحو تطوير و تحديث وسائل الدفع لكن الأمر لن ينتهي هنا بل عليه القيام بمزيد من الدراسات في هذا المجال اخدت بعين الاعتبار تجربة الدول المجاورة و حتى الدول المتقدمة من اجل تجنب المشاكل التي تتخبط بها كما يجب عدم التوقف عنذ البطاقات فحسب لنقول أن النظام يطبق وسائل دفع الكترونية بل لابد من اتخاذ مجموعة إجراءات

-مواكبة إحداث التطورات التكنولوجية في العمل البنكي

-تنوع الخدمات المصرفية

-الارتقاء بالعنصر البشري

-تطوير التسويق البنكي

---

[2]La tribun en line ,l'algerie en 2006 , reformes finacier et bencaira partir du site intenet :http// www.algriesite.com/info/mienwsphp id549

- مواكبة المعايير الدولية

- ضرورة تفعيل دور الدولة و البنك المركزي لتطوير أداء الجهاز البنكي الجزائري

- سن التشريعات اللازمة لتسهيل انتشار الأعمال الكترونية[1]

1- **مواكبة احدث التطورات التكنولوجية في العمل البنكي:** لعل أهم ما يميز العمل المصرفي في عصر العولمة المالية هو تفاهم دور التكنولوجية المصرفية ،السعي نحو تحقيق الاستفادة القصوى من فوائد تكنولوجيا ولعل أهم المحاور التي يجب أخدها بعين الاعتبار الاستفادة القصوى من ثورة العلم و التكنولوجية و من اجل ترقية و تطوير وسائل تقديم الخدمة.المصرفية بما يتوافق مع صناعة المصرفية يتمثل في:

2- -زيادة الإنفاق الاستثماري في مجال تكنولوجيا المعلومات.

3- -التوسع في استخدام الانترنيت لتقديم تشكيلة متنوعة من الخدمات المصرفية للعملاء بكفاءة اعلي و تكلفة اقل

- العمل على خلق شبكة مصرفية تكون بمثابة حلقة وصل الكترونية بين البنوك من جهة و بين الشركات و العملاء من جهة اخرى

-تفعيل دور شبكة الاتصال بين المركز الرئيسي لكل بنك و بين باقي فروعه بما يحقق السرعة في تداول المعلومات الخاصة بالعملاء و اجراء التسويات اللازمة عليها بالإضافة الى الارتباط بالشبكات الالكترونية الخاصة بالبنوك و المؤسسات المالية الاخرى [1]

2-تنويع الخدمات المصرفية : نظرا لحدة المنافسة التي اصبحت تواجهها البنوك الجزائرية ، بات لزاما على هذه الاخيرة تدعيم قدراتها التنافسية من خلال تقديم حزمة متنوعة و متكاملة من الخدمات المصرفية تجمع فيها ما بين التقليدي و الحديث تكريس لمفهوم البنوك الشاملة ومن اهم هذه الخدمات نذكر على سبيل المتال.

-الاهتمام بالقروض الاستهلاكية الموجهة لتمويل الاحتياجات الشخصية و العائلية.

- الاهتمام بتمويل المشروعات الصغيرة و المتوسطة و المتناهية الصفر.

-استخدام اسلوب الائتمان التجاري [1]

- القروض المشتركة

-تقديم خدمات الاستشارة و خدمات الحيطة من مخاطر تقلب اسعار الفائدة و أسعار الصرف [2]

بن عزوز بن علي جبار عبد الرزاق ،مخاطر الاقتصاد الرقمي مع اشارة خاصة حالة[1] الجزائر، اعمال الملتقى الوطني حول المنظومة المصرفية الجزائرية و التحولات الاقتصادية الواقع – التحديات –جامعة شلف ،الجزائر يوم 14-15 ديسمبر، 2004-ص ص 10-11

3-تطوير العنصر البشري: يعتبر الرأس المالي الفكري في العصر الذي يعيش فيه و هو عصر المعلومات ، الثروة الحقيقية للأمم و أساس العملية التنافسية الاقتصادية باعتباره أساسالإبداع و الابتكار فان تطوير هذا العنصر على مستوى البنوك الجزائرية بشكل خاص يتطلب تبني العديد من الاستراتيجيات نذكر منها

-الاستعانة ببيوت الخيرة و مكاتب الاستشارة الدولية في تدريب الإطارات المصرفية على استخدام احدث النظم البنكية .

-وضع نموذج لتقييم أداء العنصر البشري من خلال عدة معايير تاخد في اعتبارها أداء الوحدة

و دوره في تحقيق هذه النتائج

- الرفع من مستوى كفاءة العاملين بإعطاء الأولوية في التوظيف لخارجي الجامعات[1]

4- تطوير التسويق المصرفي:بعد تبني مفهوم التسويق الحديث اي دراسة السوق البنكي و الزبون المستهدف مع تحديد رغباته بدرجة اكبر من درجة الاتساع التي يحققها المنافسين ،امر في غاية الاهمية في ظل التحولات العميقة التي تشهدها الساحة المصرفية و من اهم وظائف التسويق الحديث التي ينبغي التركيز عليها نذكر

-خلق او صناعة العميل بالسعي نحو العميل المرتقب

-تصميم مزيج الخدمات المصرفية بما يحقق حاجات و رغبات العملاء ورضاهم.

- العمل على اكتشاف الفرص الاقتصادية ودراستها وتحديد المستودعات الجيدة.1

-تصميم مزيج الخدمات المصرفية بشكل الذي يتلاءم و حاجات وقدرات العملاء المالية وذلك باستخدام الاساليب الحديثة سواء من حيث النوعية او سبل تقديم الخدمة .

-متابعة و مراقبة السوق المصرفي و الوقوف على انطباعات العملاء حولمزيج الخدمات المصرفية المقدمة لهم.

-تدعيم وسائل الاتصال الشخصي و تكثيف وسائل الحوار المتبادل مع العملاء[2]

1-1http// arabic justice.dz/fichiers/discours /tst/ sb135 /5d toc.courulté le 02-01-20081

2معطى الله خير الدين بوقموم محمد ، المعلوماتية والجهاز البنكي ، حتمية تطوير عمال الصرفية، اعمال الملتقى الوطني حول المنظومة المصرفية الجزائرية و التحولات الاقتصادية الواقع التحديات جامعة شلف ،الجزائر، يوم 14-15 ديسمبر ، 2004 ،ص 199

5-مواكبة المعايير الدولية: وهذا عن طريق[3]

5-1 تدعيم القواعد الرأسمالية: تحتل قضية رؤوس الأموال البنوك أهمية بالغة بوصفها ضمان و امان لمواجهة الصدمات و الازمات، فضلا عن أهميتها في تعزيز القدرة الاستثمارية للبنك و تحسين نظام تقويم المخاطر من تم فقد اهتمت لجنة بإصدار مشروعها الثاني متعلق بالكفاية راس المال لوضع قواعد جديدة تعكس حجمالمخاطر التي يوجهها العمل البنكي في الوقت الراهن و على الرغم من ان الاقتراحات الجديدة لم ترفع الحد الادنى لمصدر كفاية راس المال عن المستوى المعمول به حاليا8%،الا ان ادراج انواع جديدة من المخاطر يمكن ان تؤدي الى زيادة كبيرة في الحجم المطلق لمتطلبات راس المال، و في ضوء ما تقدم فان البنك –

المركزي الجزائري ملزما بإلزام البنوك كافة الخاضعة له بزيادة معدل كفاية رأسمالها وهي

خطوة هامة عن طريق مواكبة المعايير الدولية وتقوية مراكز البنوك الجزائرية اذ يجب تعزيز

هذا الاتجاه سواء عن طريق بورصة الادوات المالية او من خلال الاندماج

5-2 تطوير السياسات الائتمانية: حددت لجنة بازل رؤيتها الخاصة بالرقابة على المخاطر البنكية التي احتلت فيها قواعد منح الائتمان ،كما اهتمت بوضع ضوابط للحد من مخاطر الاقتراض للعملاء دويالعلاقة بالبنك

5-3اهتمتم بالإدارة المخاطر: مما لا شك فيه ان العمل البنكي يتعرض من العديد من المخاطر و المتمثلة في

مخاطر الائتمان ،السيولة ،السمعة ،الاستثمار ،المخاطر الكترونية، ونظرا لتنوع هذه المخاطر و اهمية قياسها فان البنوك الجزائرية ملزمة باتخاذ اجراءات لتحقيق ذلك من خلال ما يلي:

-العمل على الاستفادة من الخبرات العالمية في هذا المجال.

-العمل على حسن إدارة المخاطر من خلال تحقيق القدرة على قياس كافة انوعها و انشاء ادارات خاصة لوضع و متابعة السياسات المتعلقة بالمخاطر و اخرى لمتابعة تنفيذ السياسات الائتمانية موافق عليها و تفعيل ودورها بحيث يمكنها توقع المخاطر قبل حدوثها بدلا من التعامل معها بأسلوب رد فعل.

-تدريس الاطارات البنكية في هذا المجال

3المرجع السابق، ص 200

-وضع السياسات و القواعد و الاجراءات الكفيلة بإبراز جميع نواحي المخاطر يوجهها المصرف في عمليات و كيفية حسابها و اساليب التعامل معها

6- وضع الية للإنذار المبكر بالبنوك: في اطار التوجه لتدعيم سلامة النظام المصرفي من قبل المؤسسات المالية الدولية ظهرت الحاجة الماسة لتنصيب خلية للتنبؤ المبكر بحدوثالأزمات المصرفية بالبنوك

و من بين التوصيات التي وضعت ويتوجب العمل بها: عند إنشاء خلية إنذار المبكر تتمثل فيما يلي:

-توفير نظام الاتصالات جيد لجميع المعلومات و اتاحتها في الوقت المناسب و تحليلها لاتخاذ القرارات في ضوء تصور و شامل للوضع داخل الجهاز البنكي.

-استخدام الاساليب الاحصائية و الرياضية التي يمكن من خلالها التنبؤ بحدوث المخاطر في ضوء ظروف كل بنك.

- التعلم من التجربة اي الاستفادة من النتائج التي خرجت بها بعض الدول عند وقوعها في ازمات[1]

6- تفعيل دور الدولة و البنك المركزي في تطوير الجهاز البنكي الجزائري: يعد تطوير الجهاز البنكي مسالة مصيرية في مستقبل الاقتصاد الجزائري ، لذا فانه لا يمكن اغفال الدور الذي يمكن ان تؤديه الدولة و مؤسساتها المختلفة خاصة البنك المركزي في تفعيل هذا التطوير في هذا الاطار ينبغي القيام بما يلي:

-تهيئة المناخ التشريعي ليتلاءم مع المتغيرات على الساحة المصرفية الدولية خاصة في ظل العولمة و التحرر الاقتصادي من خلال.

- الأسرعبإصدار القانون الموحد للبنوك الذي يهدف ضمان سلامة ادى الجهاز البنكي و مسايرة الاتجاهات العالمية على النحو الذي يؤهله لمواجهة المنافسة الخارجية.

-سن التشريعات المتعلقة بنظم الدفع الالكترونية التي تنظم العلاقة بين اطراف العملية هذا على جانب دراسة تأسيس لجنة للأشراف على التوثيق الالكتروني و حل اي نزاعات يمكن ان تنشا بين البنوك و عملائها.

-تطوير الدور الرقابي و الاشرافي للبنك المركزي على البنوك ليتلاءم مع المخاطر العديدة التي اصبحت تتعرض لها البنوك في ظل استخدام التكنولوجيات الحديثة ،تقديم منتجات بنكية مستحدثة ،بحيث ينبغي ان تتم عملية التطوير في ضوء مقررات لجنة بازل عام 1997.

---

[1] معطى الله خير الدين ،محمد بوقموم،مرجع سبق ذكره ،ص 201

- العمل على تدعيم قواعد المحاسبة و المراجعة بالبنوك.[1]

-تبني انظمة الخبرة في مجال اتخاد القرار و ذلك بالعمل على خلق خلية متخصصة.

لما اصبح يعرف بالذكاء الاقتصادي و الهدف هو بيع المعلومات داخليا و خارجيا و معالجتها من اجل توضيح الرؤية و تقديم النصح لمتخذي القرار في البنوك

7-التشريعات اللازمة لتسهيل انتشار الاعمال الالكترونية:

لا بد من تقديم عناية خاصة لعصرنة القطاع و الارتقاء به الى مصف النظم القضائية الحديثة وذلك بإعادة النظر في تنظيمه و ادخال التكنولوجيا الحديثة على جميع مصالحه، و لربط الشبكة المعلوماتية بين مختلف الجهات القضائية و التسيير المعلوماتي للملفات ، وخلق بوابة للقانون على شبكة الانترنيت و ترقيم الارشيف القضائي وسعيا الى عصرنة المعاملات التجارية و المالية ،لا بد ان يقوم قطاع العدالة على تعديل القانون المدني بمراجعة الاحكام المرتبطة بالقانون الدولي الخاص عن طريق رفع بعض القيود التي تعيق الاستثمار الاجنبي و تكريس التوقيع الالكتروني كوسيلة اثبات حديثة [1]

مما سبق ما ذكرناه يمكن ان نستنتج مايلي:

-في مجال ادخال الخدمة الالكترونية من اجل تحديث الجهاز البنكي، فقد برزت عدة محاولات من خلال ادخال بطاقات السحب، و انشاء بعض البنوك شبكات الالكترونية خاصة بها، فضلا عن ادخال بعض التكنولوجيا الحديثة كاستعمال الاعلام الالي و الاتصالات في الجزائر من خلال انتشار الشبكات الانترنيت، الهاتف النقال، الثابت، و تشجيع هذا الميدان، لكنها خطوات كلها تحتاج الى تأكيد و استمرار[2]1

- ما يمكن ملاحظته كذلك هو اعتماد الخدمة الالكترونية في النظام البنكي الجزائري في البداية ،او دعم العدد الهائل من البرامج و المشاريع المعدة ،بعضها فقد راىالنور اما الباقي ما يزال حبرا على ورق.

-يتطلب ادخال الخدمة الالكترونية المرور عبر خطوات عديدة منها انشاء شبكة الكترونية بنكية وطنية من خلال استخدام التسوية الاجمالية الفورية ماله من فوائد و امتيازات ،وتطور استخدام بطاقات الائتمان بمختلف انواعها و النقود الالكترونية ،و توسيع استعمال شبكة الانترنيت مع إدخال نظام البث السريع ADSL كما يجب ان تستعد البنوك الجزائرية لاستقبال هذه التقنية [2]

---

1 رشيد بوعافية ، مرجع سبق ذكره ، ص 93

2 خير الدين معطي الله، محمد بوقموم،مرجع سبق دكره، ص ص 202-203

من خلال تحديث ادارتها و تحسين خدماتها فضلا عن تطور الاعلام البنكي للمساهمة في نشر ثقافة بنكية في المجتمع وضرورة ان تساهم المراكز التجارية و المؤسسات الاخرى في ذلك.

ان تطوير الخدمة البنكية الجزائرية في الجزائر له اثر كبير على الاقتصاد الجزائري ، كما

- ان له اهمية بالغة على الجهاز البنكي تبرز فيما يلي:
- محاربة الاقتصاد الموازي.
- ايجاد و تطوير التجارة الالكترونية في الجزائر
- المساهمة في نجاح الحوكمة الالكترونية
- بناء الاقتصاد رقمي في الجزائر.
- تعزيز الشفافية من خلال استعمال شبكة الانترنيت
- تفعيل بورصة القيم من خلال اقامة سوق مالية الكترونية و إقامةأنظمة دفع الكترونية [1]

الخلاصة:

يعتبر تطوير انظمة الدفع و عصرنة المعاملات البنكية مجالا ذا اولوية ،و هذا ما يفسر الاهمية الكبرى التي يوليها النظام البنكي الجزائري لها، فالبنوك اليوم تواجه تحديات تقتضي منها تكثيف و تعميق التعاون المتبادل للدفع ، قدما بنظام المدفوعات المطبق، و توفير بيئة مناسبة لتنامي الخدمة الالكترونية.

لكن تبقى الجزائر كغيرها من الدول النامية بعيدة كل البعد عن تبني الاسلوب الجديد في النظام البنكي بالمستوى المطلوب ،بالرغم من مزاياه المتعددة فمعظم البنوك الجزائرية لا تزال تتعامل بنظم الدفع التقليدية و تنتهج مفاهيم تسويقية كلاسيكية ،وان وجدت خدمات الكترونية يكون التعامل بها محدودا او شبه معدوم.

الفصل الرابع

واقع وأفاق في البنك الخارجي الجزائري

تمهيد:

طبقا لسياسة الدولة الجزائرية وتوجهاتها في مجال تعميم استعمال التكنولوجيات الاعلام و الاتصال ،اخدت البنوك الجزائرية مهلة من الفحص و الدراسة للعمل على تقليص الهوة الرقمية بينها و بين البنوك في الدول المتقدمة خاصة في المعاملات الاقتصادية، الامر الذي يتطلب اضخم التكاليف و التجهيزات المتطورة و الموارد البشرية المؤهلة.

لقد تم اختيار هذا البنك الخارجي الجزائري BEA في كونه شهد تغيرات كبيرة و مازال سيشهدها ،و لا يخفى على احد ان بنك الخارجي الجزائري يعتبر اهم البنوك الجزائرية سعيه المتواصل لتغيير نحو الاحسن في ظل التحولات التكنولوجية الحديثة في مجال الاجهزة و البرمجيات و الاتصالات ، ادت الى فرض اشكال جديدة من الخدمات المرتبطة بالبنوك و من ابرز هذه الاشكال نجد خدمات بنكية الكترونية و هي عبارة عن تنفيذ كل ما يتعلق بعمليات الشراء وبيع السلع والخدمات و المعلومات عبر شبكة الانترنيت ،و من خلال تبادل البيانات الكترونيا ، ويعتبر العمل البنكي من الامور التي افرزها التطور التكنولوجي الهائل في مجال الاتصالات حيث تم استخدام وسائل دفع جديدة تكون ملائمة لطبيعة و متطلبات الخدمة البنكية الالكترونية.

المبحث الاول: تقديم البنك الخارجي الجزائري

بعد كل ما قدمناه من نظري خلال ثلاثة فصول النظرية الاولية ،سنتطرق الى الجانب التطبيقي في هذا الفصل الرابع لعرض اهم و اكثر الوسائل انتشارا في البنوك الجزائرية عامة و خاصة البنك الخارجي الجزائري و هي المقاصة الكترونية و البطاقة المستعملة من طرف بنك الخارجي الجزائريين، فها هي هذه الخدمات ؟ و ما هو البنك الخارجي الجزائري؟

المطلب الاول: عموميات حول البنك الخارجي الجزائري

اولا: نشأة البنك الخارجي BEA

تأسس البنك الخارجي الجزائري في اول اكتوبر 1967 بموجب الامر 67-204 وبهذا فهو ثالث و اخر بنك تجاري يتم تأسيسه تبعا لقرارات تأميم القطاع البنكي و قد تم انشاؤه على انقاض خمسة بنوك اجنبية وهي: القرض الليوني- الشركة العامة- القرض الشمال- البنك الصناعي للجزائر و المتوسط-وبنك باركليز

و يمارس هذا البنك كل المهام البنوك التجارية و على هذا الاساس يمكنه جمع الودائع الجارية و الى جانب الاقراض وقيام بالعمليات المصرفية الكلاسيكية .

-يتكفل بتمويل عمليات التجارة الخارجية

- فهو يقوم بمنح القروض الاستيراد

- كما يقوم بتامين مصدرين الجزائريين وتقديم الدعم المالي لهم

-منح اعتمادات الاستيراد و المصدريين

-القيام باتفاقيات على القروض مع المتعاملين الاجانب

-ترقية المعاملات التجارية بتقديم ضمانات

-تنمية العلاقة المالية مع الخارج[1]

كما تمتد نشاطاته الاقتراضية الى قطاعات اخرى فهو يركز على العمليات المالية للشركات الكبرى متل سوناطراك و شركات الصناعية الكيمياوية و البتروكيماوية ،وقطاعات اقتصادية اخرى على عكس ماهو منصوص عليه فيما يتعلق بتخصيص النظام البنكي

ومنذ نشأته ساهم بوفرة في تمويل العمليات مع الخارج الا انه لم يكن له هيكلا نهائيا الا ابتداء من 01 جوان 1968، و اصبح مستقلا حسب القانون رقم 89-01 المؤرخ في 01 جانفي 1989 ويتشكل من خمس وحدات موزعة عبر التراب الوطني و هي : وحدة الوسط- وحدة البليدة -وحدة الشرق –وحدة الغرب- وحدة الجنوب و تأسيس براس مال قدرة 20 مليون دج

و حسب نظامه انشا في الجزائر عدة فروع ووكالات هدفها الاساسي هو تشريع و تسهيل العلاقات التجارية الخارجية و اصبح يتعامل براس مال قدره 24 مليار و 500 مليون دج و

---

1 طاهر لطرش، مرجع سبق ذكره ،ص ص 189-190

يحتل المرتبة العاشرة افريقيا وذلك خلال سنة 2013

ثانيا: وظائف البنك الخارجي الجزائري BEA

يقوم البنك الخارجي الجزائري بعدة وظائفنذكر منها:

-المشاركة في البنوك الاجنبية

عقد التعاملات المصرفية مع البنوك الاجنبية

-توفير المعلومات للموردين والمصدريين الجزائريين حول امكانية البيع و الشراء .

-بنك الجزائر مدرجضمن القانون التجاري كذلك يخضع للقوانين التي تخضع لها النقود و القروض

--يمنح ضمانات بنكية و هو ما يشجع على رفع من المعاملات الخارجية

-يعتبر الممول الرئيسي للتجارة الخارجية من خلال الاعتمادات المستوردين [1]

-يقوم بتمويل الدولة بما تحتاجه ،كما انه قام بمساعدات القطاعات الاستراتيجية البترولية ، الغازية و البحرية و التامينات،يعتبر ممثل الدولة في حالة امضاء اتفاقيات من اجل الحصول على قروض خارجية ، تعبئة القروض المتعلقة بالتجارة الخارجية، كما انه يسير المخازن العمومية و العمليات المنقولة او الغير المنقولة الضرورية لنشاط المؤسسة

- يقدم خدمات مختلفة لزبائنه على مستوى السوق الخارجية

توفير التمويل الازم و المرسلات الدولية، الاعتماد المستندي

-تمويل القطاعات العامة و الخاصة عند قيامها بعقد صفقات مع متعاملين اجانب

-تقديم المعلومات الخاصة بإمكانية التمويل للمستوردين و المصدريين

ويتلخص دور البنك الخارجي الجزائري في:

-تقديم الخدمات المصرفية لمساعدة التجارة الخارجية و تنميتها عن طريق توفير التمويل اللازم و المراسلات الدولية(اعتماد المشتري)

-فتح الاعتمادات اللازمة لعمليات التبادل التجاري[1]

-يتعدى هذا البنك تعاملاته الخارجية ليشمل كذلك الودائع و العمليات الداخليةالخاصة ، و توسعت مهامه لتشمل كافة حسابات الكبار الشركات في ميدان محروقات و الغاز متل سوناطراك و نفطال، المؤسسات الكيمياوية و النقل البحري و مختلف النشاطات

-هدف البنك الخارجي الجزائري هو تطوير العلاقات الاقتصادية الجزائرية مع البلدان الاخرى في اطار التخطي الوطني و المساهمة في تطوير الاقتصاد الوطني [1]

ثالثا: الهيكل التنظيمي للوكالة: اي مؤسسة او بنك او شركة تجارية مهما كان نشاطها لها هيكل تنظيمي يبين مجموعة الفروع المكونةالبنك و مهام كل من هذه الفرع و حتى تكون سيرورة العمل بطريقة منتظمة و منسقة لهذا سنحاول اظهار بصفة عامة الهيكل التنظيمي للبنك خارجي الجزائري

1طاهر لطرش ،مرجع سبق ذكره ،ص ص 189-190

الشكل رقم (26): الهيكل التنظيمي للوكالة

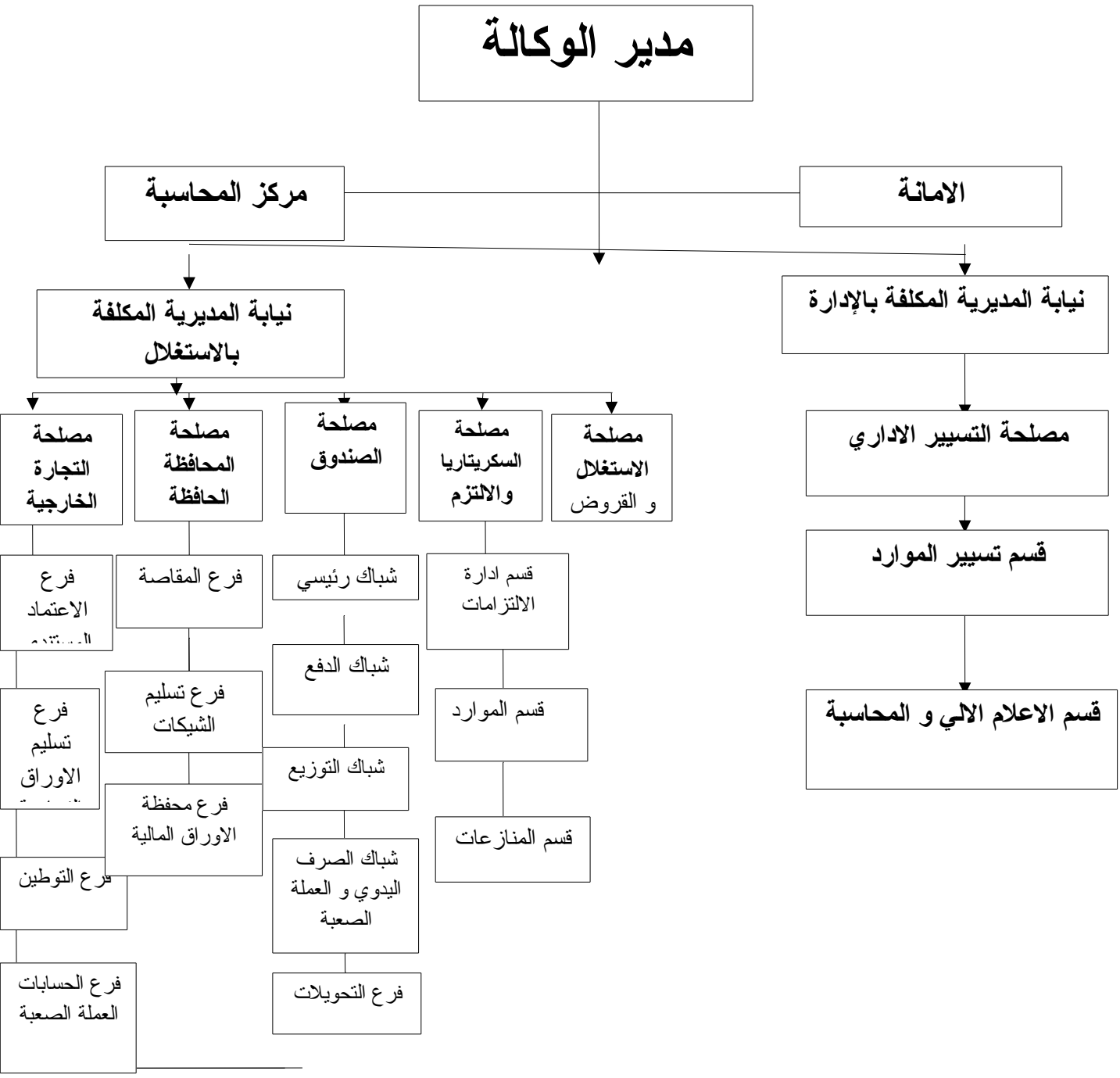

المصدر : البنك الخارجي الجزائري

من خلال الشكل السبق سنتطرق الى كل عنصر على حدا :

1-مدير الوكالة: يكون على اساس الهيكل التنظيمي للوكالة و مهمته اتخاد القرارات اللازمة لسير الوكالة و يسهر على تنفيذها.

2-نائب المدير: يتمثل دوره في مساعدة المدير في مهامه ،ويدار هذا المنصب من طرف نائبين **النائب الاول** و هو المكلف بنيابة المديرية المكلفةبالإدارة و الاشراف على مصالح المصلحة ،اما **النائب الثاني** يدير نيابة المديرية[1]

المكلفة بالاستغلال و هو الذي يمكنه تعويض المدير اثناء غيابه.

-3الامانة العامة: تعمل على تنظيم الاعمال القانونية و الادارة مثل استلام و تسليم البريد و تلقي الودائع

-4مركز المحاسبة: يقوم بمهام تطبيق النظام المحاسبي للبنك بتنظيم الميزانيات و تضم الاعمال المحاسبية و ضبطها و اعداد دفتر اليومية

-5نيابة مديرية المكلف بالاستغلال: وتضم خمس مصالح .

5-1 مصلحة استغلال و القروض: لهده المصلحة دورا مهما في جلب الزبائن مهامها تنحصر في النقاط التالية:

-شرح كيفيات العمل و توجيه الزبائن.

-الاتصال بالمتعاملين و اشعارهم بكل العمليات الخاصة بحساباتهم

-شرح و اعطاء المعلومات عن النشاطات التي يقوم بها البنك

5-2 مصلحة السكريتاريا و الالتزامات: وتشمل الفروع التالية

-قسم ادارة الالتزامات: مهمته متابعة الالتزامات و التعهدات

-قسم الموارد: مهمته توظيف الاموال

- قسم المنازعات: مهمته النظر في المنازعات المالية من الناحية القانونية [1]

3-5 مصلحة الصندوق: تعمل البنوك على جمع اكبر عدد من الودائع بمختلف اشكالها و التي تحصل عليها من

الافراد و المدخرين، وهذا بفتح حسابات لكل من يرغب في ذلك ،و تقوم مصلحة الصندوق وفي هذا الاطار بدور مهم سواء تعلق الامر باستقبال الودائع او بتقديم خدمات حيث تقوم هذه المصلحة بأكبر قسط من العمليات البنكية وتضم خمسة اقسام

-قسم شباك رئيسي

-قسم شباك الدفع.

-قسم شباك التوزيع

-قسم شباك الصرف اليدوي و العملة الصعبة

قسم شباك التحويلات

5-4 مصلحة المحفظة او الحافظة: وهي مصلحة تتكون من ثلاثة فروع و هي كا لاتي

-فرع المقاصة

-فرع تسليم الشيكات

-فرع محفظة الاوراق

المصدر : البنك الخارجي الجزائري[1]

5-5 مصلحة التجارة الخارجية: وتحتوي هذه المصلحة على اربع فروع كالاتي .

-فرع الاعتماد المسندي : يخص بفتح الاعتمادات مستنديه لصالح المستوردين ،حيث يشرف على تنظيم و ترتيب الوثائق و مراقبة و تنفيذ المعاملات و كذا الاتصال المباشر بالمتعاملين الاجانب و يعتبر الوسيط بين المستورد و المصدر

-فرع تسليم الاوراق التجارية: يقوم بالتأكد من الوثائق و مراقبة المستمرة لكل العمليات حتى اتمامها و ارسال الملفات و ارسال الملفات الى المصالح و مراجعتها من اجل تصنيفها [1]

-فرع التوطين: مهمة هذا الفرع(القسم) تنحصر في اتمام عمليات التوطين، و بعد التأكد من كل المعلومات المقدمة من طرف الزبون وكذا الوثائق المطلوبة في هذه العملية، كما يقوم بمراجعة هذه المعاملات بعد اتمامها نهائيا فبعدما ينتهي كل من قسم الاعتمادات و التحصيلات من معاملاته يعيد الملفات الى هذه المصلحة لتصنيفها و ادخالها الى الارشيف.

-فرع حسابات العملة الصعبة: هذا القسم يتكفل بفتح حسابات خاصة للأشخاص الطبيعيين وتستعمل لأغراض مختلفة حسب التزاماتهم الشخصية ماعدا تلك المتعلقة بتسديد قسمة الصفقة التجارية.

6-نيابة المديرية المكلفة بالادارة:تشمل هذه الاخيرة

-مصلحة تسيير الادارة: و التي بدورها تضم قسمين[1]

قسم التسيير الاداري: تتلخص مهامه في توفير وسائل العمل كالآلات و الاجهزة.

-قسم الاعلام الالي و المحاسبة: ويقوم بتسوية الفواتير يوميا و حساب قيمة الرسم على القيمة المضافة شهريا

المطلب الثاني: الية اعتماد وسائل دفع الالكترونية و تأثيرها على بنك BEA

مع تزايد الوسائل الدفع الالكترونية في بنك BEA كانت الحاجة الى الية تحكم نشاط البنوك بطرق ووسائل اتصال الكترونية و هذه الالية تهدف الى اتاحة معلومات عن خدمات التي يؤديها بنك BEA.

اولا : العوامل المساعدة لتعزيز الوسائل الدفع الالكترونية:

ان قيام البنك BEA بتقديم خدمات بنكية الكترونية يقتضي الالتزام بجملة من العوامل التي هي بمتابه قواعد للعمل الكتروني و التي تتمثل فيما يلي

-وضع خطط للبدء في إدخال خدمات وسائل الدفع الالكترونية بداية من وضع استراتيجية على مستوى البنك المركزي

-وجود شبكة عريضة تضم كل الجهات ذات الصلة و ترتبط بالأنترنيت وفقا لأسس القياسية مع مراعاة بالتامين من تعميم هذه الشركة

-وضع تنظيمات قياسية تسمح بالربط بين مختلف الجهات

-اختصار المسافات الجغرافية ورفع الحواجز التقليدية

---

[1] WWW.BEA.DZ

-قيام علاقات مباشرة بين المشتري و البائع
-ان استعمال الانترنيت في البنوك بشكل نافذة اعلامية لتعزيز الشفافية ،و ذلك من خلال التعريف بهذه البنوك توزيع خدماتها و الاعلام بنشأة البنك و تطوره و مؤشراته المالية ووصفها تحت تصرف الباحثين و الدراسيين

ثانيا: تأثير وسائل الدفع الكترونية على بنك BEA:[1]

ان اعتماد وسائل دفع الكترونية في البنوك سوفيتيح للنظام دخول العصرنة من ابوابها الواسعة سواء تعلق الآمر بالبنوك بصفة عامة او البنك BEA بصدفة خاصة و هي تمذح للبنك عدة امتيازات.

تخفيض النفقات التي تتحملها البنوك في اداء الخدمات الكترونية ،و انشاء فروع جديدة في مناطق مختلفة خاصة ان الجزائر مساحتها واسعة و التواجد على الانترنيت قادر على التكفل بالوصول الى عدد كبير من الزبائن .

-تقديم خدمات جيدة و متنوعة و بتكلفة اقل.

-امكانية تسويق خدماتها البنكية فضلا عن التعاملات بين البنوك و المبادلات الالكترونية [1]

تساهم تروه الاتصالات و المعلومات في الشؤون الحياة اليومية و ذلك بتحسين و تسهيل معيشة العائلات و الافراد بترقيتها للأفضل وتطوير المجتمع بتمكينه من وسائل جديدة

المبحث الثاني: خدمات البنكية الالكترونية المقدمة من طرف بنك BEA

نظرا لتقدم و التطور التكنولوجي استوجب على البنك BEA تقديم مجموعة متكاملة من خدمات البنكية الكترونية

المطلب الاول: الخدمات البنكية الالكترونية في بنك BEA وفوائدها و عوامل نجاحها

اولا: خدمات البنكية الكترونية في بنك BEA

1-خدمات الصراف الالي: يمكن استخدام الصرف الالي في العديد من العمليات المصرفية متل سحب او الايداع

النقدي و الاستفسار عن الرصيد و الحصول على كشف الحساب مختصر و تحويل الاموال بين الحسابات لنفس الشخص او المستفيد اخر، هناك الآلات الصرف تقع خارج المبنى فهي عبارة عن محطات متواجدة حول المبنى الخارجي للبنك بغرض توفير خدمات بنكية خارج ساعات العمل الرسمية

1-الخدمات البنكية عبر شبكة الانترنيت:تقدم البنوك عبر شبكة الانترنيت خدمات تتمثل فيما يلي:

-تمكين العملاء من التأكد من ارصدته لدى البنوك
-الحصول على ارشادات الاستخدام الامثل للمحافظ المالية من اسهم او سندات.
-عرض النشرات الاعلانية الخاصة بكل الخدمات البنكية

[1] WWW.BEA.DZ

-دمج امكانات الصرف الالي التابعة مع شبكة الانترنيت لتمكن عملائها من المشاركة في كل اعمال و معاملات التجارة الكترونية

-عرض الفواتير الالكترونية والقيام بتحصيلها الكترونيا وتسليم الحسابات الاصحاب هده الفواتير عن طريق ارسالها بالبريد الكتروني

خدمات عن بعد: هذه الخدمة تسمح بمعالجة مختلف العمليات البنكية في وقت سريع حيث لقت قبول كبير منطرف عملاء البنك.

ثانيا: فوائد و عوامل نجاح الخدمة البنكية الالكترونية :

1-فوائد الخدمة الالكترونية :

ان قيام البنك BEA بتسوية انشطة و خدماته المالية عبر الانترنيت يحقق فوائد كثيرة منها :

-تخفيض النفقات التي يتحملها البنك بجعل تكلفة انشاء موقع البنك عبر الأنترنيت،لا تقارن بتكلفة انشاء فرع جديد للبنك وما تطلبه من مباني و اجهزة وكفاءة ادارية

-ان توجه البنك نحو شبكة الانترنيت و ما تتميز به من قدرات تنافسية يلزم البنوك الصغيرة ضرورة الارتقاء الى مستوى هذه التحديات،ووفقا لذلك يقوم العملاء بالمقارنة بين خدمات البنك باختيار الأنسب،و بذلك لكون الانترنيت عامل منافسة قوي في جدب العملاء

-ان خدمة البنكية الكترونية تؤدي الى تسيير التعامل بين البنوك و بناء علاقات مباشرة ،و توفير المزيد من فرص العمل و الاستثمار و هو ما سيساعد على النجاح و البقاء في السوق البنكية[1]

-استخدام الانترنيت يساهم في تعزيز راس المال الفكري و تطوير تكنولوجيا المعلوماتوالاستفادة من الابتكارات الجديدة التي تكون لها انعكاس على اعمال البنوك

2-عوامل نجاح الخدمة البنكية الالكترونية:

من اجل تبني نظام متطور في بلادنا اي بنك الكتروني فعال يجب:

العمل على تكوين اطارات متخصصة في ميدان تكنولوجيا نقل المعلومات

- تحسين المستهلك الجزائري بمميزات البنك الالكترونية و هذا من خلالاشهار ايام دراسة في هذا المجال و غيرها ...الخ

-العمل على تطوير و تدعيم النظام البنكي فيما يتعلق خصوصا بتحويل رؤوس الاموال الافتراضية وضد كل تجاوز محتمل في الواقع القطاع البنكي هو قطاع حساس خصوصا اذ تعلق الامر بنقود الدولة او التوفير

-تحسين انظمة الاتصال و التحويل

- العمل على خلق شبكة الانترنيت بين البنوك لتسهيل تسيير البنك

-العمل على تامين كل الخدمات و التحولات الالكترونية ضد كل من اعمال القرصنة، اي بتحسين غير مرغوب فيه

-تحسين فعالية تجهيزات ضد اي عجز طارئ

[1] WWW.BEA.DZ

ان تطبيق الخدمة البنكية الالكترونية يبقى صعب الوصول اليه، في الواقع هذه الخدمة الجديدة في البنك تتطلب وسائل مهمة جدا خصوصا منها البشرية و المالية اي الوسائل التي هي صعبة المنال في بلدنا [1]

المطلب الثاني: البطاقات المستعملة من طرف بنك BEA واجراءات المقاصة الكترونية ومنافعها.

اولا: البطاقات المستعملة من طرف بنك BEA

بطاقة السحب ما بين البنوك: هي بطاقة وظيفتها الوحيدة السحب من الموزعات الالية للنقود، و الشبابيك الاوتوماتيكية التابعة للبنك المصدر لها ، لقد تطور استخدامها بعد ذلك ليشمل السحب من اجهزة مختلف البنوك المشتركة في الشبكة الاتصال موحدة ،حيث تسمح لعملاء البنك سحب مبالغ نقدية من حسابه لحد اقصى متفق عليه كما يمكن استخدامها لدى التجار الدين لديهم اجهزة مصارف بحيث يكونوا متصلينالكترونيا مع البنوك ذات العلاقة ، وذلك كله نتيجة ربط شبكات البنوك المختلفة مع بعضها البعض في اطار شبكة الوطنية و لكن يبقى استعمالها من قبل الزبائن ضئيل جدا بمقارنة مع وسائل الدفع التقليدية

فمن خلال الدراسة التي قمنا بها في احد البنوك الوطنية المتمثل في البنك الخارجي الجزائري تبين ان اغلب الزبائن المترددون على هذا البنك يتعاملون بالشيك-وسائل الدفع التقليدية-بنسبة كبيرة جدا ،حيث يتم استقبال 120 شيك في اليوم اي ما يعادل 31680 شيك سنويا حسب احصائيات 2014 ،وهذا ما يفسر انعدام ثقافة الصرفية الكترونية بالنسبة للزبون لتحقيق هذا الهدف، لا بد من توفير بعض المقومات الاساسية لضمان نجاحها من خلال توفير بنية تحتية تقنية جيدة، وتطويرها بشكل مستمر و نشر الثقة بالصيرفة الكترونية التي تعبر اهم عوامل النجاح العلاقة بالبنك ز الزبون

ثانيا: اجراءات المقاصة الكترونية ومنافعها:[1]

تعد المقاصة الكترونية احد اهم الوسائل الصرفية الكترونية بصفة عامة، وفي الجزائر بصفة خاصة وذلك لوجود شبكة معلوماتية كبيرة تسمح بنجاح هذه العملية في البنوك الجزائرية

1-مفاهيم حول المقاصة الكترونية :

1-تعريف المقاصة الكترونية : للمقاصة الكترونية عدة تعريفات اهمها

هو بطبيعة الحال نظام له علاقة بالإعلام الالي عن بعد تستخدمه البنوك فيما بينها مجموعة بمجموعة و عملية بعملية ،او كل العمليات دفعة واحدة لتبادل الارصدة و تكمن خاصيته في انه يسحب عند نهاية كل مرحلة تبادل الارصدة البنكية الصافية التي تسمى ارصدة التسديد ويقوم بإرسالها الى النظام تسيير الحسابات المفتوحة لدى البنكالمركزي لتدوينها في حسابات البنوك

[1] WWW.BEA.DZ

-ان نظام المقاصة الكترونية قائم على الانظمة l'automatisation الكاملة لطرق معالجة مختلف التحويلات المالية و التجريد المادي لوسائل الدفع
*تنفيذ عملية التحويل الإلكتروني بتوقيع العميل نموذجا معتمدا لصالح الجهة المستفيدة (التاجر) ، و يمكن هدا النموذج من اقتطاع القيمة المحددة من حساب العميل وفق ترتيب زمني معين (يوميا او اسبوعيا او شهريا)
ويختلف نموذج التحويل الالكتروني عند الشيك في صلاحيته تسري لأكثر من عملية التحويل الواحدة و عادة ما يتعامل البنك و العميل مع وسطاء وظيفتهم توفير البرمجيات اللازمة للتحويل

2- خصائص المقاصة الكترونية:[1]

2-تعرف نظام المقاصة الالكترونية من جهة بواسطة مختلف البرامج و المعدات التي يعتمد عليها ، و من جهة اخرى عن طريق مجموع القوانين و القواعد التي تسمح بتسوية وضعية المشاركين في نهاية كل دورة تبادل
-ان نظام المقاصة الكترونية هو نظام واضح و بسيط يقوم بحساب في نهاية كل دورة تبادلية ارصدة المتعاملين و التحويلات و تسويتها عن طريق(RTGS):de système le règlement brut en temps réel.
ان نظام المقاصة الالكترونية يخضع الى قانون المطبق في بنك التسوية الدولية banque de règlement internationale BRI و الذي يقوم بالحماية ضد المخاطر التنظيمية(systémiques):
-نظام المقاصة الكترونية القائم على التالية:
معالجة مختلف التحويلات المالية و التجريد المادي l'automatisation الكاملة لطرق معالجة مختلف التحويلات المادية و التجريد المادي لوسائل الدفع.

3-فوائد اهداف المقاصة الالكترونية:

يقدم نظام المقاصة الكترونية فوائد لكل من البنوك و العملاء و تجار التجزئة و نوجزها فيما يلي:
-طرق متعددة لتعامل مع الشيكات الكترونيا
-تقليل النصب و الاحتيال
-سرعة اكبر في تتبع الشيكات و اعادة طباعة الكشوفات حيث ان جميع الشيكات محفوظة الكترونيا.
-تحسين ادارة راس المال
-تقليل التكلفة، الزمن و الجهد
-تقليل المخاطر
-تالية التبادل او أتممه التبادل l'automatisation بين البنوك لعمليات الدفع التي ينفذها المشاركون.

---

[1] الطاهر لطرش، مرجع سبق ذكره، ص ص، 190-192

-تقليص اجال التحصيل بالمقارنة مع التبادلات التي يقوم بها كل بنك
-ضمان امن المبادلات لتفادي اي خسائر او مشاكل في المحاسبة
-امكانية مركزة centralisationارصدة التسوية لم يعد هناك سوى حساب واحد للتسوية مع رصيد صاف يمكن متابعة مركزيا
-تحسين تسيير الخزينة.
-يمكن متابعة وضعية عند نهاية اليوم، و معرفة المبالغ التي ستحسم في اليوم الموالي

4-منافع المقاصة الكترونية: للمقاصة الكترونية عدة منافع اهمها:

1-**تخفيض تكاليف الخدماتالمصرفية:**خفضت شبكة نظام المقاصة الكترونية من تكاليف الخدمات المصرفية من خلال[1]
-تقليل او الغاء الخدمات التي تقدمها الصناديق المتعلقة لتجميع الشيكات
-تقليل مصاريف معالجة الشيكات الى حد الادنى نتيجة عدم استخدام الشيكات الورقية و انخفاض مصاريف المعالجة بالنسبة للشركات، و تستفيد البنوك من هده العملية لان المصاريف التشغيلية ستقل نتيجة الاستغناء عن معالجة الشيكات الورقية ،و لذلك تحقق البنوك من وراء ذلك نسبة عالية من الارباح التشغيلية و تخفيض حجم العمالة.
-تقليل الخدمات التي تقدمها البنوك لتسوية الحسابات الجارية مع الشركات و الافراد، بما ان ادخال نظام الالكتروني يحل محل استخدام الشيكات الورقية من عمليات الدفع التي تتم من شركة لأخرى او من الشركة الى العملاء ،و تقل طبقا لذلك الحاجة لإعداد الكشوف تسوية الحسابات بمقدار استخدام النظم الالكترونية

2- توفير النقدية بصورة فورية: يؤدي نظام المقاصة الكترونية الى تحسين التدفق النقدي، من خلال ما توفره التحويلات من موثوقية التدفق و كذا تسريع دورة النقد.

3-تسيير العمل: الغت عملية المقاصة الالكترونية حاجة العميل و التاجر الى زيادة البنك للإيداع قيمة التحويلات المالية مما يؤدي الى رفع فعالية نظام العمل

5-المبادئ العامة لنظام المقاصة الكترونية:

على العموم يتم اللجوء الى مجموعة من الخبراء يمثلون المؤسسات المالية المحلية التي تريد انشاء المقاصة الالكترونية و ستحاول هذه المجموعة تحديد اهم المبادئ العامة او تقتصر على مبادئ تقنية وظيفية و عملية ليس لها اي طابع قانوني او تنظيمي ، و يجب ان يحضر ضمن هده المجموعة دوما رجل قانون يتكفل بالجوانب القانونية ويكون محيطا بكل القوانين و التنظيمات المعمول بها ،كما انه يعني باقتراح التعديلات التي قد تدخل على هذه النصوص من اجل تطبيق النظام [1]

وتوجد هناك اربع مبادئ هامة ينبغي تعريفها:

1- من هم المتدخلون في نظام المقاصة الإلكترونية
2- ماهي ادوات وعمليات الدفع التي يتم تبادلها بين المشاركين بواسطة نظام المقاصة الالكترونية.
3- ما هو نمط تسيير النظام

---

1 سيد احمد حميزي،مرجع سبق ذكره، ص 121

4- -كيف يكون تنظيم يوم للمقاصة الالكترونية

-**المتدخلون:** يمكن تحديد مستويات عدة اصناف من المشاركين الذين يطلق عليهم اسم مشاركين مباشرين و مشاركين فرعيين و مشاركين اخرين قد يسمح لهم بالتدخل في النظام **فنظام المقاصة الكترونية**نفسهيشكل احد المتدخلين في المقاصة الكترونية بين البنوك ،كما يوجد العون المكلف بالتسوية الذي يدير نظام تسيير حسابات التسوية comptes des règlement

اما ما يقصد **بالمشاركين الاخرين** فهم المتدخلون غير المباشرين متل اماكن لمقاصة او غرف المقاصة حيث يتم تبادل القيم المادية(الشيكات مثلا).

تجدر الاشارة الى ان تطبيق نظام المقاصة الكترونية لا يستثني تبادل القيم المادية للأدواتالدفع ،كما ان نظام

المقاصة الكترونية هو نظام تبادل العمليات ،يهدي الى تسهيل المبادلات و تالية automatisation القيود المدينةو الدائنة في حسابات البنوك او الخواص على حد سواء ،و لكن اذا كان النظام يفرض مراقبة التوقيع عندما يتجاوز المبلغ حدا معينا وكذا بعض المراجعات الخاصة يجب ان يتم التبادل بطريقة مجردة من الطابع المادي .

2-العمليات المتبادلة:[1]

-كل انواع العمليات شيكات /التحويلات/السندات/الاقتطاعات او سندات لأمر/او عمليات بواسطة البطاقات

-يأخذ نظام المقاصة الكترونية بعين الاعتبار قرارات الرفض التي تدعى عادة القيم غير المسددة impayée وفي هذا الصدد ينبغي تدخل الهيئةالمكلفة بوضع النصوص التنظيمية لمعرفة ما اذا اخدت بعين الاعتبار جميع الاسباب على مستوى المقاصة الالكترونية، ويؤدي التبادل الالكتروني للقيم على العموم الى ظهور اسباب جديدة للرفض

-من الممكن استغلال هذه الوضعية بما ان هناك شبكة بين البنوك تعمل على تبادل انواع اخرى من العمليات التي لم تعد تصنف كالعمليات الدفع مثل رخص الاقتطاعات اي ان بنك يعطي بطلب من زبونه رخصة لبنك التاجر بواسطة وثيقة معروضة في شكل الكتروني باقتطاع مبلغ فاتورة الهاتف او الكهرباء من حسابه في كل شهر، ان الامر لا يتعلق بالمقاصة الكترونية الحقيقية و انما بنظام يسمح تبادل معطيات لا تخضع للمراقبة ولا يترتب عنها رصيد لتسوية

-هناك عنصر اساسي اخر لوضع نظام المقاصة الكترونية يتمثل في تحديد و تنميط شكل العمليات المتبادلة normalisation de format بين النظام و المشاركين .

---

[1] سيد احمد حميزي ،مرجع سبق ذكره ،ص ص 121-126

-تستدعي العملية الالكترونية تنميط كليا و ينبغي الاجتهاد على مستوى النصوص القانونية و التنظيمية الجاري بها العمل من اجل الانتقال الى نظام المقاصة الكترونية، ان تنميط السندات و اسباب الرفض بين البنوك تخضع لقواعد يحتويها دليل العمليات المصرفية المشتركة

3-كيفية العمل: ليس هناك نمط محدد ، اذ ان هذه العملية تخضع خاصة العوامل تتعلق بحجم العمليات volumétrie و اهمية النظام و كذا العوامل القانونية و حتى التجارية في بعض الأحيان.[1]

-وعليه يمكن مركزة نظام المقاصة الالية، اي ان كل العمليات المتبادلة توجه بواسطة نظام معلوماتي عن بعد نحو النظام المركزي للمقاصة الالية التي يقوم بالفرز و التبادل العمليات الى المرسل اليهم و التسويات الى البنك المركزي، و من الممكن كذلك جعل نظام المقاصة الكترونية يعمل بطريقة لامركزية و فيهذه الحالة قد تصادفنا عدة انماط من النظام

النمط الأول: تستدعي هذ النمط انشاء مراكز جهوية متصلة فيما بينها، و يمكن-ان نقول عن هذه المراكز كلها تتصل ببعضها البعض ،اي انها تظهر في شكل عنكبوتي حول مركز الارسال، و يتم ارسال المحولة الى المرسل اليه مرورا بالهيئة المركزية او بطريقة مباشرة

النمط الثاني: يقتضي هذا النمط اجراء التسوية لكل ساحة على حدا، بالاتصال مع هيئة مركزية، تضبط ارصدة التسوية و في هذه الحالة يجب التفكير في كيفية تسديد العمليات خارج الساحة

-فقد تم التسوية على مستوى الهيئة المركزية ،وقد تسوي كل المعاملات الساحة على مستوى المرسل او المستقبل

-التبادل بواسطة نظام المقاصة الالكترونية امر جيد،، وينبغي التأكد من التسوية عند نهاية اليوم والا توقف النظام عن الشغل و لهذا يبدوا من الضروري تطبيق تسيير الحد المالي.

4-تنظيم يوم المقاصة الالكترونية: ان هذه العملية مرتبطة بنمط السير سواء كان ممركزا او غير ممركز، مزود بالأجهزة المرسلة و المستقبلة عند المشاركين و كذلك بالنظر الى الضغوط التجارية و الضغوط المالية لمعرفة ،و في انتظار بعض الحلول و الضغوطات التنظيمية (اوقات الافتتاح او غلق الوكالات واوقات استعمال وسائل الاعلام الالي او الاوقات المطبقة لكل بنك) وبطبيعة الحال الضغوط التقنية(لاسيما حجم العمليات) اذن يجب ان يحدد الميثاق المصرفي بعض القواعد التي تعمل بها نظام المقاصة الالكترونية [1]

-مرحلة التبادل الي يرسل فيها كل واحد سنداته

-مرحلة المقاصة التي تقوم فيه الانظمة بعملية الفرز و تحضير سندات الارسال ،و بالموزاة مع ذلك يتم تحضير ارصدة التسوية تم ارسالها الى البنك المركزي .

-مرحلة استغلال كمرحلة اخيرة

مثال: إجراءات عملية التحويلات المالية الالكترونية

---

[1] سيد احمد حميزي ،مرجع سبق ذكره ،نفس الصفحة

تنفذ عمليات التحويل الالكتروني بتوقيع العميل نموذجا معتمدا لصالح الجهة المستفيدة(التاجر)، و يمكن هذا النموذج من اقتطاع القيمة المحددة من حساب العميل وفق ترتيب زمني معين(يوميا او اسبوعيا اوشهريا) ، و يختلف نموذج التحويل الالكتروني عن الشيك في صلاحيته تسري لأكثر من عملية تحويل واحدة ،وعادة ما يتعامل البنك و العميل مع وسطاء وظيفتهم توفير البرمجيات اللازمة للتحويلات[1]

للإتمام عملية التحويل المالي الالكتروني نميز حالتين:

وجود وسيط: يقوم العميل ببناء وارسال تحويل مالي عن طريق المودم إلىالوسيط،يدونهذه الأخير يجمع التحويلات المالية ،ويرسلها الى دار المقاصة الالكترونية التي ترسل نموذج التحويل المالي الالكتروني الى البنك العميل، ويقارن بنك العميل التحويل برصد العميل ،وفي حالة عدم تغطية الرصيد لقيمة التحويل المالي يتم ارسال اشعار بعدم كفاية الرصيد الى الوسيط ليقوم بدوره بإعادة الاشعار الى العميل

اما اذا كان الرصيد كافيا لتغطية قيمة التحويل المال، فعندها يتم اقتطاع قيمة التحويل منه و تحويلها الى حساب المستفيد(البنك او التاجر) في وقت السداد.

2-عدم وجود وسيط: وفي حالة تنفيذ التحويلات المالية الالكترونية دون المرور بوسيط ،يستلزم على التاجر بملك برمجيات الخاصة اتي تسمح بإجراء هذه العملية، حيث تكونهذه البرمجيات مؤمنة بكلمة خاصة بالتاجر وعندما يقوم العميل باعتماد نموذج الدفع مرفقا بشيك مصدق لصالح التاجر، تم يقوم بإرسال الاعتماد الى دار المقاصة الالكترونية التي بدورها ترسل الاعتماد الى البنك لاقتطاعالمبلغ من حساب العميل في الوقت المحدد، و تحويله الى حساب التاجر، وعندها لا حاجة لتحقيق من كفاية رصيدالعميل لان الشيك المصدق يضمن ذلك [1]

2-عرض التجربة الجزائرية في المقاصة الالكترونية:

تقوم الجزائر منذ 07 سنوات بالمقاصة الكترونية، وهي حاليا تغطي التسديدات عبر الصكوك و التحويلات فقط في انتظار ان يشمل ذلك الوسائل الاخرى و القيم الاخرى

بلادنا الجزائر تعتبر حديثة العهد في هذا المجال، تطبيق نظام المقاصة الكترونية اي انه لا يمكننا ان نحكم على هذا النظام او ننتقده، باعتبار انه لم يستقر بعد على هيكل واضح،لأنه جديد و مع الوقت ستظهر فيه بعض النقائص التي سيتم تصحيحها واجراء تغييرات في كل مرة

ولهذا الغرض اخترنا عرض الملامح الكبرى لهذه التجربة الحديثة العهد، وذلك لكي نتمكن من تحديد وضعية هذا المشروع مما هو واقع في البلدان الاخرى، وكدلك لنتصور اكثر كيفية لتطبيق هذا النظام الالكتروني

1-مقومات نظام المقاصة الكترونية في الجزائر:

---

[1] سيد احمد حميزي ،مرجع سبق ذكره ،نفس الصفحة

تقوم التجربة الجزائرية على اختيارات جدرية للنظامين الاعلامي l'informatisation وتجريد الشيكات من طابعها المادي la dématérialisation فاقتضت اتباع خطة مقتضياتها كثيرة، مرتبطة على حد ما بالظروف الجغرافية و التزام السلطات العمومية الحاسم و الثابت تجسد التزام هذه السلطات في اشراك:

-كل النظام المصرفي (البنك المركزي- البنوك التجارية- و المجموعة المصرفية).

-الإدارة العمومية(وزارة المالية-وزارة البريد و المواصلات، وزارة العدل) على جميعمستويات المشروع، و في اطار قانوني متفتح كليا على النتائج الواجب تحقيقها.

وكان الغرض من ذلك انجاز مقاصة الكترونية ينبغي ان تأخذ بعين الاعتبار التأهيل الاستراتيجي من خلال عصرنة قطاع المصرفي الجزائري وقد اقتضى الامر انشاء مراكز تفكير و تسيير مختلفة و هي:[1]

- -اللجنة الوطنية لعصرنة القطاع المصرفي برئاسة محافظ البنك المركزي من اجل القيام بالقيادة pilotage المشروع ،فقد حدث هذه اللجنة الوطنية المشاريع الضرورية لتحديث البنك على مستوى المحيط العام و على مستوى القطاع، و كانت المشكلة اساسا من البنك المركزي و البنوك و الوزارات المعنية
- -عشرة لجان فرعية ،وذلك لإنجاز مختلف المشاريع المتفق عليها.
- المقاصة الكترونية ووسائل التبادل الاخرى
- النقدية:la monétique
- خلفية معلوماتية back up informatique
- التحصيل
- نقل الاموال
- الموارد البشرية
- مركز الاعلام
- اعادة هيكلة مصرفية

الإطار القانوني و التنظيمي

- تحديث الضمانات و تقييمها.

2-مبادئ نظلم المقاصة الكترونية في الجزائر :

كما يمكننا تلخيص مبادئ هذ النظام الجديد في الجزائر كما يلي:

-تجريد السندات من طابعها المادي

-تسوية المقاصة على اساس تسجيلات الكترونية

-تبادل المعطيات المعلوماتية و القيم المعدة للمقاصة و كذا صورها المحصل عليهاعن طريق سكانير la scénarisation بواسطة الإرسال الالي:

-انعدام التبادل المادي لان القيم الشيكات على سبيل المثال يحتفظ بها البنك المسلم émetteur ،وبمان غرفة المقاصة لن تجتمع، فان البنوك لن تلقي فتتبادل السندات المادية

---

1 طاهر لطرش ،مرجع سبق دكره ،ص ص 190-193

-اطلاع على صور القيم الشيكات وسندات بفضل نظام الارشيف الالكتروني الجاهز على المباشر، و بالفعل انشئت على مستوى النظام المصرفي للمقاصة الكترونية قاعدة البيانات base de données تضمن تخزين صور القيم التي توضح تحت تصرف البنوك على المباشر لمدة ستة اشهر علما ان هذه الفترة قابلة للتجديد.

-شفافية عمل النظام بالنسبة لكافة المشاركين، اذ ان جميع البنوك تعلم بكل الحوادث التي يتعرض لها احد زملائها

-يعتبر المبدأالأهم و هو التعاون بين البنوك اي التعاون بين المؤسسات المتنافسة ،من اجل ضمان مقبولية وسائل الدفع acceptabilité، و توفير خدمة ذات نوعية جيدة للزبائن ،و في الاخير الاستفادة مناقتصاديات حجم عامة

3-هيئات هذا النظام في الجزائر:[1]

نذكر منها هيئة متابعة او لجنة قيادة comité de pilotage، يراسها نائب محافظ البنك المركزي ،وتمثل فيها البنوك اطارات سامية و تتكفل بتنفيذ المشروع وفقا للتوجيهات الاستراتيجية على الهياكل العملية تتكون من

لجنة التفكير: مكلفة بإعداد دفاتر الشروط و دراسة اصلاحات القانونية و تحديد الخصائص الوظيفية

لجنة الفرز: التي تعني بدراسة العروض واختيار ممون البرامج و العتاد

لجنة التنظيم: التي انبطت بها مهمة تحديد الاجراءات التنظيمية و تحديد النظام الداخلي لمركز المقاصة الكترونية [1]

لجنة الاختيار و الاستقبال: تهتم باختيار البرامج و التطبيقات وكذا التحقق من تطابق الاجهزة

كما انه و بصفة عامة يمكن تلخيص مهام كل من اللجنات السابقة و المنحدرة عن لجنة القيادة في النقاط التالية :

-انشاء نظام مناصب الكترونية بين البنوك interbancaire

-انشاء وسائل التخزين الالكتروني للقيم

-تسيير البرقيات(messagerie)الالكترونية بين البنوك

-لعب دور المستودع المعطيات المعلوماتية المتبادلة

-الاتصال المعلوماتي بمقرات البنوك و إدارة البريد و البنك المركزي الجزائري من خلال شبكة إرسال المعطيات ذات فعالية و مصداقية و أمان [1]

- التنظيم اليومي لتسوية العمليات في وقت محدد

---

[1] سيد احمد حميزي ،مرجع سبق ذكره ،ص ص 128-130

-ينبغي على كل بنك منخرط ان يكون نظامه الاعلامي متوافق مع نظام المقاصة الالكترونية و الا فلا يمكنه الاتصال به، و ان يكون حاضرا للعمل في الآجال المحددة و الحصول على جهاز كمبيوتر مخصص لهذا الغرض المقاصة الالكترونية ،و اكتساب البرنامج الضروري ،و اقامة المنشاة القاعدية لربط اجهزته و كذا الادوات و المعدات الجديدة

-تنميط الوثائق normalisation

تنميط المعلومات و المعطيات المعلوماتية

-انشاء كشف الهوية المصرفية و البريدية

RIB : référence d'identitébanciare

RIP :référence d'identité postal

4-اهداف نظام المقاصة الكترونية في الجزائر [1]:

تتمثل هذه الإطراف في:

-عصرنة وسائل التبادل بين البنوك

-تحسين علاقات التداول المادي القيم

-اكتساب نظام المقاصة الكترونية عصري وناجح

-ضمان تسوية عمليات المقاصة في ظرف يومي عمل

-غرس ثقافة جديدة للتبادل المصرفي تقوم على اساس التعاون الفني و الحرية التجارية

و كما نلاحظ كان الهدف العام للسلطات الجزائرية من اتباع و تطبيق نظام المقاصة الكترونية في المعاملات البنكية هو النهوض بالقطاع المصرفي و تطوير القطاع المالي والمبادلات بين البنوك و ذلك لتحفيز الناس و الزبائن على قصد هذه الاخيرة

4-تقييم التجربة الجزائرية في تطبيق نظام المقاصة الكترونية

لقد دخل تطبيق نظام المقاصة الكترونية في الجزائر حيز التنفيذ يوم 15 ماي 2006 و كانت البداية بمعالجة الصكوك على ان تتطور العملية لتمتل باقي وسائل الدفع

يعالج النظام اكثر من 71933 عملية في الشهر قيمته تعادل 51.12 مليار دينار و تصل الى اكثر من 89.436 عملية نهاية السنة بقيمة 303.17 مليار دينار وهي في ارتفاع مستمر من سنة الى اخرى و يعتبر نظام المقاصة الكترونية نظام حديث في الجزائر مقارنة بالدول الاوروبية

في السابق كانت البنوك تتبادل الصكوك فيما، بينها تم تبدا حركة المعالجة وتأخذ هذه العملية نحو ثلاثة اشهر، لكن الان يعالج عملية التبادل بطريقة الكترونية حسب مبدا اللامادية، و تتم عبر شبكة نقل المعلومات من خلال الربط الالي لجميع البنوك مع البنك المركزي ،فالمعلومات كانت تنتقل في اشهر لكنها اليوم اصبحت تنتقل في 3 دقائق

---

[1] سيد احمد حميزي ،مرجع سبق ذكره ،ص ص 128-130

رغم كل هذا الا ان النظام مازال يعاني من نقائض اهمها انقطاع المستمر في الشبكة ما بين البنوك، و حدوث خلل في النظام يتنج عنه تحويل مالي عشوائي في الارصدة ،و هذا ما يؤثر سلبا على نجاح هذه العملية كما ان المقاصة الكترونية تقام بنسبة كبيرة للشيكات فقط ولا تشمل السفتجة و السند لأمر و التحويلات المالية الاخرى

يمكن القول إن هذا النظام في الجزائر يعتبر خطوة جيدة لعصرنة القطاع البنكي و يعتبر كأساسلايجادالصيرفة الإلكترونية ناجحة في الجزائر

حيث سجل البنك الخارجي الجزائري ارتفاعات في ربحه الصافي بنسبة43% في 2014 ليبلغ 29.8 مليار دج معززا صلابته في مقاومة الصدمات الخارجية للأسعار لبترول و ذلك بفضل تنويع أنشطته وجلب معظمالإيرادات المحروقات المقدرة 55.4 مليار دولار.

و اشار الرئيس المدير العمومي محمد لوكال ان تنويع نشاطات البنك في السنوات الاخيرة ترجم زيادة الموارد المالية للبنك المحصلة من قطاعات صاعدة خارج المحروقات ،و اوضح في تصريح لوكالة الانباء الجزائرية ان الموارد المالية لبنك الجزائر الخارجي قد بلغت نهاية سنة 2014 ما قيمته 2045 مليار دينار تمثل70% منها الموارد قطاعات خارج المحروقات، و 30% الاخرى موارد قطاع المحروقات، في حين سجلت حصيلة البنك ارتفاعا ب22% حيث بغت 2581.4 مليار دينار و عرفت سنة 2014 كدلك تحسن فيما يخص تحصيل الادخار الذي بلغ 6.437 مليار دينار بزيادة 27% مقارنة نسبة 2013 ،و مثل ادخار الاشخاص و العائلات 10% من هذه الحصيلة حيث بلغت قيمته 46 مليار دج سنة 2014 مساهما ، في رفع الادخار المتراكم للبنك في هذه الفئة من الزبائن الى 1772 مليار دج نهاية العام 2013

وحسب الارقام التي قدمها السيد لوكال فيما يتعلق بالتجارة الخارجية فقد استحوذ بنك الخارجي الجزائري على الصدارة كل عمليات الصادرات ،التي قامت بها الجزائر و على 14% من عمليات الواردات التي تم توطينها في البنك ،و قد قام البنك بجلب 55.4 مليار دولار من عائدات المحروقات ، و 1.84 ميار دولار من ايردات الصادرات خارج المحروقات[1]

[1]WWW.BEA.DZ

الخلاصة:

يبقى بنك الخارجي الجزائري بمستغانم مجرد عينة اردنا ان نلقي النظر الى اهم نتائج دراستنا النظرية، و ذلك من خلال الاهمية التي يكتسيها هذا البنك على المستوى الوطني ،اما السبب الثاني فيعود الى اهمية وسائل الدفع وعصرنتها في بنك الخارجي الجزائري.

فيظهر لنا جليا من خلال قيامنا بدراسة ميدانية في بنك الخارجي الجزائري ، ان الخدمة البنكية في النظام البنكي الجزائري لا تزال متخلفة وبطيئة و غير متنوعة، رغم الاصلاحات التي قامت بها السلطات الوصية ،و التي اهمل جانب خدمات بنكية في برامجه الاصلاحية.

وفي ظل التوجه الجديد للاقتصاد الجزائري، برزت عمليات تحديث وسائل الدفع في البنوك الجزائرية ،من خلال إدخال بطاقات السحب وإنشاء بعض البنوك الشيكات الالكترونية خاصة بها ،فضلا عن ادخال بعض التكنولوجيات الحديثة ،كالاستعمال الاعلام الالي مثلا، و اهتمام بالموارد البشرية و تحرير القطاع البنكي و مجهود تجديد معتبر و لا سيما في شان الخدمات البنكية مابينالبنوك(interbancaire) و تطوير بنكية للاقتصاد la bancarité de l’économie.

الخاتمة

الخاتمة:

لقد اصبح العالم يعيش فترة من التحولات الجدرية ،التي اسهمت في تغيير كل المفاهيم و الاساليب و الهياكل الادارية التقليدية، و اوجدت مناخا اقتصادية وسياسية و تكنولوجية مختلفة تماما عما كان سائدا في بضع السنوات ولعل اهم مجال قد تأثر بهذه التحولات هو الاقتصاد ،حيث باتت المعرفة او المعلومات هي مادته الخام وركيزته بعد ان كانت الارض وراس المال ،فعرف بالاقتصاد المعرفة ، تم جاءت موجة رقمية لتجتاح هذا الاقتصاد وتحول هذه المعرفة، و المعلومات التي ارقام يفهمها الحاسوب الذي هو اداة و التقنية المسيطرة في هذا الاقتصاد ، اذا تم نقل في العالم بالتالي كشكل لدينا اقتصاد رقمي الذي هو تطبيق عملي الاقتصاد المصرفة حيث كلاهما يكملان بعضهما ويعملان حقل المعرفة

وقد جاء هذا الاخير الاقتصاد الرقمي بمفاهيم جديدة و اسس و انظمة جديدة كانت نتيجة استخدام تكنولوجيا المعلومات و الاتصالات ،وهي التجارة الالكترونية و الاعمال الالكترونية التي استلزمت ضرورة تطور القطاع المالي و خاصة النظام المصرفي و تطبيق المعلوماتية في مجال البنوك وما اصطلح عليه بالصيرفة الكترونية ،التي قدمت للاقتصاد بصفة خاصة دعما قويا وساهمت في زيادة تطور حركته وذلك بتسهيل المعاملات و اختصار المكان و الزمان وجلب اكبر عدد من الزبائن مع تحقيق ، و كسب رضاهم وهذا بفضل استعمال وسائل الدفع الكترونية ،بدورها اتخذت عدة اشكال متعددة منها البطاقات البنكية ، الشيكات الالكترونية ، النقود الالكترونية وغيرها من وسائل الدفع الإلكترونية حيث تمكنت من الحد من بعض العراقيل و المشاكل التي افرزتها تلك الوسائل الدفع التقليدية

لكن بالمقابل لم تكن الوسائل الحديثة متناليه وهو ما كان احد الاسباب التي تساهم في ضرورة اعادة النظر في الوسائل التقليدية واعادة اعتبارها،نظرالأهميةما قدمته الصيرفة الالكترونية للاقتصاد ونظر المحاولة الجزائر النهوض باقتصادها من حالة الركوض المزرية و تسريع و تنشيط حركته ،رات الجزائر ضرورة تطوير نظامها المصرفي و مواكبة كل ما هو جديد ،فبادرت بإصلاحات عديدة لتهيئة الى هذا الحدث لكن لم بكتب لها النجاح لحد الان ،حيث كل اصلاح جاء بأفكار معظمها لم ترى النور بسبب التماطل في تطبيق القوانين و احترامها وبسبب الفساد وسوء التسيير وخاصة الاصلاح 1991 الذي يعتبر نقله حقيقية في تاريخ النظام المصرفي الجزائري

ان المطلع على المنظومة المصرفية الجزائرية يجد ان هناك سوء تسيير الموارد و عدم اتباع سياسة فعالة في تمويل الاقتصاد ،هذا من جهته وانتشار الفضائح و الفساد من جهة اخرى.

الامر الذي يتطلب اعادة دراسة النظـام ككـل سياسـته ومؤسسـاته ووظـائفه باعتمـاد اسـاليب ووسائل مختلفة

اما مـن جهـة عصـرنته هـذا النظـام فمـزال فـي مرتبـة متـأخرة مقارنـة بالأنظمـة المصـرفية الاخرى العربية، ويظهر هذا في عدم ادخال الوسائل الالكترونية في انشطته وذلك باعتمـاد الصيرفة الالكترونية التي مازالت مجـرد مشـروع يعـرف العديـد مـن التـأخير و الممـاطلات رغم اعتماد الجزائر رغم اعتمـاد الجزائـر نظـامين همـا نظـام التسـوية الاجماليـة الفوريـة و المقاصة عن بعد، بعد اصدارها لبعض البطاقات الالكترونيـة و تطويرهـا نـذكر منهـا بطاقـة السحب من طرف البنوك، بطاقة الدفع من طرف مؤسسة بريد الجزائـر، و تطويرهـا لشـبكة الاتصالات و البريد و كان ذلك سنة 2006، لكنهـا مـع ذلـك للأسـف لا زالـت تسـجل تـأخرا وبطيئا التنفيـذ، و تبقـى الجزائـر بعيـدة كـل البعـد عـن التطـور الحاصـل فـي مجـال القطـاع المصرفي و عليها ان تستعد لمواجهة المشاكل التي ستعرقل

تطبق مشروع تحديت نظام الدفع، وذلك بإعـادة اعتبـار لوسـائل الـدفع التقليديـة اولا،وادخـال وسائل الدفع الالكترونية ثانيا حتى تتخلص من الطابع المادي الذي يميز هذا المجتمع

نتائج اختبار الفرضيات:

من خلال الدراسة التي قمنا بها وعلى ضوء الفرضيات المقترحة ستخلص النتائج التالية

-فيما يخص النقائص الـتي واجهتهـا وسـائل الـدفع التقليديـة ،فقـد تـم التغلـب عليهـا بواسـطة تحديث نظام الدفع ،الذي اصبح يستخدم اجهزة و شيكات متطورة

-فيما يخـص البيئـة التشـريعية و القانونيـة المتعلقـة بتنظيـم وسـائل الـدفع الالكترونيـة يجـب تنفيذها نظرا للمشاكل القانونية المتعددة التي افرزها ظهور هذه الوسائل

-لا يمكن الاسـتغناء عـن وسـائل الـدفع التقليديـة فـي الجزائـر ذلـك لصـعوبة تقبـل الجمهـور لوسائل الدفع الالكترونية لتخوفه منها.

-ان تحديث نظام الدفع في الجزائر ليس مرهون فقط بتغيير ثقافـة الجمهـور الجزائـري ،بـل وايضا بجدية القائمين على المشروع تحديث نظام الدفع

النتائج العامة للدراسة:

-التجارة الالكترونية و الاعمال الالكترونية مفاهيم جديدة جاء بها الاقتصاد الرقمي

- التجارة الالكترونية دعت الضـرورة تطـور النظـام المصـرفي و بالتـالي ظهـور الصـيرفة الالكترونية

- الصيرفة الإلكترونية هي استعمال و تقديم الخدمات المالية بوسائل الكترونية

-فوائد عديدة قدمتها الصيرفة الالكترونية للاقتصاد من سرعة و امان و تطور.

-تسبب ظهور الوسائل الدفع الالكترونية في انخفاض محسوس لاستخدام وسائل الدفع التقليدية،حيث سمح ذلك باختصار الوقت و التقليل من الافراط في استخدام الورقي و البشري ،لكن ظهورها لم يؤدي الى اختفاء وسائل الدفع التقليدية وهذا يعود لسببين

1-غياب ثقافة مصرفية في هذا البنك الذي يتعامل كثيرا بالشيك، وهذا يعود الى صغر الحملة الاعلامية المتخصصة لتعريف بنظام الدفع الالكتروني ،و عدم الاقبال الواسع لاستخدام شبكة الانترنيت

2-اهمال المناخ التشريعي الذي يلائم وسائل الدفع الالكترونية و المتعلق بتنظيمها.

-في مجال ادخال الوسائل الدفع الالكترونية من اجل تحديث نظام المصرفي الجزائري ،فقد برزت عدة محاولات ، من خلال ادخال بطاقات السحب و انشاء بعض البنوك شيكات الكترونية خاصة بها ،فضلا عن ادخال بعض التكنولوجيات الحديثة ،كاستعمال الاعلام الالي مثلا ، و الاهتمام بالموارد البشرية و تحرير القطاع المالي و البنكي فضلا عن القفزة التي تسهلها قطاع الاعلام و الاتصالات في الجزائر من خلال انتشار شبكات الانترنيت الهاتف النقال و الثابت ..لكنها كلها خطوات تحتاج الى تأكيد و استمرار

-ما يمكن ملاحظته كذلك هو ان اعتماد وسائل الدفع الالكترونية في النظام البنكي الجزائري مازال في البداية رغم العدد الهائل من البرامج و المشاريع المعدة ،بعضها فقط رأىالنور و الباقي ما يزال حبرا على ورق

-النظام المصرفي الجزائري يعرف عن اصلاحات في الحقبة الاخيرة كتب لها عدم النجاح

-النظام المصرفي الجزائري يشهد عدة فضائح وفساد كبير بسبب السياسة التقليدية المتبعة

تعتبر الصيرفة الالكترونية احد المؤشرات التي تمكن معرفة مدى تطور اقتصاد بلد ما،بصفه عامة فهي تعكس ثقافة المجتمع وتقته في انظمة الدفع الالكتروني، وهذا ما يبقى بعيدا تماما البعد عن المجتمع الجزائري و عن ثقافته عن هذه الاخيرة

-الصيرفة الالكترونية ليس لها وجود في النظام البنكي الجزائري بشكل كبير.

- من اجل عصرنة النظام البنكي الجزائري تعتمد نظامين هما نظام التسوية الاجمالية الفورية ، ونظام المقاصة عن بعد

-فيما يخص وسائل الدفع الالكترونية هناك جهود محتشمة من قبل السلطات تتمثل في

اصدار بعض البطاقات الالكترونية البنكية

-رغم الاصلاحات الجهاز البنكي الجزائري ،الا انه لم ينجز بدرجة كبيرة في ترسيخ فكرة البطاقة البنكية في ادهان الجمهور.

-دخول الجزائر في عالم الصيرفة على الخط من خلال شركة الجزائر لخدمات الصيرفة الالكترونية وقيامها بتزويد البنوك بهذه التقنية.

-الاقتصاد الجزائري مازال يعاني و سيظل يعاني مادام النظام البنكي بعيدا عن الاهتمام و بعيد اكثرعن كل ماهو متطور، و مالم تعطي له اهمية ودوره في هذا الاقتصاد لذلك سنخرج بعض التوصيات و الاقتراحات.

التوصيات والاقتراحات:

بناء على ما تقدم من نتائج عامة حول موضوع الدراسة ،راينا من الواجب تقديم بعض الاقتراحات و التوصيات التي تساعد الجزائر على حل بعض المشاكل وهي في بداية تحديث نظام دفعها وذلك كما يلي:

-على ضوء نتائج الدراسات الحالية فان البنوك الجزائرية تعاني من نقص في الخدمات المصرفية الإلكترونية ،حيث ينحصر نطاق تعاملها على بعض البطاقات البنكية و الذي مازال في البداية ،رغم العدد الهائل من البرامج المعدة التي لم تعرف النور بعد.

-وفي ظل التغيرات المستجدة ينبغي على البنوك الجزائرية الاستعداد لتطبيق ثقافة مصرفية تأخذ بعين الاعتبار التغيرات المستمرة في الاوضاع المصرفية من خلال مجموعة من الاجراءات و التوصيات

-كما ان خلق كيان مصرفي قادر على المنافسة في ظل العولمة المالية و المصرفية لا تكون الا بتبني استراتيجيات مدروسة و مناسبة تأخذ بعين الاعتبار التكنولوجيات الحديثة في الادارة و التسيير.

-ترتبط عصرنة البنوك فضلا عن تطوير قاعدة التكنولوجيا الجديدة في الاعلام و الاتصال بالتكوين و التدريب المستمر للقوى العاملة، و التجديد في التجهيزات و المنتجات و هو ما يقتضي تخصيص ميزانيات مناسبة لذلك بل و استحداث وظيفة البحث و التطوير هذه المؤسسات

- على مستوى مؤسسات التعليم و التكوين العمومية منها و الخاصة، و نقصد هنا فروع

التقنيات البنكية المفتوحة على مستوى الجامعات و المعاهد كجامعة التكوين المتواصل ، و المدرسة العليا للبنك يتعين تحديث البرامج وادراج مقاييس و بحوث تتعلق بالأعمال الالكترونية الجديدة في مجال البنوك.

-لابد الاستعانة بالبحوث الجامعية التي تتناول هذا المجال وذلك من اجل الاستفادة من تجارب الدول المتقدمة و السائرة في طريق النمو في مجال تحديث نظام الدفع ،للاطلاع على المشاكل المحتملة الحدوث و مناقشتها لا يجاد الحلول لها.

- الارتقاء بالعنصر البشري وذلك بتدريب الاطارات المصرفية على استخدام احدث النظم البنكية.

-لا بد من توضيح البيئة التشريعية و القانونية المتعلقة بتنظيم نظام الدفع الالكتروني ، وذلك بوضع القوانين العقوبية التي تخص الجرائم المرتكبة في حق وسائل الدفع.

-فتح مواقع وفضاءات المعرفة للتعريف بأهمية توظيف التكنولوجيات الحديثة التي من شانها زرع الثقة والثقافة في المعاملات الالكترونية

-يتطلب ادخال الخدمة البنكية الالكترونية المرور عبر خطوات عديدة، منها انشاء شبكة الكترونية بنكية وطنية من خلال استخدام نظام التسوية الاجمالية الفورية بماله من فوائد و امتيازات و تطور استخدام بطاقات الائتمان بمختلف انواعها و النقود الإلكترونية وايضا .

-توسيع استعمال شبكة الانترنيت مع ادخال نظام البنك السريع ADSL .

-يجب على البنوك الجزائرية ان تستعد لتطبيق هذه التقنية من خلال تحديث خدماتها ،فضلا عن تطوير الاعلام المصرفي للمساهمة في نشر ثقافة مصرفية الكترونية في المجتمع.

-التوسع في الانترنيت لتقديم خدمات البنكية الإلكترونية للعملاء بكفاءة اعلى و تكلفة اقل للاستعلام على ارصدة الحسابات .

-مواكبة التطور التكنولوجي خاصة فيما يتعلق بأجهزة تقديم الخدمة

- الاهتمام بتنويع الوسائل الدفع الالكترونية و التعريف بها و خاصة الجديدة منها.

-ضرورة نشر الوعي المعلوماتي في الاوساط الجزائرية فيما يخص اهمية و مزايا وسائل دفع الالكترونية .

- ارسال موظفي البنوك الى بعثات تدريس بالخارج للاستيعاب ادوات التكنولوجيا

المستخدمة في البنوك العالمية و طرق التعامل معها و كيفية تطبيقها

- الاسراع في تنفيذ شبكة الاتصال بين المركز الرئيسي لكل بنك وباقي فروعه بما يضمن سرعة تداول البيانات الخاصة بالعملاء واجراء التسويات اللازمة عليها بالإضافة الى ارتباط بالشبكات الالكترونية الخاصة بالبنوك و المؤسسات المالية الاخرى

-نقترح على البنك المركزي باعتباره المسؤول الوحيد على سن القوانين ان يقوم بتكوين لجنة مراقبة لكل البنوك المنظمة و المطبقة لنظام المقاصة الالية

اجراء العديد من الدراسات و الاستشارات من اجل تحديث هذا النظام و الاطلاع على المشاكل المحتملة الحدوث و مناقشة كيفية ايجاد حلول لها.

في الاخير يمكن القول ان دخول المصارف(البنوك) الجزائرية الى العالم الالكتروني دون استراتيجية متكاملة ورؤية واضحة ،بإضافة الى التقنيات الحديثة المناسبة ، سوف يؤدي الى الفشل ،لان الاندماج في الاقتصاد الإلكتروني يتطلب استثمارات هائلة في جميع المجالات كما ان الامر يحتاج ايضا الى تطوير وسائل الحماية و الامن من اجل ضمان سرية جميع العمليات البنكية.

-ونوصي بتشديد الرقابة على المشاريع المطبقة في مجال تحديث و عصرنة نظام الدفع ، وهذا حتى لا نضيع الاموال الضخمة المخصصة لهذه المشاريع، و حتى نحقق الاهداف المسطرة و هي عصرنة الجهاز البنكي بصفة عامة وتحديت وسائل الدفع بصفة خاصة ،وذلك لمواجهة التحديات الضريبة و المحاسبية التي طرحها ظهور وسائل الدفع الالكترونية ، و التي تستوجب العمل بمثل هذه الوسائل الدفع الإلكترونية .

افاق البحث

حاولت هذه الدراسة معالجة تحديت عصرنة وسائل الدفع في المصاريف العمومية الجزائرية، وبعد قيامنا بتحليل موضوع الوسائل الدفع الالكترونية نرى ان هناك عدة مواضيع جديرة الاهتمام و مرتبطة بدراستنا اهمها

- قياس اداء وجودة الوسائل دفع الكترونية في البنوك الجزائرية
- متطلبات تطوير الخدمات البنكية و تكنولوجيا المعلومات و الاتصالات في الجهاز البنكي الجزائري
- الخدمة الالكترونية و المعوقات الاقتصادية و القانونية و امكانية تطويرها.
- و التي يمكن ان يكون حسب راينا بداية لدراسة جدية و عميقة يمكن ان يكون محل الدراسات المستقبلية.
- و في الاخير امنيتنا من هذا العمل ان نكون قد وفقنا ولو بالشيء القليل في انجازه و الاحاطة ببعض جوانبه.

المراجع

المراجع

أولا : المراجع باللغة العربية

الكتب 1-

أكرم ياملكي، الأوراق التجارية و العمليات المصرفية' ،'دار العلمية الدولية ،دار الثقافة لنشر و التوزيع ،- .عمان،الأردن، الطبعة الأولى ، 2001

برهان الدين جمل،" السندات التجارية في القانون التجاري الجزائري"،ديوان المطبوعات الجامعية ،الجزائر- ،الطبعة الثانية ، 1988

الطاهر لطرش، ''تقنيات البنوك''، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، الطبعة السادسة، 2008-

مجدي محب حافظ، ''جرائم الشيك''، دار الفكر الجامعي،الإسكندرية، مصر،1996-

راشد راشد ،" الأوراق التجارية الإفلاس و التسوية القضائية في القانون التجاري الجزائري"، ديوان المطبوعات- الجامعية ،الجزائر ، الطبعة الرابعة ،2004

عبد الرحمان نائل ،ناجح صالح الطويل ،" الأعمال المصرفية و الجرائم الواقعية عليها ،' دار وائل، دون ذكر بلد- النشر ، الطبعة الأولى، 2000

احمد محمد غنيم ،إدارة البنوك التقليدية الماضي و الالكترونية المستقبل " ،المكتبة العصرية ، دون ذكر البلد ،- الطبعة الاولى، 2008

هاني دويدار ،" الوفاء بالأوراق التجارية المعالجة الالكترونية"، دار الجامعة الجديدة للنشر، الاسكندرية، مصر- ،دون ذكر الطبعة ،2003

نادية فوضيل ،" الأوراق التجارية في القانون التجاري" ، دار الهومة للنشر التوزيع ، دون دكر البلد ،دون دكر- الطبعة ، دون ذكر السنة

محمد عبد الحسين الطائي، التجارة الالكترونية ، مستقبل الواعد للأجيال القادمة ،دار الثقافة ، عمان ، -2010 ، الأردن طبعة الأولى

يوسف حسن يوسف ،" البنوك الالكترونية"المركزالقومي لإصدار القانونية ، 4شارع عبد اللطيف ، عايدي- القاهرة، مصر ،2012

عبد الغفار الحنفي ، إدارة المصارف، دار الجامعية الجديدة للنشر، دون ذكر البلد ، دون ذكر المدينة ، دون ذكر- الطبعة ، 2002

-منير الجنيهي،" البنوك الالكترونية"، دار الفكر الجامعي ،03 شارع سونيسالإسكندرية ، مصر ،دون ذكـر الطبعـة ، 2005،.

،عبد العال حماد ،التجارة الالكترونية، الدار الجامعية ، الإسكندرية، مصر، 2004،2003-

عوض بدير الجدار، تسويق الخدمات المصرفية، البيان للطباعة و النشر،القاهرة، 1999، ص-

-جلال عابد ، وسائل الدفع الالكترونية ، دار الثقافة ،عمان ،الأردن، ط 1 ، 2009.

.سعودي محمد توفيق ،بطاقة الائتمان، دار الأمين للطباعة، مصر، ط 1 ،2001-

-محمد أمين الرومي،النظام القانوني لحماية التجارة الالكترونية، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية،ط 2000،1.

حجازي بيومي عبد الفتاح ،النظام القانوني التجارة الالكترونية ، اتحاد المصارف العربية، لبنان ط 1 ، 2000-

محمود محمد ابو وفرة ،الخدمات البنكية الالكترونية ،دار الثقافة للنشر و التوزيع ، عمان الأردن، دون ذكر الطبعة،- دون ذكر
.السنة

هند محمد حامد ،التجارة لالكترونية في مجال السياسي ، دار النهضة العربية ، قاهرة، ط 1 ،2003-

منير محمد الجنيهي ممدوح محمد الجنيهي، جرائم الانترنيت و الحاسب الالي ووسائل مكافحتها ، دار الفكر- الجامعي، الإسكندرية 2004

عوض بدير الحداد ، تسويق الخدمات المصرفية ، البيان للطباعة و النشر ،القاهرة،1999-

المذكرات الجامعية 2-

وهيبة عبد الرحيم "إحلال وسائل الدفع المصرفية التقليدية بالالكترونية"،دراسة حالة الجزائر ،مذكرات تدخل ضمن- متطلبات نيل شهادة الماجيستر ،في النقود و المالية ، كلية علوم التسيير ، جامعة الجزائر الجزائر، 2007

عمار لوصيف،" استرجيات نظام المدفوعات لقرن الحادي و العشرين مع الإشارةإلى التجربة الجزائرية ،دراسة- حالة الجزائر، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجيستر،في التحليل و الاستشراف المالي،جامعة قسنطينة ، الجزائر، 2009

صوتية معزي ،" وسائل الدفع الدولية في مجال البنكي"،دراسة حالة الجزائر، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل- شهادة الماجيستر ،النقود و التأمينات ، جامعة الجزائر ، الجزائر، 2010

عبد الرزاق حبار، المنظومة المصرفية الجزائرية و متطلبات استفاء مقررات لجنة بازل، مذكرة ضمن متطلبات-1 ، نيل شهادة ماجيستر،النقود المالية ، كلية العلوم الاقتصادية ، جامعة شلف، 2010

هدى غازي محمد عطا الله ،الجوانب القانونية لبطاقات الائتمان ، رسالة الماجيستر، الجامعة الأردنية،- عمان،الأردن،1997

التقارير 3-

- وزير الخارجية ،" 250 مليون دولار خسائر الجزائر من السوق الموازية "، الجزائر ،على الخط ،20 ماي 2006.

المجالات 4-

-الاكاديمية للدراسات الاجتماعية و الإنسانية العدد 2012،8-

-بلهاشمي جيلالي طارق ,الإصلاحات المصرفية في الجزائر، مجلة الافاق ، الجمعية العلمية الثقافية ، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة البليدة ،العدد 04 سبتمبر ، 2005

رياض فتح الله بصلة، بطاقات الائتمانية الممغنطة و مخاطر التزوير، المجلة العربية للدراسات الامنية و التدريب- السنة العاشرة، 1الرياض ، المملكة العربية السعودية ، عدد 9

الملتقيات المدخلات الورقة البحثية 5-

اليأس صلاح: مستقبل وسائل الدفع التقليدية في ظل وجود الوسائل الحديثة" ،مداخلة مقدمة في الملتقى الدولي الرابع- حول عصرنة نظام الدفع في البنوك الجزائرية و إشكالية اعتماد التجارة الالكترونية في الجزائر ،عوض تجارب دولية المركز الجامعي لخميس مليانة، الجزائر، المنعقد يومي 26-07 ابريل،،2011

محمد أمين بن عزة وحليلة زدهري،" واقع المصاريف الجزائرية في تطبيق نظام الدفع الالكتروني" ، مداخلة مقدمة- في ملتقى العلمي الرابع حول عصرنة نظام الدفع في البنوك الجزائرية و اشكالية اعتماد التجارة الالكترونية في ، الجزائر ، عرض تجارب دولية

الجامعي لخميس مليانة ، الجزائر، منعقد 26-27 ابريل، 2011

-عبد القادر بريش ، محمد زيدان :" دور البنوك الالكترونية في تطوير التجارة الالكترونية"،ملتقى دولي حول التجارة الالكترونية ، جامعة ورقلة، بتاريخ 15-16-17 مارس ،2004.

بن عيسى عنابي ، عامر هواري، مدى ادراك مستخدمي الانترنت بالجزائر لأهمية التعامل بوسائل الدفع الالكترونية- ، دراسة ميدانية على عينة من مستخدمي الانترنت بالجزائر، الملتقى العلمي الدولي الرابع حول عصرنة نظام الدفع في البنوك الجزائرية و إشكالية اعتماد التجارة الالكترونية في الجزائر ،عرض تجارب دولية ،جامعة الجزائر ،تاريخ 26-27 ابريل 2011

رأفت محمد رضوان ، وسائل الدفع الحديثة ، ورقة محل عن الدفع الالكتروني ، ندوة التجارة الالكترونية ، المنظمة- العربية للتنمية الادارية، القاهرة، مصر، 1999

سميحة القيلوبي ، وسائل الدفع الحديثة ، ورقة محل عن الدفع الالكتروني ندوة التجارة الالكترونية ، المنعقدة في- المعهد العالي للعلوم القانونية و القضائية ، دبي ، دولة الامارت العربية المتحدة، الاثنين -الثلاثاء 10-11 تموز، 2004،

يودي عبد القادر ، يودي عبد الصمد ، تكنولوجيا الانترنيت كاداة لتمييز الخدمات المصرفية ، مداخلة مقدمة في- الملتقى العلمي الدولي الرابع حول عصرنة نظام الدفع في البنوك الجزائرية و اشكالية اعتماد التجارة الالكترونية في الجزائر ،عرض تجارة دولية ، المركز الجامعي خميس مليانة ، الجزائر، منعقد يومي 26-27/04/2011،

طواهريةالشيخ،التجارة الالكترونية و النقد الالكتروني ، الملتقى العلمي الدولى الرابع حول عصرنة نظام الدفع في- البنوك الجزائرية و اشكالية اعتماد التجارة الالكترونية في الجزائر، عرض تجاريا دوليا ، جامعة الجزائر، 26-27 افريل 2011

احمد جمال الدين موسى ،النقود الالكترونية و تأثيرها على دور المصارف المركزية في ادارة السياسة النقدية ،- الجديد في اعمال المصارف من الوجهتين القانونية و الاقتصادية ،أعمال مؤتمر علمي السنوي لكلية الحقوق جامعة بيروت العربية ،منشورات حلبي اللبنانية لبنان ،ط 1 ،2002

حسن علي القفعي ، النقود الكترونية و تأثيرها على دور البنوك المركزية في إدارة السياسية النقدية، مؤتمر القانون- و الحاسوب لكلية القانون بجامعة اليرموك ، المملكة الأردنية الهاشمية ،في الفترة 12-14 تموز 2004

-فارس فضيل ، حمزة ضويفي، الأبعاد القانونية و الضريبية للتجارة الالكترونية في ظل وسائل الدفع المعتمدة ، الملتقى العلمي الدولي الرابع حول عصرنة نظام الدفع في البنوك الجزائرية،وإشكالية اعتماد التجارة الالكترونية في الجزائر، جامعة الجزائر، 26-27 افريل 2011.

يوسف مسعداوي، البنوك الكترونية ، مجمع أعمال-

ملتقى المنظومة المصرفية و التحولات الاقتصادية واقع و تحديات ،جامعة شلف، يومي 14-15 ديسمبر 2004

بن عزوز بن علي جبار عبد الرزاق ،مخاطر الاقتصاد الرقمي مع اشارة خاصة حالة الجزائر، اعمال الملتقى- الوطني حول المنظومة المصرفية الجزائرية و التحولات الاقتصادية الواقع – التحديات –جامعة شلف ،الجزائر يوم 14-15 ديسمبر، 2004

معطى الله خير الدين بوقموم محمد ، المعلوماتية والجهاز البنكي ، حتمية تطوير عمال الصرفية، اعمال الملتقى- الوطني حول المنظومة المصرفية الجزائرية و التحولات الاقتصادية الواقع التحديات جامعة شلف ،الجزائر، يوم 14-15 ديسمبر ، 2004

القوانين 6-

وزارة العدل،"قانون العقوبات" ،الديوان الوطني لإشغال العمومية، 1999-

مواقع الانترنت 7-

-www.visa international .com.

www :corpoorate.visa.com

source :visa international services association, visa lunches commercial index,consulted , 25 March 2013
http// ww.visa.com
http// www.corpoorate.visa.com

-information companyfact ,corporateoveriew, consulted ,25 mars 2013.
http//www.mastercardintrnational .com

http www.mouvment des .chambres de compeensation.com-

internet :hhp//www.algerie.com/info /news ?,id :549

http// arabic justice.dz/fichiers/discours /tst/ sb135 /5d toc.courulté le 02-01-2008-

-WWW.BEA.DZ

www.algriesite.com/info/mienwsphp id549

ثانيا: المراجع باللغة الاجنبية

LIVRES

Jeantinmichel et lecanmepaul ,droit commercial instruments de paiement et de credit , - entreprise difficulté , 5 édition precisdalloz , paris , 1999

-D.Ghanson ,service banking.3rd edition

joelKurtzman, the death of money, little brawn on company, Boston, 1993-

al malhem a ahmed, theleyolregime of - paymentcardacouparativestudybetweenamerican ,british Andkuwaitslawswithparticularreferencecreditcards ,theise for the degree,PH, D faculty of .law ,university of esceter,1990

-‘’evolution d’algérien, juillet, 2002

-évolutionéconomique of monétaire en Algérie’,’http 2001.

-‘’le system de paiement ‘’BNA finance n5 .2 année, septembre ,2003

REVUS

trois étapes pour un nouveaux system de paiement » , BDL revue, N° 3, décembre ,’‘ 2 2004

-avis de prelement ,revue le 18 mars 2006, http/cir.fr

Source :philippedavid'',un nouveaux monde pour les carte bancaire''revue banque stratégie ,24 novombre 2012, paris, N° 06

THESES

réforme de l'infrastructure de système et instruments de paiement,BNA,France, N°03, janvier /mars 2005

DOCUMENTAIRE

normes interbancaire de gestion automatiser des instrument de paiement, document

interne de la banque d'Algérie, 2005.

-normes inter bancaire de gestion automatiser des instrument de paimenetdocumment interne de la banque d'algerie .fevrier, 2005

RAPPORTS

-evoluation économique et monétaire en Algérie ''rapport2001, banqued'algérien, juin, 2002.
''modernisation des moyens de paiement'BNA,nREPPORT, 2 emeannée,N°13 ,février

évolutionéconomique et monétaire en Algérie, rapport ,2001-

MEDIA

''les existence d'une économie moderne et perforante '' media banque le journal interne

de la banque d'Algérie, N°76, février, mars ,2005

- –'' nouvelles disposition pour les émission de chaque :, media banque, N°78, juillet,

2005.

Abdelhamid hadj arab ''les risque les aux systèmes de paiment''media banque le - journal intent, de la banque d'algerie, n81,décembre,2006

Evolutionéconomique ATCS media banque d'algerie,op,cit,n67 ,2003

LES LOIS

-la tribune en line, l’Algérie en 2006- reformes financier et bancaire, a partir du site

La tribun en line ,l’algerie en 2006 , reformes finacier et bencaira partir du site - intenet :http// www.algriesite.com/info/mienwsphp id549

الملخص:

شهدت الساحة البنكية خلال العشرية الأخيرة توسعا كبيرا في التكنولوجيا البنكية ،من ابرو مظاهرها انتشار الوسائل البنكية الالكترونية ،التي تعد اتجاها حديثا و مختلفا عن الوسائل البنكية الالكترونية

ادن فالمقصود بالوسائل البنكية الالكترونية انه كل عمل بنكي يتم عبر قنوات الكترونية و يعتمد على معالجة للبيانات يشمل التحويلات و التسويات المالية ،الاقتراض التجاري و العقود ، التبادل الالكتروني للمعلومات و العمليات وتتصف الوسائل الالكترونية بالميزات التالية

- تمكن من عمليات السحب و الإيداع في اي وقت حتى وان كان البنك مغلقا

خدمات تتم عن بعد و بدون اتصالا مباشرا بين أطراف الخدمة

خدمات لا تعرف قيودا جغرافية

يتم الدفع عن طريق النقود الالكترونية

التخفيف من العمل الورقي

رغم المزايا العديدة التي وفرتها الوسائل الالكترونية ،إلا أنها أفرزت في نفس الوقت مخاطر نذكر منها قانونية و مخاطر تنظيمية و تقنية

RESUME :

ARENE BANCAIRE A CONNU AU COURS DE LA DERNIERE . DECENNIE . UNE EXPANSION SIGNIFICATIVE DANS LA TECHNOLOGIE BANCAIRE DES MANIFESTATIONS LES PLUS IMPORTANTES DE LEXPANSION DES SERVICES BANCAIRES ELECTRONIQUES EST UNE TENDANCE RECENTE ET EST DIFFERENTE DE SERVICES BANCAIRES TRADITIONNELS

SERVICE AFIN DESTINEE MONETIQUE TRAVAIL ONHAKL EST EFFECTUEE PAR VOIE ELECTRONIQUE DE LA BANQUE ET DEPEND DE LA TRANSFORMATION DE LA COMPREND LES TRANSFERETS ET LES ETABLISSEMENTS FINANCIERS. LES EMPRUNTS COMMERCIAUX ET LES CONTRATS DE DONNEES

LECHANGE ELECTRONIQUE DINFORMARIONS ET LES OPERATIONS ET LE SERVICE DU BANQUE ELECTRONIQUE EST CARACTERISE PAR LES SUIVANTES :

LES SERVICES SONT A DISTANCE ET SANS CONTACT DIRECT ENTRE LES PARTIES AU SERVICE

LES SERVICES NE CONNAISSENT PAS DE RESTRICTIONS GEOGRAPHIQUES

LE PAIEMENT SE FAIT PAR LARGENT ELECTRONIQUE

TTENUATION DE LA PAPERASSE

MALGRE LES NOMBREUX AVANTAGES OFFERTS PAR LES SERVICES BANCAIRES ELECTRONIQUES . MAIS ILS PRODUISENT EN MEME TEMPS . PARMI EUX LE RISQUE DES RISQUES ET LES GURIDIQUES ET LES RISQUES REGLEMENTAIRES ET DE LA TECHNOLOGIE